جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات ملقاة على طلبة السنة الثانية علوم سياسية
تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

بعنوان

محاضرات في النظم السياسية المقارنة

من إعداد الدكتور:
بلال موزاي

مقدمـــــــــــة

على الرغم من الحديث الذي كان سائدا مع_ نهاية القرن العشرين_ حول تراجع حقل النظم السياسة المقارنة وتراجعه بسبب توغل عمليات التحول الديمقراطي و ظاهرة العولمة التي قضت على جانب كبير من التنوع والتعدد في الأنظمة السياسية_ على اعتبار أن الحقل يتغذى من الاختلاف_الا أن الحقل ما يزال أمامه العديد من الموضوعات ذات الطبيعة المتجددة كما يقول هوارد فياردا من دراسته التي عنونها "هل ماتت السياسة المقارنة؟ أين توصل الى أن الحقل لا يزال حيا للأسباب الاتية:

*أن النقاش حول النظم الكبرى لم يمت بعد (الصين/العالم الاسلامي...).

*عملية التحول الديمقراطي لم يتم تحليله بصورة دقيقة.

*انتصار الديمقراطية واقتصاديات السوق المفتوح فتح المجال للتساؤل حول طبيعة هذا الانفتاح. والديمقراطية، هل حالة أروبا مثلا هي نفسها حالة جنوب شرق اسيا..

*اتجاه السياسة المقارنة للتركيز على القضايا الفرعية والجزئية.

يهدف حقل النظم السياسية المقارنة إلى تزويد الطالب بالمعرفة العلمية اللازمة بالسياسة المقارنة كفرع من فروع العلوم السياسية وتمكين الطالب من الإحاطة بشكل أولي بأساسيات هذا العلم، في ضوء تعزيز قدراته على فهم معنى السياسة المقارنة و المنهاجية المقارنة ومفهوم النظام السياسي وتعزيز إلمام الطالب بأهم النظريات والاقترابات التقليدية والحديثة في علم السياسة المقارنة في مراحلها التقليدية والسلوكية وما بعد السلوكية، وتمكينه من الإحاطة بأهم مراحل التطور العلمي والمنهجي على صعيد هذا الحقل. وكذلك تقديم أهم الاتجاهات المعاصرة في هذا الحقل ومحاولة تقديم تصور للاتجاهات المستقبلية للسياسة المقارنة من المحتوى المقترح

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للنظام السياسي

لقد عرف مدلول **"النظام السياسي"**The Political System تطور ملحوظ مع مرور الأزمنة، وهذ راجع أساسا الى إتساع نشاط السلطة؛ فقد كانت هذه الاخيرة في الماضي مُهمتها محصورة في حماية الدولة من العداون الخارجي، وضمان الأمن وكذا اشباع الحاجات المتعددة للأفراد خاصة الأساسية منها؛وعليه كانت فكرة "السياسة" محددة وكان نشاط السلطة تفرضه الرغبة في المحافظة على الجماعة، وليس تعديل نظامها الاجتماعي،وبالتالي كان لكل من السياسة والاجتماع مجالهما الخاص، فالسياسة تجد مجالها في حماية بعض مصالح العامة الكبرى، والاجتماع مجال نشاطه الأفراد ومعاملاتهم التي لا سلطة للسياسة عليها؛ فاتساع الدولة بأدوارها سمح لاتساع فكرة السياسة لتدخل ضمنها عناصر اجتماعية،حتى أصبح مدلول السياسي يكاد يشمل على كل ما يمكن أن يكون له تأثير على النظام الاجتماعي، والعكس صحيح، بمعنى أن النظام الاجتماعي محدد كبير لبنية النظام السياسي.

أولا- مفهوم النظام السياسي

رغم كثرة وتعدد التصنيفات والتعريفات التي قدمت لمفهوم "النظام السياسي"، وتباين الزوايا التي يطرحها كل باحث ضمن هذا السياق،الا أنه يمكننا أن نقول أن أغلب هذه التعريفات قد حددت معنيين للمفهوم، المعنى الضيق (ضمن ما يسمى بالمدرسة الدستورية)، والمعنى الواسع الذي يأخذ به أنصار المدرسة السلوكية.

1-المعنى الضيق (المدرسة الدستورية)

يرُاد بالنظام السياسي في هذا المعنى أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة،ونتيجة لذلك يحصل هناك نوع من المرادفة بين تعبير النظم السياسية والقانون الدستوري؛ذلك القانون الذي

يتضمنن مجموعة القواعد التي تتصل بنظام الحكم، والتي تنظم شكل الدولة وتحدد طبيعة العلاقة بين السلط وحدود اختصاصاتها، ضمن هذا السياق ذهب بورديو الى تعريف النظام السياسي على أنه كيفية ممارسة السلطة في الدولة[1].

وعلى هذا الأساس يكون المقصود بالنظام السياسيThe Political Regime لبلد من البلدان تبعا لهذا المعنى الضيق والتقليدي نظام الحكم فيه، وهو الذي يتناول تبيانه والالمام به علمن القانون الدستوري،وعلى هذا النحو حدث هناك ترادف بين النظام السياسي للدولة او نظام الحكم في الدولة أو القانون الدستوري للدولة،فالمدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية والتي لا زالت لها أنصارها حتى الان فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية؛وبالذات الحكومة الموجودة في مجتمع معين،أي السلطات الثلاثة التشريعية/التنفيذية/والقضائية[2]. ضمن هذا السياق من المفيد أن نشير الى الفارق بين ما يسمى"بنظام الحكم" كمصطلح مترجم عن اللغات الأجنبية ـ الغربية ـ بالإنكليزية " The Political Regime"وباللغة الفرنسية " Le Régime Politique" و ما يسميه البعض بالنظام السياسي/المنتظم السياسي/و النسق السياسي **"political System"** باللغة الإنجليزية أولـ : **"Système Politique "** باللغة الفرنسية .

فالأول كما أشرنا سابقا يشمل أمور كثيرة كالوسيلة التي بواسطتها يتم الوصول الى السلطة،ومقدار سلطات الحكام، وكيفية تحديدها بالقدر الضروري الذي تطلبه المصلحة العامة؛ بينما يُعبر مفهوم النسق السياسي الإطار الكلي للتفاعل بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، ورصد لحركية المجتمع السياسي في سياق عملية الضبط الاجتماعي التي غالبا ما تكون مشتركة، بين سلطة حاكمة 'المجتمع السياسي" و معارضة حقيقية "المجتمع المدني/الأحزاب السياسية..الخ" كما سنرى لاحقا.

2- المعنى الواسع (المدرسة السلوكية)

إن النظام السياسي بمفهوم "النسقية" التي ابتكرها دافيد إيستونDavid Easton ليس سوى مجموعة من الأجزاء المرتبطة فيما بينها وظيفيا بشكل منظم، بحيث يؤدي التغيير في أحدها الى تغير باقي الأجزاء،والنظام السياسي لا يتمثل في المؤسسات الرسمية فحسب بل هو نسق حركي دائم، وعندما تصدر المؤسسات الرسمية قرارتها،فانها لا تعمل بشكل منفرد وذاتي، بل تتأثر بعوامل صادرة من بيئتها(وهو ما يعرف بالاعتماد المتبادل) [3].

هذا التعريف السابق لم يكن متداولا قبل الحرب العالمية الثانية، ولكن نتيجة عوامل وتطورات واقعية وأخرى منهجية بدأ في الظهور(ظهور الدول الاشتراكية/بروز نظم حكم ديمقراطية مع تجارب أروبا الشرقية/طرح بعض الدول الافريقية والاسيوية لنماذج مختلفة من أنماط الحكم...)؛وهو ماجعل الباحثون يفهمون أن التأسيس لدراسات مقارنة بين النظم تستدعي أولا اعادة النظر في مفاهيم المدرسة الدستورية،التي تركز أساسا على مبدأ المؤسسيةInstitution

---

[1]- بومدين طاشمة،**الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية:دراسة في المفاهيم،الأدوات،المناهج،والاقترابات**(الجزائر:شركة دار الأمة،ط1، 2013)، ص ص19-20

[2]- تامر كامل محمد الخزرجي،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**(عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004)، ص ص 21-22.

[3]-محمد الرضواني،**مدخل الى علم السياسة**(الرباط:مطبعة المعارف الجديدة،2016)، ص 73.

، عبر النظر في قيمة التفاعلات السياسية Political Interaction الرسمية أو غير الرسمية.[4] لهذا إقترح ايستون فيما بعد فصل النظام السياسي عن باقي الأنظمة، فقسم بذلك البيئة السياسية الى جزئين (الداخلية والخارجية):

-**الجزء الأول** يسميه نظام المجتمع الداخلي Intrasocietal System، الذي يشكل قسم من المجتمع والذي يكون النظام السياسي جزء منه بالإضافة الى الاقتصاد والثقافة، البنية المجتمعية، الشخصيات (الرموز)، هذه الأنظمة تشكل وترسم شروط إشتغال النظام السياسي (طبيعة الثقافة و الاقتصاد...)، وكلها تمتلك تأثير في الحياة السياسية.

-**الجزء الثاني** يسميه المجتمع الخارجي The extrasocietal، يشمل كل الأنظمة خارج مجتمع معين، قد يشكل نظام فوقي الذي قد يكون النظام السياسي جزء منه (النظام الثقافي الدولي) [5].

وعليه أضحى مفهوم النظام السياسي أوسع مع فلسفة السلوكيين، عبر ضبه في متغيرين أو شرطين:

- توضيح القواعد الوضعية المطبقة (الشكلية).
- بالاضافة الى ما يحدد هذه القواعد من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية وثقافية؛ وعلى هذا النحو فقط يصبح مفهوم النظام السياسي أشمل(**القواعد القانونية+الخلفية التاريخية)=الفلسفة الاجتماعية.**

وانطلاقا مما سبق يمكن وضع أغلب التعاريف التي قُدمت لهذا المفهوم "النظام السياسي":

فايستون الذي سماه "النسق السياسي" عرفه بأنه النظام الفرعي من النظام الاجتماعي الذي يختص في توزيع القيم داخل المجتمع،أو يمارس وظيفة السلطة والاكراه على بقية الأنساق الأخرى".[6]

بينما انتقد ألموندAlmond التعريف السابق بحجة أن خاصية "التخصيص السلطوي للقيم" لا تميز النظام السياسي عن النظم الاجتماعية الأخرى كالعائلة مثلا، ولهذا اقترح تعريفا اخر"على أنه نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة التي تضطلع بوظيفتين:التكامل والتكيف داخليا وخارجيا، عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام الارغام المشروع. وقد سلك ألموند مسلك إيستون خاصة فيما تعلق بربط قدرة النظام على التكيف مع حيويته وإستمراره، إلا أنه سيكون أكثر دقة منه عندما يصف سبعة وظائف يجب على أي نظام سياسي أن يؤديها كي يزدهر ويستمر في الوجود[7].

- بينما سماه موريس ديفرجيه بالمجتمعات الكلية، بحيث تندمج فيها التنظيمات والمجموعات الاجتماعية الفرعية الموجودة على اقليم معين،فالنظام السياسي ينظر الى نظام الحكم وما يحيط به من ظروف فلسفية وواقعية؛ لهذا يعتبر حسبه مجموع الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة"[8].

---

[4]- بومدين طاشمة،مرجع سابق، ص 21.

[5]-John.T.Ishiyama,Marijke Breuning,**21 st century Political Science**, University of North Texas,2010, p 72

[6]- تامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص ص23-24.

[7]- Ikvo Kabashima,Lyann T.**white.political system and change**,Princeton university press,1986,p 7.

[8]- تامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص 22.

وفي سياق تحديد ما الذي يكسب النظام السياسي شخصية معينة، يختلف علماء السياسة في تفاصيل هذا التعريف، بالمقابل هناك نوع من الاجماع على ربط النظم السياسية باستخدام أدوات الاكراه المشروعة في الجماعة السياسية؛فايستونEaston يركز على التخصيص،ولاسويلLasswell وكابلانKaplan يلتقي محور اهتمامهما في الحرمان القياسي،بينما دالDahl يجعل مهمته قياس سلطة الحكم..، وكلها تعاريف نلمس منها اشتقاقا فكريا من المفهوم الذي قدمه يوما ما ماكس فيبرMax Weber "القدرة على احتكار العنف المشروع".

وعموما ما يجب أن نستوعبه هنا هي فكرة محورية، أن أي نظام سياسي يتحقق على مبدأي التبادلية والتفاعلية بين أطراف المركب السياسي،الاجتماعي ومكوناته،لذا فان البنيات الاجتماعية والذهنية للجماعة والمؤثرة في نشاط الحكام تلعب دورا رئيسيا في رسم ملامح النظام السياسي،اذ عن طريق الذهنيات والمؤسسات يعي الانسان الواقع الاجتماعي الذي ينخرط فيه وحجم الإكراهات،وأي نظام سياسي يشتمل على سلطة تنزح بنسب متغايرة الى استخدام ما تحتكره من قوة عامة،أي من اكراه وعنف(هناك دائما حكم يقرر،يقنن،يحكم ويعاقب)، ولكما كان النظام أميل للعنف والاكراه والتعتيم والترهيب...كنا أمام نظام استبدادي، وكلما انفتح النظام السياسي على العقلانية والحريات ومشاركة المجتمع فعليا...كنا أمام نظام سياسي ديمقراطي،حديث،منفتح..الخ[9].

وهنا يرى جاك ماريتان Jaques Maritain أنه علينا أن نفرق بين بين السلطة Authority والقوةPower "فالسلطة والقوة أمرين مختلفين؛القوة هي التي بواسطتها تستطيع أن تجبر الاخرين على طاعتك،في حين أن السلطة هي الحق في أن توجه الاخرين أو أن تأمرهم بالإستماع اليك وطاعتك،والسلطة تتطلب قوة،غير أن القوة بلا سلطة ظلم وإستبداد؛وهكذا فإن السلطة تعني الحق[10].والشرعية لا تعني في النهاية سوى الموافقة الشعبية على قواعد الحكم، فهي تعبر عن مجموعة من قواعد إدارة الحكم، وهي أيضا مجموعة من التوقعات(المجتمع) التي تحدد الى أين تستند أفعال النظام، إنها تُشتق من الرضى الشعبي بسياسات الحكومة، من الثقة في قدرة الدولة على تنفيذ العقد الاجتماعي، وأيضا من الثقة بأن مؤسسات الدولة بامكانها أن تقوم بواجباتها، وهي إلى حد ما تعبر عن القاعدة الإجتماعية لمبادئ الحكم التي تشتغل وفقها المؤسسات المعنية[11]._ضمن هذه الحالة التي نتحدث عنها (مسألة شرعية الدولة محسومة).*

يمكن القول أن مفهوم النظام السياسي ضمن هذا الاطار الحديث ليبس له وجود ملموس وواقعي، بل لا يعدو أن يكون مفهوما مجردا وأداة تحليلية تنطبق على العديد من المواقف والظواهر السياسية؛فالسياسة تنجز بواسطة صنع صورة معينة من ناحية، ومن ناحية أخرى تنجز

---

[9]- هند عروب، **مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي**(الرباط:مطبعة الأمنية،2009)،ص 42.

[10]_ جاك ماريتان،**الفرد والدولة**:ترجمة عبد الله أمين(بيروت:مكتبة الحياة، 1962)، ص 146.

[11]- Claire Mcloughlin, **Researching State Legitimacy: A Political Approach to a Political Problem**, Research Paper N36, DEVELOPMENTAL LEADERSHIP PROGRAM, November 2015,p5

*- **ضمن أي سياق** ، يمكن أن تكون صورة الدولة هي مجموعة من الوظائف، قيادة حكم، قواعد الحكم، أو الهوية الوطنية الجماعية.

والسؤال الاول هو الى اين تستند شرعية الدولة؟: شرعية الدولة هي الدولة التي تستعمل سلطتها في نطاق مبرر، ضمن سياق خاص يعتمد على معايير اجتماعية، ودراسة شرعية الدولة يعني دراسة هذه المعايير، ومدى تطبيق الدولة لهذه المعايير (غالبيتها معايير أخلاقية)، هذا لا يعني أننا بصدد تحديد افتراضات عن نوعية المؤسسات التي نحكم عليها بأنها شرعية، عوض ذلك نحن نبحث عن المبادئ الاخلاقية التي تجعل هذه المؤسسات شرعية تحت أي وضع/**السؤال الثاني** من يقرر بشرعيتها؟ فليس كل الافراد أو التنظيمات المجتمعية لها نفس القدرة على منح الدولة صفة الشرعية،أو ربما قد تكون سببا في زعزعة شرعيتها، ضمن بعض السياقات نجد فقط بعض جماعات الضغط (النخب العسكرية/رجال المال) يكون لها تأثير في شرعية الدولة، بمعنى أن شرعية الدولة تأخذ بالحسبان قدرة جماعات الضغط المختلفة على احراج قدرات الدولة، مع القدرة على منح الدولة صفة الشرعية أو سحبها منها.

عن طريق التصديق بحقيقة هذه الصورة،وما كل هذا الكذب والخداع واللعب بأدمغة الجماهير وحيل ساحر السيرك،الا لأن الطموح السياسي يلهث خلف الدور الرئيسي،يلهث خلف ظل البطولة في الكوميديا على حد تعبير حنة أرندتHannah Arendt.

ثانيا- مكونات النظام السياسي

1-عناصر النظام السياسي:

انطلاقا من التعريف الذي اكتسبه مفهوم "النظام السياسي" مع المدرسة السلوكية أين حل محل مفهوم الدولة، ما جعل مدلولات المفاهيم المرتبطة به تنقلب أيضا؛ من قبيل:الوظائف بدل السلطات،الأبنية بدل المؤسسات..الخ، وهو بدوره ما خلق نقاش وسجال فكري حول طبيعة العناصر التي تحدد شكل النظام السياسي، خاصة وأن نفس العناصر قد تتغير في كل مرة مع كل حالة، حسب خصوصيتها.

ضمن السياق السابق دائما طرحت العديد من الدراسات حول دراسة مكونات النظام السياسي،أغلبها يلتقي في ثلاثة عناصر أساسية:(الحكومة/الجانب الثقافي/البنية الاجتماعية)، ويرى دافيد ابتر David Apter أن النظام السياسي يقوم على ثلاثة عناصر:[12]

- التدرج الاجتماعي.
- الحكومة.
- الجماعات السياسية.

بينما مكريدس فيرى أن دراسة النظام السياسي تقتضي تناول الأسس السياسية،بمعنى بيئة النظام أو العوامل التي تشكله وتحدد حركته،والدينامية السياسية وتشتمل على النظام الانتخابي/الاحزاب السياسية/جماعات الضغط والمصالح/القيادة السياسية.

وباعتبار مكريدس من منتقدي المقاربات التي ظهرت مع المدرسة التقليدية،يرى بأنه لدراسة أي نظام سياسي يستلزم ضرورة البحث في ثلاثة عناصر متكاملة :

أ/ الحكومة والمؤسسات السياسية: وهنا المؤسسة السياسية تشمل على مجموعة من الخصائص تحدد طبيعتها كوحدة جزئية من النظام السياسي، هذه الخصائص تتمثل في:

- تعكس هذه الخاصية ذلك المفهوم الشامل الذي يمتد ليسع الوحدات الجزئية الرسمية الذي يتركز عليه الدراسات القانونية والدستورية (المؤسسات الثلاث التنفيذية؛التشريعية،القضائية)، فضلا عن مؤسسات سياسية أخرى لها اطار تنظيمي، كالأحزاب السياسية/جماعات الضغط/جماعات المصالح..والتي تعتبر كلها مؤسسات سياسية،فهي جزء من النظام السياسي برغم من وجودها خارج الاطار الرسمي.
- المؤسسة اطار تنظيمي لوظيفة سياسية؛ بمعنى يتطابق هذا المفهوم التنظيمي للمؤسسة السياسية مع المفهوم القانوني والدستوري، أي تقديم خدماتها بموجب القوانين واللوائح التي تنظم ذلك.

[12] _ تامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص26.

- المؤسسة السياسي نظام مقنن للسلوك السياسي؛ وعليه يجب النظر دائما الى المؤسسة السياسية على أنها مجموعة من الأنشطة والتوقعات التي تشكل السلوك المتبع في صنع القرار، فإما يكون احتكاريا في حالة الانظمة المستبدة،أو يكون تشاركيا في حالة الانظمة المنفتحة[13].

ب/الاطار الاجتماعي: [14]

- ويشمل البنية الاجتماعية:الطبقات الاجتماعية، نظام التدرج الاجتماعي،
- المجموعات الاجتماعية:الدينية /الاثنية/اللغوية.
- والقوى السياسية الفاعلة:أحزاب سياسية/مجتمع ندني/جماعات مصالح/جماعات ضغط...الخ.

ج/الثقافة ونمط السلوك السياسي:

يشمل نمط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، والممارسة السياسية، والتي تحدد الشكل الذي تتخذه الشرعية السياسية، وكذا نمط الايديولوجيا المهيمنة،وعلاقة الثقافات الفرعية مع الثقافة المهيمنة للنظام السياسي، والادوار الممنوحة للأفراد والجماعات.

2-خصائص ووظائف النظام السياسي

أ-**خصائص النظام السياسي:**

لكل نظام سياسي مجموعة من الخصائص تميزه وتحدد طبيعته، وفقا للمحيط الذي يشتغل فيه، والذي بطبيعة الحال يعكسه وينعكس عليه، وعموما سنحاول هنا رصد أهم هذه الخصائص التي اختلف حولها الباحثين أيضا، من قبيل دافيد ايستون،غابريال ألموند، تالكوت بارسونز ....الخ:

فايستونEaston مثلا يتحدث عن **أربعة** خصائص تحديدا:

- **وجود حدود للنظام السياسي:** حيث النظام السياسي هنا يعتبر جزء من النسق الاجتماعي الكلي، مما يفرض على مستوى التحليل فصل الحياة السياسية عن البيئة المحيطة به،لكن هذه الحدود التحليلية لا تغني غياب التفاعل، بحيث البيئة تؤثر في النظام السياسي عبر المدخلات ويؤثر فيها عبر المخرجات[15]

_التكيف: لكون النظام السياسي يعيش في بيئة متحركة، وعليه أن يتفاعل باستمرار معها حتى يتأقلم ويحقق استمراره واستقراره،والا فسيكون ماله الزوال . وعليه يقترح إيستون على أي نظام سياسي يرغب في تحقيق الاستقرار والاستمرار أن يقوم **بوظيفتين، الأولى** تكمن في تخصيص القيم وإقناع أغلب أعضاء المجتمع بها، والالتزام معهم باعتباره متغير مهم في الحياة السياسية، **وثانيا** تميز النظام السياسي عن باقي الأنظمة، عبر تحديد هذه المتغيرات المهمة (القيم)، إنطلاقا من هاتين الوظيفتين يمكن للباحث أن يعرف متى وكيف تتسبب الإضطرابات في ضغط على النظام السياسي[16].

---

[13]_ بومدين طاشمة،مرجع سابق، ص ص28-29.

[14]_ عبد العالي عبد القادر،**محاضرات النظم السياسية المقارنة** (جامعة سعيدة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2007)، ص15.

[15]- David Easton ,**An Approach to the Analysis of political systems,World politics** Vol09,N3,April 1957,p384.

[16]- John.T.Ishiyama,Ibid, p 373

_**الأفعال السياسية:** استمرارية النظام السياسي حسب ايستون مرهون أساسا باتخاذ مجموعة من القرارات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع، التي تترجم قدرته على الاستجابة للمطالب، بشكل يرضي المحكومين.

_**تحقيق الأهداف:** كل نظام سياسي يسعى لتحقيق أهداف معينة، وعلى رأسها المحافظة على وجوده، ومادام النظام السياسي يتلقى مطالبا وضغوطا فاه ملزم بالاستجابة لها بشكل يضمن بقاءه[17].

بينما بالمقابل لا يهتم ألموند هنا كثيرا اذا كان النظام يشتغل في بيئة بدائية أو حديثة، فجميع الأنظمة السياسية حسبه لها سمات مشتركة: [18]

- كل الأنظمة السياسية حتى البسيطة منها لها بنية سياسية.
- الوظائف نفسها تؤدى من قبل جميع الأنظمة السياسية.
- كل الأبنية السياسية لها وظائف متعددة، سواء في مجتمعات بدائية أم عصرية.
- كل الأنظمة السياسية هي خليط بالمعنى الثقافي، لا يوجد مجتمع عصري كليا أو بدائي فقط.

إذن ما ذهب إليه ألموند في مقاربته الوظيفية أبعد من الوظيفة الوحيدة التي ركز عليها إيستون "وهي تحقيق النظام"Order، إنه يؤسس لمعايير المقارنة بين أنظمة مختلفة عبر جعل نظرية النظم أكثر مرونة وأقل تجريد وجمود[19].

وهناك من يضيف خصائص أخرى من قبيل:

_**الشكل:** لكل نظام سياسي شكل أو اطار هيكلي او بناء محدد، والشكل هنا يعني بصورة عامة هيكل أو بناء النظام السياسي، ويرتبط شكل النظام بالمؤسسات الموجودة داخل الدولة، وقد نستطيع أن نحدد شكل النظام وملامحه من خلال الدستور الذي يحدد طبيعته؛ وعلى هذا تتعدد الأنظمة السياسية من حيث الشكل الى نظم رئاسية/أو رئاسية برلمانية،أو ملكية مطلقة أو ملكية برلمانية.

_**تعقد التركيب:** تتسم كل النظم السياسية بخاصية التركيب المعقد؛ وهذا راجع الى عاملين أساسيين:

- أولا: أن النظام السياسي هو نظام فرعي متشابك مع نظم فرعية أخرى ومتفاعل معها في نظام كلي هو النظام الاجتماعي بالمعنى العام.
- ثانيا: أن النظام السياسي نفسه يتفرع الى عدة نظم فرعية،وأنه يهدف الى تحقيق عدة أهداف ويؤدي عدة وظائف،فضلا عن أنه يتكون من عدة وحدات جزئية تعرف بالمؤسسات السياسية.

_**البنية Structuring System:** وهي تلك الطريقة التي تتجمع بها أجزاء الكل الواحد، وهي ان شئنا القول نظام العلاقات القائم بين أجزاء الكل، والتي تبرز طبيعة العلاقة القائمة بين أجزاء النظام.

---

[17]_ محمد الرضواني،مرجع سابق، ص76.

[18]- John.T.Ishiyama,Ibid;, p 76.

[19]- Ikvo Kabashima,Lyann T,Ibid,p 7.

وهنا يجب توضيح الاختلاف بين مفهوم البنية Systemو الشكلForm؛ فبينما يرتبط البناء بوجود المؤسسات فان البنية ترتبط بطبيعة العلاقة التي تربط عمل تلك المؤسسات في نسق واحد[20]. هذه العملية يُعبر عنها صامويل هنتغتون Samuel Phillips Huntington بعلية المأسسة Institutionalization الذي أضاف لها فيما بعد عنصر "الإستمرارية"، وقد حدد معايير نجاحها(الأربعة):

- **مرونة المؤسسة** Adaptability :وقدرتها على التكيف وتقاس بمدى إستمرارية المؤسسة عبر الأجيال .
- **إستقلالية التنظيم** Autonomy : بمعنى استقلال التنظيم المعني عن القوى المجتمعية، بحيث لا يصبح أداة في يد جماعة أو أسرة أو طبقة معينة.
- **التماسك والإندماج** Coherence : وجود حد أدنى من الوفاق أو الاتفاق العام بين العناصر النشطة في النظام على تلك الأطر.
- **التعقيد** Complexity بمعنى تعدد الوحدات الفرعية وتنوعها هيراركيا ووظيفيا[21].

2- وظائف النظام السياسي

تقوم الأنظمة السياسية بأعمال كثيرة، انها تعلن الحرب أو تشجع السلم وترعى التجارة الدولية أو تقيدها، وتفتح حدودها لتبادل الخبرات أو تغلقها،وتفرض ضرائب على السكان عادلة أو غير عادلة،وتعمل على ضبط السلوكيات بحزم أو تتساهل في ضبها، وتخصص الأموال اللازمة للثقافة والصحة والرفاهية أو تفشل في تخصيصها على حد تعبير غابريال ألموند .

ضمن هذا السياق من السجال سجلت العديد من الدراسات لتصنيف هذه الوظائف، لعل أهمها ما قدمه دافيد ايستون والموند وباول وكارل دوتش..الخ.

فايستون الذي درس النظام السياسي كمجموعة منن الادوار وليس الاشخاص، يفترض مسبقا أن هناك مجموعة من النشاطات والعمليات السياسية التي تقوم بها كل الأنظمة السياسية ،على الرغم من أن الشكل البنيوي الذي يعبر عنها قد يختلف اختلافا كبيرا حسب الزمان والمكان؛ وهكذا فان الوظيفة الرئيسية لأي نظام سياسي والمعيار الاساسي الذي يحدد حدوده حسبه، يتمثل في : [22]

- التخصيص الالزامي للقيم في المجتمع،أي العلمية التي يتم بها وضع وتنفيذ القرارات الإلزامية في المجتمع؛ والقيم Values هنا تمثل عند ايستون "مجموع الحاجات المادية والمعنوية لأفراد المجتمع، وهي بطبيعتها نادرة، ولذا فالتخصيص Allocation هو تلك القرارات والانشطة التي توزع وتهب وتحجز أو تمنع القيم في المجتمع..وتكون هذه التخصيصات الزامية Authoritative عندما تقبل هذه القرارات على أنها ملزمة؛ مهما

---

[20] _ بومدين طاشمة،مرجع سابق، ص ص25-26.

[21]_ أماني صالح، **الشرعية بين فقه الخلافة وواقعها**(القاهرة:المعهد العالمي للفكر الاسلامي،ط2006،1)، ص 456

[22] _ محمد زاهي بشير المغيربي،**قراءات في السياسة المقارنة:قضايا منهجية ومداخل نظرية**(بنغازي:منشورات جامعة قاريونس،1998)، ص 148.

اختلف سبب القبول أكان احساسا بشرعيتها،أو بدافع المصلحة الشخصية،أو بسبب فرضها بالقوة القسرية.

- أما ضرورة أن تكون هذه التخصيصات للمجتمع ككل The Whole Society فهو ما يميز تلك القرارات التي توضع للنظام الاجتماعي العام عن تلك القرارات التي توضع للنظم الفرعية،والتي قد يتم حل الخلاف فيها عن طريق التخصيص الالزامي للقيم، ولكن على نطاق ضيق، ولعدد محدود كالأسرة/القبيلة/النقابة؛فالنظام السياسي عنده هو مجموعة الانشطة والتفاعلات المتعلقة بالتخصيص الالزامي للقيم في المجتمع ككل.

وقد سلك ألموندAlmond مسلك إيستون خاصة فيما تعلق بربط قدرة النظام على التكيف مع حيويته وإستقراره، إلا أنه سيكون أكثر دقة منه عندما يصف (7) سبعة وظائف يجب على أي نظام سياسي أن يؤديها كي يزدهر ويتطور وحافظ على استقراره[23]: والتي سوف نشرحها بتعمق في المحور الرابع.

أولا-أربعة وظائف على مستوى المدخلات=

*التنشئة السياسية والتوظيف/ التعبير عن المصالح/تجسيد المصالح/الاتصال السياسي

ثانيا- ثلاثة وظائف على مستوى المخرجات=

* **تشريع القانون**(تؤديه السلطة التشريعية)

***تنفيذ القانون**(تؤديه السلطة التنفيذية)

القضاء بالقانون(تؤديه السلطة القضائية

ان ما ذهب إليه ألموند في مقاربته الوظيفية أبعد من الوظيفة الوحيدة التي ركز عليها إيستون "وهي تحقيق النظام"Order، إنه يؤسس لمعايير المقارنة بين أنظمة مختلفة عبر جعل نظرية النظم أكثر مرونة وأقل تجريد وجمود.

3-أشكال الحكومات و الأنظمة السياسية

في البداية من المفيد أن نقدم **ملاحظة رئيسية** حول وجود سجال ونقاش يخص مسألة تشابه الأنظمة السياسية واختلافها، والامر هنا متعلق بوجود نظرتين :

- **النظرة الأولى** مؤداها أن كل الأنظمة السياسية تسيطر عليها طبقة حاكمة أو نخبة؛ هذا التصور مرتبط بثلاثة رجال (فيلفريدو باريتو1848-1923-1923)_(جاتيانو موسكا 1858-1941)_ وروبرتو ميشلز(1876-1936)؛ وهؤولاء كلهم لم تبهرهم الديمقراطية و شككوا فيها، يقول موسكا" من بين كل الحقائق السياسية هناك حقيقة واضحة جدا..ظهور طبقات منن البشر؛طبقة تحكم وطبقة تحُكم، الاولى دائما أقل عددا تحتكر القوة وتتمتع بالامتيازات، في حين الثانية تقع وهي الاكثر عددا تحت سيطرة الأولى بأسلوب قانوني أقل عنف في السنوات الاخيرة.

_**وجهة النظرة الثانية:** التي ترى أن النظم السياسية مطاطة، فقد حاول أنصارها اظهار أوجه الاختلاف أثناء محاولتهم لتصنيف النظم السياسية الى أنواع مختلفة؛ البداية كانت مع أرسطو الذي درس مع تلاميذه مجموعة كبيرة من الدساتير بلغت158 دستور،لم يصل منها الينا مع الاسف سوى دستور واحد هو دستور الاثينيين، الذي يتحدث عن تطور الحكم في مدينة أثينا.

[23]- Ikvo Kabashima,Lyann T.Ibid,,p 7.

لو جمعنا المعايير الكمية والكيفية التي انتهجها هذا الفيلسوف لأمكن لنا ان نخرج بستة أصناف من أنماط الحكم؛ ثلاثة منها صالحة وثلاثة فاسدة: [24]

- **الأشكال الصالحة**: النظام الملكي/النظام الارستقراطي/النظام الدستوري(Politeia)
- **الأشكال الفاسدة:** حكم الطاغية/النظام الاوليجاركي/النظام الديماغوجي (الغوغائي)

التقسيم حسب الكم	**التقسيم حسب الكيف**	
	حكومة	**حكومة فاسدة**
فرد واحد	ملكية	طغيان
قلة	أرستقراطية أوليجاركية	
كثرة	دستورية	ديماجوجية

لكن منذ نصف قرن مضى قدم عالم الاجتماع الأماني ماكس فيبرMax Weber تصنيفا اخر له أثر أعمق من تصنيف أرسطو؛ وقد ركز على النظم التي تتمتع الحكومات فيها بالشرعية، واقترح انطلاقا من ذلك ثلاث أسس تمكن قادة النظم من ادعاء الشرعية لحكمهم هي"الأنماط المثالية":[25]

- التقاليد: (شرعية تستند الى قدسية التقاليد التي يحكم بها القادة=== **سلطة تقليدية**
- سمات شخصية (كاريزما): الولاء للبطولة والشخصنة النموذجية لشخص فرد=== **سلطة كاريزماتية**
- القانونية:القوانين وسلطات أصحاب المناصب تقبل بوصفها ملزمة== **سلطة قانونية**

وقد سماها ماكس فيبر بالمثالية لانه قد يحدث أن يواجه المرء الانواع الثلاث في سلطة واحدة مع بعض(شرعية مركبة).

وهناك طبعا تصنيفات أخرى يأخذ بها الباحثين؛ فمنهم من يصنف الأنظمة السياسية نظرا لطبيعة النظام الحزبي السائد في ذلك البلد، اذا ماكان الحكم متداولا بين عدة أحزاب كان لنظام السياسي تنافسيا تعدديا كما هو الحال 'فرنسا)، واذا كان الحكم متداول بين حزبين رئيسيين كما هو الحال (الو.م. أ وبريطانيا) كان النظام ثنائيا،أما اذا كان الحكم في أيدي حزب واحد كما هو الحال في بعض الأنظمة السياسية ولا سيما بلدان العالم الثالث كان النظام أحاديا[26].

وعلى العموم لم يتوقف الأمر عند التصنيفات السابقة؛ ففي الفترة الحديثة مع بروز القراءات النقدية لكل من كارل بوبر و حنة أرندت تم ازاحة العديد من التصنيفات الكلاسيكية؛ لانه تبين أن حتى الأنظمة الدكتاتورية تحاول أن تبرر سلطتها وتظهر بمظهر المعبر عن الارادة العامة، وذلك حال الانظمة الهجينة؛ لهذا هناك من الباحثين من توجه نحو بناء تصنيفات اجرائية ،

---

[24] _ امام عبد الفتاح امام،**الطاغية:دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي**(القاهرة:نيوبوك للنشر والتوزيع،ط 4، 2017)،ص ص 193-194

[25]- Mary Hawkes Worth and Maurice Kogan,Encyclopedia of Government and politics, volume I,1992.P117.

[26] _ تامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص34

وتصنيفات لها قيمة تفسيرية ونظرية لها علاقة بالميدان، لهذا اعتمدت هذه الدراسات مجموعة من المتغيرات كأساس للتصنيف؛ فكولمان صنف الأنظمة الحديثة الى أنظمة تنافسية/نصف تنافسية /وأنظمة تسلطية[27]. بينما اعتمد غابريال ألموند وبالاستناد الى معيار التمايز البنائي والتخصص الوظيفي ومدى تجانس وعلمنة الثقافة السياسية الى أربعة أنماط: [28]

- **النظم الأنكلو-أمريكية:** والتي تتسم حسب ألموند بتجانس ثقافتها السياسية وعلمانيتها، وتنطوي على هياكل سياسية متمايزة ولكل منها دور محدد، وتتوزع السلطة في النظام بوجه عام.
- **النظم قبل الصناعية:** وتتميز حسبه باختلاط الثقافات السياسية والأبنية السياسية، وفي الغالب تشهد ثقافتين احداهما حديثة لدى الصفوة وأخرى تقليدية تسود بين الجماهير، وتنطوي من الناحية البنائية على درجة منخفضة نسبيا من التمايز البنائي؛ فالأحزاب السياسي تكون غير مستقرة،وجماعات المصالح ان ووجدت عادة ما تكون هشة،والابنية السياسية غالبا ما تضم عناصر حديثة وتقليدية.
- **النظم الشمولية:** وتتسم بتجانس ثقافاتها السياسية، واعتمادها على إيديولوجية معينة تحدد الغايات السياسية وأساليب تحقيق هذه الغايات، وتنطوي على أبنية سياسية متمايزة، وتلعب الأجهزة الحزبية والأمنية دورا متميزا في المحافظة على مركز واحد للقوة،والحيلولة دون مراكز قوة أخرى
- **النظم الاوروبية القارية:** وهي بحسب ألموند ذات ثقافة سياسية مجزأة مع وجود جذور مشتركة وتراث مشترك،أي أن هذه النظم تنطوي على سياسات فرعية أهمها:الثقافة الكاثوليكية/ثقافة الطبقة الوسطى/الثقافة الصناعية، ويلاحظ من الناحية البنائية ارتباط الابنية والادوار بالثقافات الفرعية.

بالمقابل يصنف الأنظمة السياسية أنصار معيار العلاقات بين المؤسسات السياسية،أوما يطلق عليهم بأنصار "مبدأ الفصل بين السلطات" ،يصنفون الانظمة الى **أربعة أشكال** رئيسية معروفة:

- **النظام البرلماني:** الذي يتميز بسلطات محددة للبرلمان الذي تنبثق عنه الحكومة بكاملها، والتي تمارس السلطة باسم رئيس الدولة، ويتم اختيار رئيس الحكومة من الاغلبية البرلمانية، ويعين من طرف رئيس الدولة الذي لا يمارس سلطات فعلية؛ وتكون الحكومة مسؤولة سياسيا أمام البرلمان، ومجبرة على نيل ثقته للاستمرار في تحمل مسؤوليتها (حالة بريطانيا/هولندا/اسبانيا...) [29].

وعموما يمكن رصد **ثلاث ميزات رئيسية** يختص بها هذا النوع من الأنظمة؛

- ثنائية السلطة التنفيذية.
- دور رئيس الدولة هو دور سلبي (رمزي)؛ وحتى في حالة اشراكه مع الوزارة ينبغي على هذه الاخيرة أن تتحمل مسؤولية تدخله وأن لا تسمح بأن يكون موضع مناقشة البرلمان.

---

[27] _ عبد العالي عبد القادر،مرجع سابق، ص39

[28]- Gabriel Almond,**comparative political systems**,The journal of politics,V18.N03.Aug.1958,p p392-393

[29] _ علي جرو،**فضاء الديمقراطية**(الدرا البيضاء،ط1، 2013)، ص ص17-18

- مسؤولية الوزارة أمام البرلمان (أكانت مسؤولية تضامنية أو فردية).

فقط يجب **التأكيد هنا** على فكرة أساسية، أنه ليس كل نظام سياسي يتوفر على برلمان يعتبر نظاما برلمانيا، فالبرلمان قد يكون حتى في الانظمة الدكتاتورية (مشكلا من الحزب الواحد)،كما قد يكون في الانظمة الرئاسية والبرلمانية،فالميزة الأساسية تتمثل في مسؤولية الحكومة* أمام البرلمان، وعلاقة التأثير المتبادلة بينهما،بالاضافة الى رمزية دور الرئيس.

- **النظام الرئاسي:** ويتميز بسلطات واضحة لرئيس الدولة، والذي يعتبر في نفس الوقت بمثابة رئيس الحكومة؛ فالسلطة التنفيذية تتجسد في رئيس الدولة ولا وجود لمؤسسة الحكومة ولا لوزير أول، بل فقط مساعدين له يدعون "كتاب الرئيس"؛ والرئيس غير مسؤول سياسيا أمام البرلمان.

من الناحية الدستورية يقوم هذا النظام على **المبادئ** الاتية:

- حصر السلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة المنتخب.
- توازن السلطات العامة مع شدة الفصل بينهما.
- خضوع الوزراء 'المساعدين' خضوعا تاما لرئيس الدولة.[30]

وعموما تبقى خصوصية هذا النظام الذي يحضر في الحالة الامريكية كنموذج تكمن أساسا فيما يسمى "بقوى المجتمع"، من حركات مدنية وجماعات ضغط فعالة التي تعتبر بمثابة قنوات رئيسية لمشهد الحياة السياسية في الو.م أ بالاضافة طبعا للقاعدة المتينة (الدستور) **[31]**.

- **النظام شبه الرئاسي:**

وهو مزيج بين النظامين الرئاسي والبرلماني، اذ يأخذ من كل واحد منهما بعض العناصر؛ يأخذ من النظام الرئاسي عنصرين هما:

- الانتخاب المباشر للرئيس من قبل الشعب وعدم مسؤوليته السياسية أمام البرلمان، وممارسة الرئيس لصلاحيات فعلية.
- ثنائية الجهاز التنفيذي وعدم مسؤولية رئيس الدولة أمام البرلمان، ويعتبر النظام الفرنسي خير مثال على ذلك.

ما يميز هذا النوع من الانظمة هي سمة التعاون بين مختلف السلط الثلاث والذي يترتب عنه أحيانا مظاهر سلبية واحيانا ايجابية؛ فعلى مستوى السلبي (مثلا:إعتراض أي سلطة عمل السلطة الاخرى من قبيل حق الفيتو،رفض تعيين بعض الموظفين المدنيين،رفض المصادقة على المعاهادت الدولية،عدم قبول توقيع على بعض الفواتير،رفض تقديم مصادقة البرلمانية...الخ، اما ايجابيا؛حل البرلمان، استقالة الحكومة،تعيين الموظفين المدنيين، صياغة المقترحات التشريعية،عقد الانتخابات العامة..والعديد من المظاهر الاخرى.

ما يمكن قوله هنا بطبيعة الحال، الاعمال التي تحتوي على جانب سلبي ستنتج تأثيرات ايجابية، فمثلا (حق استعمال الفيتو) من طرف رئيس الدولة يجعل المشرع يبحث عن حلول وسطى وارضية مشتركة فيما يخص محتوى المقترحات، بينما ايضا يصدق القول على فكرة أن الاعمال

---

[30] _ محمد فايز عبد السعيد، **قضايا علم السياسة العام**(بيروت:دار الطليعة للطباعة،1986)،ص ص73-75

[31]- M.J.C. Vile,**Politics in the USA,** edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2007,p24

التي تحتوي على جانب ايجابي لها تأثيرات سلبية مثل (حل البرلمان أو استقالة الحكومة الذي ربما يحبط استمرارية أفعال المؤسستين) [32].

- **نظام الجمعية النيابية:** يقوم هذا النظام السياسي على أساس عدم توازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية، وذلك لصالح السلطة التشريعية فتوجيه وادارة كافة القضايا السياسية والهامة المتعلقة بشؤون النظام تكون على مسؤولية السلطة التشريعية فهي على رأس النظام السياسي.

تستند التجربة السويسريةThe swiss experience الى فكرة محدودية قدرة المؤسسات على اخضاع السياسيين للرقابة اللازمة،ولهذا تأتي تقنية "الاستفتاء" في اطار النظام الفديرالي والديمقراطية المباشرة لجعل اهتمامات المواطنين وخياراتهم الحقيقية نصب أعين السياسيين ، وحتى معرفة الاصوات الرافضة تجاه مشروع معين، لانهم في الاخير هم من يدفع الضرائب، وهذه المعادلة في الحالة السويسرية (فدارلية+ديمقراطية مباشرة) تمنع قيام نظام الكارتل على مستوى الحياة السياسية، ما يجعل هذا النظام جد فعال[33].

المحور الثاني: ماهية السياسة المقارنة

السياسة المقارنة هي دراسة ومقارنة السياسات فيما بين الدول،فدراسة السياسة بهذا الشكل يساعدنا على فحص الأسئلة الرئيسية في علم السياسة من مثل:لماذا بعض الدول تملك أنظمة ديمقراطية في حين أن دولا أخرى ذات أنظمة شمولية؟ لماذا وكيف تتغير الأنظمة؟ لماذا بعض الدول غنية ومتطورة وأخرى تقع في الفقر والتخلف؟ لماذا تحدث الصراعات الاثنية في مناطق دون أخرى؟.

الأسئلة السابقة لا تعني الباحث الاكاديمي فقط، بل بالعكس هي تخص صانع القرار في الحكم،رجال الاعمال،مديري البنوك..وكل من يحاول فهم سياسة ما في الوقت الراهن أو في المستقبل؛ فهؤولاء يحتاجون كلهم لأدوات تحليلية تساعد على تحديد السياسات المرتقبة، هذه الادوات مجتمعة هي من يشكل حقل السياسة المقارنةcomparative politics" والتي بدورها تجعلنا نستطيع قياس درجة التغيير والتأثير المرتقب على مستوى استقرار واستمرار هذا النظام أو ذاك؛ هذه الادوات ليست سوى (المؤسسات/القوانين/الايديولوجية/العملية السياسية..الخ) [34].

أولا-مفهوم السياسة المقارنة What Is Comparative Politics

---

[32]- Vetalino Canas,**The Semi_presidential System,**Max-Planck-Institut für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht, , 2004,p100

[33]- Bruno S. Frey and Iris Bohnet, **Democracy by Competition:Referenda and Federalism in Switzerland**, The Journal of Federalism 23 (Spring 1993,pp80-81

[34]- Daniel Brumberg, Political Change in Democracies and Authoritarian Systems, **Georgetown university cours,p1.**

اذا كان علم السياسة يعرف بانه "سيد العلوم"Master Science كما قال أرسطو،فان حقل السياسة المقارنة كأحد فروع علم السياسة هو في موقع القلب في ذلك العلم؛اذ يمثل القوة الدافعة التي تنهض بعلم السياسة أو تقعده، وتدفع نحو توسيع حدوده أو تحديدها حصرا وتضييقا، وفي نفس الوقت يمكن القول أن هذا الحقل هو مستودع المفاهيم والنظريات وطرائق البحث ومناهجه التي تحدد طبيعة علم السياسة ومجاله ونطاق دراسته في أية مرحلة من مراحل تطوره.

فمنذ أرسطو الى يومنا هذا والأسئلة الكبرى التي يسعى علم السياسة الى الاجابة عنها أو مقاربتها هي ذاتها القضايا التي يدور حولها حقل السياسة المقارنة× ومن هنا فان علم السياسة يكاد يتطابق مع حقل السياسة المقارنة سواء في حدود التحليل السياسي،او في موضوعاته أو في مفاهيمه؛ غير أن الفارق الجوهري هو أن علم السياسة يعالج هذه الموضوعات في فروعه المختلفة من زاوية ماهيتها، بينما تتناولها السياسة المقارنة من زاوية البحث عن أوجه الشبه والاختلاف بين النظم والكيانات والظواهر السياسية المتباينة[35].

ضمن هذا السياق هناك العديد من الأدبيات التي تزودنا بإجابة واضحة وبسيطة حول سؤال ما ذا نعني بالسياسة المقارنة؟what is comparative politics ؛ هدف علم السياسة تطوير المقارنة بين مختلف الزوايا السياسية ، والسياسة المقارنة هي دراسة السياسة داخل دولة ما؛ وتسعى السياسة المقارنة لفهم مختلف الظواهر السياسية التي تحدث داخل (**الدولة/المجتمع/الوطن/النظام السياسي**)، بعبارة أخرى تهتم السياسة المقارنة ب: [36]

- بدراسة البنى السياسية الداخلية مثل:(البرلمانات/السلطة التنفيذية)
- فهم الفواعل النشطة مثلا: (الأحزاب/جماعات المصالح/الناخبين)
- العمليات السياسية مثل: (الاتصال/صنع القرار/الثقافة السياسية)
- ثم بعدها تحاول تحليل كل ما سبق بطريقة امبريقية، عبر تصنيفها/وصفها/ وتفسيرها ثم توقع التنوعات (الاختلاف/التشابه).

يُعرفها أيضا هوارد فيارداHoward wiarda "بأنها مقارنة الأنظمة السياسية في العالم،وهي تهدف الى شرح الاختلافات والتشابهات بين الدول عكس التقرير الصحفي في معالجته كل دولة على حدى، وتهتم السياسة المقارنة خاصة بالكشف عن النمطية/العمليات/ والانتظامات بين الأنظمة السياسية"[37].

لقد اختلفت الآراء حول معنى الدراسة المقارنة، غير انها تكاد تنطلق جميعها من أدبيات "جون ستوارت ميل"، الذي عرفها بأنها"**دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة،أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر**"؛ وقد مثل

---

[35]_ نصر محمد عارف،**الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة:التحول من الدولة الى المجتمع ومن الثقافة الى السوق**(الاردن:مطبعة الجامعة الاردنية،ط1، 2006)، ص7

[36]- Algis Krupavičius and others, **Introduction to Comparative Politics: DIDACTICAL GUIDELINES**, Vytautas Magnus University on 12 December 2012,p6

[37]_Timothy Lim, **Doing Comparative Politics:An Introduction to Approaches and Issues**, Lynne Rienner Publishers, SECOND EDITION, 2010,p10

هذا التعريف تعريفات المقارنة في مختلف العلوم الاجتماعية، وعلى ضوء دلالتها المستخدمة حدد أيضا "ماكاون" خمسة تعاريف متباينة للمقارنة وهي:[38]

- أن المقارنة هي احدى أشكال القياس.
- أنها أداة لتوضيح أحد المفاهيم وخلفيته الواقعية.
- أنها مرادف لمنطق التحليل العلمي.
- أنها نمط معين من أنماط البحث.
- وأخيرا على أنها احدى الحلول التي تتصدى لمعالجة مشكلة التداخل أو التفاعل الثقافي بين الدول وتحليلها.

ضمن هذه الحدود المفاهيمية من المفيد جدا أن نوضح هنا ذلك اللبس في استخدام المفهوم "السياسة المقارنة" مع مفاهيم متقاربة؛ اذ هناك عدة مصطلحات يستخدمها علماء المقارنة كمترادفات (الحكومات المقارنة/السياسة المقارنة/ التحليل المقارن) على أن التمييز بينها ممكن نظريا؛ **فالحكومات المقارنة** مثلا هي اتجاه في السياسة والاجتماع، يعنى بدراسة الحكومة على أساس مقارن بحيث تهتم بدراسة المؤسسات الحكومية من حيث تكوينها،وظائفها..الخ وتركز على الدولة ومؤسساتها ودستورها(فن ادارة شؤون الدولةStatecraft)، على أساس أن الدولة هي وحدة تحليل الرئيسية،بينما يشير السياسة المقارنة الى مجال أوسع يتضمن الحكومات والسياسات الاخرى غير المرتبطة بالدولة Non_State politics مثل:المجتمعات القبلية،المنظمات الخاصة..الخ؛ **أما التحليل المقارن** غالبا ما يستخدم كمرادف للمنهج المقارن خاصة بعد أن اشتهر حقل السياسة المقارنة بمنهجه أكثر من موضوعه؛لأنه لو عرف بموضوعه سيصعب فصله عن النظرية السياسية وعلم الاجتماع السياسي والتحليل السياسي،لهذا أصبحت السياسة المقارنة الفرع الوحيد الذي يحمل عنوانا منهجيا وليس كما معرفيا أو نطاقا جغرافيا، وهو حقل يبحث عن الاجابة دائما عن **سؤالين**:كيف؟ ولماذا؟ وليس ماذا؟.

يمكن القول أن المفاهيم السابقة لها علاقة بمراحل تطور الحقل في أواخر القرن الماضي، فهي ليست مجرد مسميات متماثلة أو متناقضة أطلقت على شيء واحد؛ولو أضفنا الى مراحل تطور الحقل ماحدث من تطورات في تحديد طبيعة الفواعل السياسية والانتقال من اعتبار الدولة كفاعل وحيد في التحليل السياسي الى اعتبار (القوة/المصلحة/السلطة أو النظام السياسي) وحدات أخرى للتحليل مع ظهور فواعل أدنى من الدولة (الجماعات العرقية) أو أعلى منها (كالمنظمات الدولية)، كل هذا يجعل تلك المفاهيم ينظر اليها كمراحل مر بها الحقل[39].

ب-لماذا المقارنة ?Why Compare

أشهر علماء السياسة المقارنة الأمريكي روبرت دال Robert Dahl يعتقد أن جوهر السياسة المقارنة يمكن في دراسة عملية "توزيع السلطة"؛ من الجهة المقابلة يرى جون بلوندال Jean Blondel بأن الهدف الأول والرئيسي للسياسة المقارنة هو "دراسة السياسة العامة" أو بمعنى

---

[38]_بومدين طاشمة، مرجع سابق،ص 118

[39]_نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي،النظرية والمنهج**(بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،ط1، 2002)، ص 95.

دراسة مخرجات النسق السياسي؛ بينما طرح نفس السؤال سودارو Sodaro لماذا نحن بحاجة الى الدراسات السياسية المقارنة؟ فأجاب كما يلي : [40]

- توسيع مفاهيمنا تجاه السياسة في البلدان الأخرى.
- تشكيل انطباعات حول ايجابيات وسلبيات منظومة الحكم لدينا، وبالتالي امكانية الاستفادة من خبرات الأنظمة السياسية الأخرى.
- تطوير معارفنا الاساسية حول السياسة عموما (من قبيل:علاقة السلطة بمجتمعاتها وسير العملية السياسية في مجموعة من البلدان..).
- تساعدنا على فهم العلاقة بين ما يسمى بالمحلي والشؤون الخارجية.
- وأخيرا يساعدنا هذا الحقل على معرفة العلاقة بين السياسة والحقول الاخرى مثل:(التكنولوجيا/البيئة/القانون/العرق/الدين...).

بالمقابل يلخص الامر برتنارد بادي في كتابه "السياسة المقارنة" في فكرة أن المقارنة تساعدنا على فهم الذات، مادامت الاحاطة بالأخر وسيلة لإدراك ما يشكل هويتنا الخاصة بطريقة أفضل؛ ومثلما ان فكرة اللون ستكون مجهولة لدينا اذا ماكان العالم يشمل لونا واحدا فقط كذلك عدم مقارنة الأنظمة السياسية لا يجعل الفاهم يستوعب خصوصية النظام السياسي الذي يدرسه؛ كما أنها بشكل أو باخر تساعدنا على فهم ما هو سياسي هنا أو هناك، بغية التحرر طبعا من القاموس السياسي الخاص"بعلم السياسة" ومن نظرياته وحتمياته .

لهذا فالفضيلة الحقيقية للتحليل المقارن هو تفكيك اليقينيات التي بناها اخرون، فالمقارنة تروم التحرر أولا من ثقل المركزية العرقية (الغرب)،والاهم من ذلك التحرر من الثقل الأكثر مكرا لما هو شمولي ونمطي، عبر اظهاره للتعددية والتنوع، من خلال ابراز أهمية الحدث والابتكار (أي الفعل)، بشرط عدم الوقوع مرة أخرى في تفسير شمولي اخر[41]. على غرار المرشد السياحي الذي يختتم جولته السياحية المنظمة لجزائريين في بلد معين متمنيا أن يكون السفر قد علمهم بأن الجزائر لا توجد سوى في الجزائر.

2-مراحل تطور السياسة المقارنة

[40]- Algis Krupavičius and others, Ibid,pp 7-8

[41]_برتراند بادي،غي هيرمت،**السياسة المقارنة**:ترجمة عزالدين الخطابي(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2013)، ص ص23-25

السياسة المقارنة كان لها تاريخ طويل ومتميز كحقل من حقول علم السياسة؛ ومن خلال تقديم نظرة عامة وموجزة عن تطور الحقل والتحولات الرئيسية التي عاشها الحقل، يمكن فهم التموجات والاختلافات الفكرية السائدة في الحقل حاليا ووضعها في اطارها الصحيح .

- **مرحلة الحكومات المقارنة** (وهي المرحلة التقليدية) **1880–1920**

THE CONSTITUTION OF POLITICAL SCIENCE AS A DISCIPLINE

لقد كان أرسطو من أول وأشهر علماء المقارنة وذلك من خلال دراساته ومناقشاته المتعددة للأشكال السياسية، والمؤسسية المتميزة لدول المدينة الاغريقية، ومن خلال تحليله للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تشكل وتستند عليها هذه الأشكال.ميكيافيلي كذلك استعمل منظورا مقارنا في تحليله لعناصر ومكونات القوة والسياسة في الدويلات الايطالية وغيرها؛ هوبز وبودان ومونتيسكيو استعملوا التحليل المقارن بطريقة أو بأخرى كذلك فعل ماركس الذي استند الى بيانات ومعلومات مقارنة استمدها من خبراته حينما عاش في ألمانيا وفرنسا وانجلترا[42].

وهكذا مع انعطافة القرن العشرين غدى علم السياسة المقارن أقل تركيزا على المثل العليا أو الفلسفة،الا انه كان يشبه نوع من الصحافة السياسية؛وصفية،دون نظريات،تركز على أروبا التي كانت لا تزال مسيطرة على العالم بامبراطورياتها...ومع بروز الحربين العالميتين والحرب الباردة فيما بعد سيعرف علم السياسة عموما وعلم السياسة المقارن بالخصوص نقطة تحول ؛ والسبب يعود الى: [43]

- أنه كانت هناك حركة في الجامعات لتطبيق مناهج أكثر دقة لدراسة سلوك الانسان سواء (في علم الاجتماع/الاقتصاد/السياسة.
- طرحت الحربان العالميتين مدى قدرة الباحثين في فهم شؤون العالم؛بالخصوص مع صعود الفاشية واخفاق الديمقراطية في أرجاء أروبا.
- كانت الحرب مع الاتحاد السوفياتي تنافسا مسلحا بأدوات ثورية وايديولوجية؛ جعلت من مهمة فهم السياسية المقارنة مسألة وجود.
- وأخيرا ما شهدته فترة بين الحربين العالميتين من ظهور للتكنولوجيا، ما ساهم في بروز مخاوف من حروب أخرى.

- **مرحلة الثورة السلوكية (THE BEHAVIORAL REVOLUTION)–1921 66**

وهي مرحلة بدأت مع اعادة تعريف علم السياسة وانتقاله من علم الدولة الى علم القوة أو السلطة، في مرحلة التحول من المنظور التقليدي الى المنظور السلوكي؛ بحيث أصبح حقل السياسة المقارنة لا يقف عند حدود الحكومات، بل يقارن بين الأبنية والعمليات السياسية داخل الدولة وعبر الدول؛ بعد أن أصبح علم السياسة كما عرفه هارولد لاسويل سنة 1936 على انه:" من؟يأخذ ماذا؟متى؟

[42]_محمد زاهي بشير المغيربي،مرجع سابق،ص 17.

[43]_باتريك أونيل،مباديئ **علم السياسة المقارن:**ترجمة باسل جبيلي(سوريا:دار الفرقد للنشر، ط1، 2012)، صص 22-23

وكيف؟؛ أصبح الاهتمام منصب على تحليل عملية توزيع القيم من قوة/سلطة/ثروة ونفوذ...هنا فقط أصبح علم السياسة المقارن يتجاوز المؤسسات الرسمية الى البحث في الثقافة والبيئة الاجتماعية،التاريخ،السلوك الفردي،التصويت ومعايير السلوك[44].

لقد كان تالكوت بارسونزTalcott Parsons من جامعة هارفارد Harvardأهم شخصية في هذا الاطار؛ اذ قام بترجمة أعمال العالم الاجتماعي الالماني ماكس فيبرMax Weber الى الانجليزية مما أدرى الى انتشارها وشهرتها في دوائر الفكر الأمريكية، ومن خلال تقديمه ايضا للمدخل البنيوي الوظيفيStructural_Functional Approach الى علم الاجتماع وعلم السياسة، كذلك ساهم في نشر مفهوم النظامSystem في الحياة الاجتماعية والسياسية الى جانب مفهوم التغييرChange هذا الى جانب تطويره مجموعة من المتغيرات النمطية

بعدها جاءت أعمال كل من مكريدسMacrids ثم غابريال الموندAlmond الذي تأثر بمدرسة شيكاغو حول السياسة العلمية لمؤسسها شارل ميريامMerriam ؛ أين ركز على الجوانب غير الرسمية في السياسة مثل الثقافة السياسية/الجماعات المصلحية/متغيرات العلمية السياسية...التي ظهرت كلها في ثنايا كتابه الذي حرره مع كولمانColeman سنة 1960 تحت عنوان "السياسة في المناطق النامية"، لتأتي بعدها طروحات ايستون Eastonحول النظام السياسي، ثم أعمال والتر روستو Walter Rostowمع كتابه مراحل النمو الاقتصادي، بالاضافة الى كتابات كل من كارل دويتشDeutsh وليبستLipset في كتابه "الرجل السياسي" Political Man التي ركزت على العلاقة بين بعض العلميات والمؤشرات الاجتماعية وبين التنمية والديمقراطية.[45]

- **مرحلة مابعد سلوكية THE POST-BEHAVIORAL PERIOD, 1967–88**

على الرغم من سيطرة وهيمنة افتراضات مدرسة التحديث والتنمية السياسية ومداخلها المتعددة، فلقد برزت بعض الدراسات النقدية والمحاولات التقييمية؛بالذات في النصف الثاني من الستينات، وذلك من أجل تعديل وتنقيح بعض المفاهيم وافتراضات المنظور التنموي الاكثر تحيزا وجدلا؛ ولعل البداية الحقيقية كانت مع هنتجتون Huntington سنة 1968 في كتابه "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة"؛ الذي وجه فيه نقدا شاملا لأدبيات التنمية، وقدم بديلا يستند على أن التعبئة الاجتماعية والتحديث، بدلا من أن تكون معززة للتنمية السياسية والديمقراطية ومرتبطة به،فانها في الواقع عملت على تقويضها في الدول النامية؛فالتحديث زاد من توقعات الافراد ومطالبهم من نظمهم السياسية،في نفس الوقت الذي لم تكن فيه هذه النظم تملك القدرات المؤسسية لتقديم برامج فعالة،فكانت النتيجة الانهيار والتدهور السياسي بدلا من التنمية السياسية.وهو ما تناوله بشكل عميق في حديثه عن "التغيير السياسي في الأنظمة التقليدية".[46]

وعموما بدأت ملامح هذه المرحلة في الظهور على مستويين: **النظري والمنهجي** كالتالي:

---

[44]_محمد نصر عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص96

[45]- Gerardo L. Munck**, THE PAST AND PRESENT OF COMPARATIVE POLITICS**, University Press, forthcoming, October 2006,p10

[46]_صامويل هنتجنتون،**النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة:سمية فلوعبود(بيروت:دار الساقي، 2015)،ص ص121-139

على المستوى المنهجي:

- التركيز على الظواهر المتكافئة وليس الظواهر المتطابقة أو المتشابهة (ما يخرج المقارنة من دائرة التجربة الأروبية).
- تضييق الدراسة مكانيا وكميا مع تعميقها زمانيا وموضوعيا.
- ادماج العلاقات الدولية في السياسة المقارنة (نهاية السبعينات)؛ هذا الدمج فرضه تحول النظام الدولي الى أحادية قطبية وما رافقها من ايديولوجية (العولمة/حرية السوق/التحول الديمقراطي..)وهي نفسها أجندات العلاقات الدولية.

على المستوى النظري:

- تشكلت البنية النظرية للسياسة المقارنة بعد المرحلة السلوكية من اقترابات جديدة كانت مهمتها أساسا تفسير شروط الديمقراطية السياسية أهمها:

* إقتراب الاقتصاد السياسي.
- اقتراب التبعية.
- اقتراب التحليل الطبقي.
-اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع.[47]

هذه المرحلة انطلقت أساسا من نقد المرحلة السلوكية التي ركزت على الوسائل على حساب الجوهر وبالتنظير التأملي أكثر من التنظير الواقعي، ومن ثم برزت الدعوة الى ضرورة اعادة التواصل بين علم السياسة ومختلف العلوم الاجتماعية والطبيعية؛ كما تم اعادة الاعتبار لمفهوم الدولة الذي تم تهميشه طوال المرحلة السلوكية،وأعيد الاعتبار للقيم بعد الاغراق في مقولات الحياد الأكاديمي (العلم الخالي من القيم)[48]

ولهذا دعى هاري ايكشتين **Harry Eckstein** الى أن يتم تعديل حقل السياسة المقارنة من منهجيته من خلال ثلاث استراتيجيات:

أ- لا بد أن ينظر لحقل السياسة المقارنة على أنه حقل يتعامل مع التحليل الكلي للظاهرة السياسية (Macro Politics)، ولكن عند اختيار الظواهر محل الدراسة لا بد من التركيز على المستوى الجزئي (Micro Politics).

ب- ضرورة دراسة السياسة المقارنة من حيث عمقها التاريخي.

ج- ضرورة دراسة موضوعات السياسة المقارنة في مداها الذي توجد فيه واقعيا.[49]

مرحلة الثورة العلمية الثانية

THE SECOND SCIENTIFIC REVOLUTION, 1989–PRESENT

مرحلة جديدة عاشها حقل السياسة المقارنة بداية من 1989، كمحاولة لجعل الحقل أكثر علمية ، والبداية طبعا كانت مع نشر كتاب لمجموعة من المؤلفين عودة الدولة Bringin The state back In ركزوا فيه على استعادة مفهوم الدولة لدوره بوصفه جوهر السياسة المقارنة بعد أن فقد

---

[47] نصر محمد عارف،الاتجاهات المعاصرة،مرجع سابق، ص 23-24

[48] عبد العالي عبد القادر،مرجع سابق، ص 12.

[49] نصر محمد عارف،الاتجاهات المعاصرة،مرجع سابق، ص 23

دوره في المراحل السابقة، وكل هذا حدث بدعم ومساندة لجنة السياسة المقارنة التي قادها 'مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية'؛ التأكيد على العلم يذكرنا بالثورة السلوكية ومحدودية الدراسات المجالية، هذه الثورة الثانية جاءت نتيجة استيرا لأفكار في حقل السيياسة الامريكي، ورغم وجود اختلاف بين المرحلتين،الا أن هذه المرحلة ورغم أنها كانت تشاطر أيضا الرغبة في ابتكار نظرية شاملة وموحدة مثل السلوكيين(نظرية التنمية والتحديث)،ولكنها كانت متميزة ايضا، من خلال سعيها لتطوير العلوم السياسية عبر اسلوبين:

- محاولة الاستفادة من حقل الاقتصاد كما تمت الاستفادة من حقل علم الاجتماع الذي كان المصدر الاساسي للنظريات السابقة(النظمية/الوظيفية) وهذا هو حال نظرية اللعب التي تنتمي للمدخل العقلانيRational choice فضلا عن الخيار العقلاني المؤسساتي.
- لم يكن هدف النظريات الجديدة اعادة تعريف موضوع وهدف حقل السياسة المقارنة، كما كان عليه الحال بالنسبة للمدرسة السلوكية، لها بعض العلاقة ولكنها متميزة، فاذا كانت السلوكية تسعى الى نظرية شاملة موحدة،فالخيار العقلاني كانت في الصميم نظرية عامة في السلوك، وهذا عبر تحديد مجموعة من العناصر التي بإمكان الباحث بواسطتها دراسة سلوك صانع القرار، رغم أنها لم تميز بين (السلوك السياسي/الاقتصادي/الاجتماعي).

وهو ما ساعد في ظهور ثلاث أجندة بحثية هي: (الخيار العقلاني/النظرية الرسمية/والاساليب الكمية)؛ بعض الدراسات التي اعتمدت الخيار العقلاني في الدراسات المقارنة ظهرت مبكرا، لكن بعد 1989 اصبح العمل اكثر رسمية وعالج العديد من القضايا (كالدمقرطة مع بريزورسكي Przeworski 1991)،الصراعات الاثنية والحروب الاهلية مع Fearon And Laitin ,(1996) شكل الحكومة مع Laver 1998)، السياسة الاقتصادية مع .(Bates 1997) [50].

3-خطوات التحليل المقارن واشكالاته

السياسة المقارنة تعني دراسة السياسة على مستوى كلي بالرجوع الى الوحدات المشار اليها بعبارات مثل: "النسق السياسي"_"الدولة"-الدولة الامة"..أما المنهج المقارن فهو المنهجية المتبعة في دراسة أي نوع من الوحدات الاجتماعية مثل: الأحزاب السياسية..، فالمقصود بالمنهج هنا مجموعة القواعد المتبعة في دراسة الظواهر لكشف حقائقها ؛ ضمن هذا السياق يمكن أن شير الى المعايير الرئيسية التي تتوفر في أي بحث علمي(من ضمنها المنهج المقارن):

- تسعى كل الابحاث العلمية لتحديد انتظامات الظواهر regularities and patternsللخروج بتفسيرات دقيقة حولها.
- البحوث العلمية (امبريقية)empirical, ، الظاهرة يمكن ملاحظتها أو على الاقل قياسها، ويتم تصميم البحث بطريقة يمكن تكراره.
- البحث العلمي يمتاز بانه تراكمي cumulative ، بمعنى كل بحث يعتمد على تجارب السابقة، ولهذا لا داعي في كل مرة ان نبحث ونتحقق من الركائز في دراساتنا الاستقصائية.
- البحوث العلمية تنطلق من اختبار tests الفرضيات التي يجب أن تكون محددة وواضحة.

[50]- Gerardo L. Munck,Ibid, p 17

- البحوث العلمية لا يجب أن تكون وصفية فقط بل تنبؤيةpredictive بفضل التفسير الذي تقدمه[51].

ويتضمن تطبيق المنهج المقارن مجموعة من الخطوات والاشكالات التي تعرقله وهي كما يلي:

أ- خطوات المنهج المقارن:

وهي اجمالا خمسة خطوات رئيسية؛ تحديد المشكلة/صياغة الفروض وتحديد المتغيرات/تحديد المفاهيم/جمع البيانات/الشرح والتفسير :

- **تحديد المشكلة الخاضعة للمقارنة:**

على الباحث صياغة مشكلته بطريقة واضحة ودقيقة؛ ذلك أن صياغة المشكلة من أخطر المراحل، والمشكلة قد تكون (بحث في العناصر المتحكمة في صنع القرار في دولتين/خلفية اللااستقرار مثلا..)،أهم شيئ أن المشكلة البحثية ترتبط أساسا بوحدة التحليل التي يأخذها الباحث كعنصر أساس للمقارنة،والوحدة قد تكون (الدولة/الحزب/السلوك الانتخابي..)وما يواجهه الباحث هنا هو صعوبة التجرد من الذاتية، فالباحثون في السياسة المقارنة ليسوا شيئا غير البشر، بل لهم انتماءاتهم وولاءاتهم وقد يكون اختيارهم للمشكلة البحثية ناتج عن ارتباطات قومية،أو لارتباطات سياسية؛ ولتجاوز هذا الاشكال هناك من يقول انه يجب تحديد اشكالية البحث واختيار عنوانه، بناء على أسس علمية ودراسة استطلاعية،وليس بناء على مصلحة أو زيارة عابرة.

- **صياغة الفروض وتحديد المتغيرات**

إذا ماتم الاتفاق على المشكلة البحثية وعنوان البحث، والدول التي سيتم فيها ، ستثور اشكالية اختيار الوحدات الداخلية التي سوف تجري بينها المقارنة، بحيث أن النمط الغالب للأبحاث المقارنة ليست مقارنة الدول بكاملها، ولكن اختيار وحدات لإجراء المقارنة، ومن ثم يثور **التساؤل**:على أي أساس يتم اختيار هذه الوحدات؟ وما مدى قابليتها للمقارنة بصورة تمكن كل وحدة من أن تكون معبرة عن ذلك المجتمع؟ وكيف يمكن تحقيق التناسب بين الوحدات؟ اذ هناك من يرى بأن اخطر ما يواجهه البحث المقارن عبر الدولي هو مدى قابلية الوحدات محل الدراسة للمقارنة؟ فالقرية مثلا في الهند ليست نفسها في الولايات المتحدة الامريكية. أو مصر[52].

- **تحديد المفاهيم والتعريفات الاجرائية**

التي نعبر بها عن الظواهر والتي تساعدنا في عملية المقارنة، وهذه الخطوة تعد أساسية للباحث لا غنى عنها؛ فبدون تجريد وبناء شبكة من المفاهيم لا يمكن أن يكون هناك قاسم مشترك ينتظم العديد من الموضوعات الخاضعة للمقارنة[53].والذي يهم في المفاهيم ليس حقيقتها ولكن أهميتها ومنفعتها النظرية كما يقول "هولت"،فالمُهم هو ما اذا كانت مفاهيم مجردة مثل:"الوظائف"/الطلبات"/الموارد" تساعدنا على فهم الحقيقة السياسية.

- **جمع البيانات:**

---

[51]- Detlef Jahn, **What is Comparative Politics? Standpoints and Debates in Germany and The United States**, https://www.researchgate.net/publication/225795231, April 2010,p4

[52]_ نصر محمد عارف،ابستمولوجيا السياسة المقارنة ،مرجع سابق، ص ص 131-132

[53]_طاشمة بومدين،مرجع سابق، ص 121

تعد البيانات ضرورية للمقارنة ولاختبار الفروض التي تمت صياغتها فهي الوسيلة التي توضح خصائص الوحدة التي نسعى الى مقارنتها. وتأخذ وسيلة جمع البيانات والمعلومات صيغة (الملاحظة/الاستبيان/المقابلة/الملاحظة بالمشاركة)؛ وموضوع المقارنة هو من يحدد الوسيلة، وقد يستدعي مجموعة من الوسائل، فقط على الباحث أن يكون ملما بالمجتمع الذي يجمع عنه البيانات الخاصة بالمقارنة، لهذا عادة ما تكون معرفة (اللغة/الثقافة/التاريخ/الرموز..) معايير ضرورية لصياغة المداخل النظرية المناسبة[54].

وبصفة عامة فحقل السياسة المقارنة لم تنقصه ابدا الافكار والمداخل النظرية، ولم تنقصه ايضا الوقائع والحقائق، ولكن الوقائع والحقائق ليست بياناتData؛ البيانات هي وقائع وحقائق وثيقة الصلة بموضوع البحث، وهنا تبرز اهمية الاطار النظري كمعيار للاختيار والأهمية Criterion of Relevance حيث يحدد من خلال مفاهيمه الاساسية أنواع الادلة التي يمكن استخدامها كبيانات للتحليل ودراسة المشكلة المطروحة

- **الشرح والتفسير:**

يقصد بالتفسير تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته المقارنة للظواهر المتشابهة في المجتمعات المختلفة وهو يهدف الى الكشف عن أسباب الاختلافات ودلالتها؛ ويرجع سبب لجوء الباحث للتفسير لنقص المعلومات وندرتها أحيانا فيما تعلق ببعض المجتمعات، ولهذا يبتكر البحث نوع من أنماط بنائية أو سلوكية تلازم بعض الظواهر المتشابهة ظاهريا كي يعمل على تعميمها[55]. رغم أنه قد يقع في خاصية التعميم غير الدقيق الذي لا يراعي سياقات تشكل الظواهر.

الخلاصة هنا؛ يجب التأكيد على تشابك المراحل السابقة، فاختيار المشكلة هو من سيحدد في النهاية الاستراتيجية الممكنة والأطر النظرية المناسبة لجمع البيانات، والتحليل لن يتم الا بعد الحصول على البيانات، ونوعية البيانات هي من يحدد طبيعة النتائج التي يتم استخلاصها من التحليل،وأخيرا فان هذه النتائج ذاتها ستقود الى صياغة مشاكل وقضايا جديدة للبحث والتحليل المقارن على حد تعبير بشير المغيربي.

ب-إشكالات التحليل المقارن:

يرى "فيريل هايدي" أن الاعتراف بأهمية المقارنة أسهل جدا من التعرض للاشكالات التي تطرحها الدراسات المقارنة؛ لعل اهم هذه الصعوبات:

1- **مشكلة قلة عدد الحالات وكثرة المتغيرات:**حدد ليجفارت المشكلة الاساسية التي تواجه المنهج المقارن في وجود عدد كبير من المتغيرات و عدد قليل من الحالات،أما المشكلة الأولى فهي تواجه في الحقيقة كل أبحاث العلوم الاجتماعية مهما اختلف المنهج،أما الثانية فهي تخص التحليل السياسي المقارن للنظم السياسية؛ لهذا يقترح ليجفارت (4)أربعة حلول لمواجهتها:زيادة عدد الحالات بقدر الامكان/دمج المتغيرات المتشابهة/تركيز التحليل على الحالات القابلة للمقارنة/تركيز التحليل المقارن على المتغيرات الرئيسية.

---

[54]_محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي**(الجزائر:دار هومة، ط5، 2007)، ص 80

[55]_محمد شلبي،نفس المرجع السابق،ص 80

2- **مشكلة ثبات وحياد المتغيرات الاخرى:**العلوم الطبيعية تعطي امكانية عالية للباحث لعزل متغيرين أو أكثر،أما العلوم الاجتماعية التي تركز على السلوك الانساني من الصعب عزل (المؤسسات السياسية عن البيئة الثقافية/الاجتماعية التي تعمل في اطارها وكذا حياة الباحث)

3- **مشكلة المقارنة بين بيئة اجتماعية وثقافية وسياسية مختلفة:** من قبيل مشاكل التكافؤ اللغوي/والوظيفي للمفاهيم المستعملة في عملية المقارنة، فمن خلال المنهج المقارن ينتقل الباحث من الخاص الى العام ومن العام الى الاكثر عمومية في محاولة للصول الى الخصائص العامة للمجتمعات الانسانية[56].

4- **مشكلات تتعلق بتنميط النظم السياسية:** سواء عن طريق اساءة التصنيف،وايجاد فئات زائفة لا تعبر عن اختلاف حقيقي،أو اساءة تقدير درجة الاختلاف بين الأصناف أو الاكثار من الأنماط بدرجة تجعل الفارق بينها غير ملحوظ،أو توسيع المفاهيم لدرجة تفقدها التحديد.

5- **أشكال الحكم تتغير؛** على هذا يجب على كل قائم بالتصنيف والمقارنة أن يقيم تصنيفه ومقارنته على أساس مرن غير صارم يأخذ في اعتباره التغيرات التي تحدث[57].

لقد طرحت العديد من الاستراتيجيات لتجاوز المعضلات السابقة، خاصة معضلة القابلية للمقارنة_حيث بناء عليها تحدد الوحدات القابلة للمقارنة؛ من هذه الاستراتيجيات ما طرحه غابريال ألموند وأطلق عليه اسم "الاقتراب الاقليميRegional Approach الذي يقوم على اجراء المقارنة بين وحدات في منطقة واحدة (عرف فيما بعد بدراسة المناطق)، كما قدم تون وبريزورسكي استراتيجيتين أو نموذجين للمقارنة:

1- **نموذج الاكثر تشابهاMost Similar:** يتم فيه التركيز على النظم الاكثر تشابها لتحييد الكثير من المتغيرات المتشابهة في الوحدات موضع المقارنة،فيقلل بذلك الى حد كبير المتغيرات محل البحث ويعدها هذا النموذج متغيرات تفسيرية تمكن من تفسير الاختلاف في الابنية وأنماط السلوك (يعد هذا النموذج الاكثر استخداما في البحث المقارن.

2- **نموذج النظم الاكثر اختلافا وتعارضاMost Different:** ويعتمد على وحدات ومواقف تمثل أقصى درجة التعارض، على الخصوص في السلوك الملاحظ على مستوى أدنى من مستوى النظم الكلية، أي تنصب المقارنة على مستوى النظم الفرعية (سلوك الافراد/الجماعات/المجتمعات المحلية/الطبقات)[58].

وعلى هذا الأساس يستخدم أسلوب**"الحالات الاكثر تشابها"** عندما تكون مشكلة البحث هي تحديد أوجه الاختلاف بين وحدات المقارنة بحيث أن اختيار وحدات التحليل تمتاز بالتشابه في عدد من المتغيرات الرئيسية يجعل من السهل تحديد هذه المتغيرات التي تختلف فيها؛ مثال: عند دراسة

---

[56]_ محمد زاهي بشير المغيربي،مرجع سابق، ص ص 122-130

[57]_ طاشمة بومدين،مرجع سابق، ص122

[58]_ محمد شلبي،نفس المرجع السابق،ص 80

أسباب الانقلابات العسكرية فان دول أمريكا اللاتينية يمكن دراستها لأنها تشترك (في الميراث التاريخي للاستعمار الاسباني /البرتغالي/التراث اللغوي/البنى الاقتصادية/الجوار الجغرافي/الثقافة السياسية المتقاربة والتغلغل الاقتصادي والثقافي الامريكي...)؛ أما أسلوب **"الحالات الاكثر اختلافا"** فهو مناسب للمشاكل البحثية التي تسعى الى تحديد أوجه الشبه بين وحدات التحليل والمقارنة والتعليل، بمعنى انه على الرغم من وجود اختلافات رئيسية بين وحدات المقارنة (التباعد الجغرافي/التفاوت الاقتصادي...)اذا أمكن ملاحظة تشابه في العلاقات بين العوامل والمتغيرات المفترضة في الدراسة فان ذلك سيتم تفسيره من خلال المتغيرات والعوامل المتشابهة بين هذه النظم والمجتمعات، مثل: تدخل العسكر في الحياة السياسية في مناطق جغرافية وثقافية متباينة، النزعة الانفصالية للأقليات بين كيبيك (كندا) والاكراد (تركيا) و سكان جنوب السودان..الخ[59].

المحور الثالث: التصنيفات الكبرى للنظم السياسية المعاصرة

سنتناول فيه على التوالي التصنيفات المعاصرة وفق معيار حضور الديمقراطية الحقيقية؛ والذي ينقسم الى ثلاثة أنواع: النظم الديمقراطية/النظم الشمولية/ النظم الهجينة.

أولا- النظم الديمقراطية المفتوحة

يعود مصطلح الديمقراطية الى الفترة الاغريقية، وهو يعني "حكم الشعب": حكم وتعني Cracy وشعب Demos؛ وقد ارتبط هذا المصطلح بالاجتهادات التي تطرقت الى موضوع

[59]_ محمد زاهي بشير المغيربي،مرجع سابق، ص ص 135-136

تصنيف النظم السياسية؛ فقد صنف ارسطو النظم السياسية وفا لمعيارين (عدد الحكام/شرعية النظام)= يعطينا نظم شرعية ونظم فاسدة كما أشرنا سابقا الى ذلك، والنظام الديمقراطي عنده لا يعني سوى (حكومة الأغلبية الفقيرة)، لم يكن للديمقراطية المعنى الايجابي لدى أرسطو فقد فضل حكومة دستورية سماها (politeia) على الديمقراطية، وفي تصنيفه للنظم كانت الديمقراطية أفضل نظام سيئ .[60]

يقول مونتيسكيوMontesquieu :" كل سلطة لا حدود لها، لا يمكن أن تكون شرعية، فليس أصل السلطة ولا غايتها ما يمنحها الشرعية، لكنها الكيفية التي تمارس بها، أي يفرض حدود عليها وذلك بتقاسمها مع الآخرين"[61]. وهو ما وصفه الرئيس الأمريكي لينكولن في غتيسبيرغ بـــ(حكومة الشعب من الشعب ولأجل الشعب)، وبهذا يقترح تعريف لينكولن ثلاث عناصر أساسية للديمقراطية: [62]

-(الاول) لا تعني حكومة الشعب أنها فوق الشعب، بل تكتسب شرعيتها بالتزام الشعب بها (الحكومة بالقبول).

-(الثاني) أنها من الشعب، بمعنى أن يشارك الشعب فيها على نطاق واسع في العمليات الحكومية.

-(الثالث) فكون الحكومة من أجل الشعب، بمعنى أنها تسعى الى تحقيق الرفاهية العامة وحماية حقوق الأفراد.

هذه المبادئ التي ستحظى بالقبول في الديمقراطية اللبيرالية بأوروبا الغربية، وشمال أمريكا و أستراليا وحتى في الدول الشيوعية، والأنظمة القومية ذات الحزب الواحد في الجنوب (الأنظمة العربية)، كما ستحظى بالجدل حول تفسيرها وأهميتها، ولذلك تشدد الأنظمة الديمقراطية اللبيرالية على حماية الحقوق الفردية، وعلى فكرة حكم القانون، بينما تشدد الأنظمة الشيوعية على المشاركة الشعبية، والسعي من أجل تحقيق مصالح الشخص العادي، كما يؤكد القادة القوميون الشعبويون شرعية القادة الذين يحظون بقبول الشعب باعتبارهم مفسرين للمصير الوطني.

من المفيد هنا الى أن نشير الى ما يسمى "بالديمقراطية اللبيرالية" "والديمقراطية الماركسية"؛فالأول يعني: بأنه: "ذلك النظام الذي يشترك فيه الشعب عن طريق ممثلين أو عن طريق الاستفتاء أو الاقتراع أو الاعتراف الشعبي ويسمى هذا بالديمقراطية النيابية، فيكون الحكم الفعلي محصور في يد طبقة محدودة هي الحكومة لاستحالة اشتراك عدد أكبر من الافراد في تسيير شؤون البلاد.

أما الثاني؛ فتتحقق عندما تتحر الطبقة العاملة نفسها من استغلال الطبقة الرأسمالية، وتتولى السلطة السياسية حينئذ اقامة حكم ديمقراطي يمثل مصالح الأغلبية الساحقة من الطبقات الكادحة، وذلك كمرحلة ضرورية ومؤقتة للتحول من الرأسمالية الى الاشتراكية والديمقراطية

---

[60]-Johny Assi,**Theories of Transition to Democracy Reconsidering the Transition paradigm**,the palestinian Institute for the study of Democracy2006,p17,

[61]- محمد بهاوي،**الدولة والمجتمع:أصل المجتمع وغايته نشأة الدولة**(الدار البيضاء:افريقيا الشرق،2013)، ص 90 .

[62]- ستيفن دي تانسي،**علم السياسة الأسس**(بيروت:الشبكة العربية للأبحاث،ط1،2012)، ص 282.

الكاملة[63].بالمقابل يمكن القول بأن الديمقراطية كعملية نقصد به الاجراءات التي تراعي به التمثيل الشعبي الحقيقي، وهنا أيضا نعثر على عدة معاني لها:

- فمن حيث مستوى التمثيل يمكن التمييز بين:

- الديمقراطية المباشرة؛ التي تعني حكم الشعب مباشرة بدون وسيط، وهي من أقدم الاشكال الديمقراطية تاريخيا وتعتمد التصويت المباشر للشعب، وربما الحالة السويسرية في بعض مناطقها تعبر عن ذلك النوع من الممارسة.
- الديمقراطية غير المباشرة؛ ومن أهما الديمقراطية النيابية المعتمدة في غابية الدول، عبر ادخال تقنيات التمثيل السياسي الحديثة (الانتخابات والاقتراع العام والسري).

- من حيث نمط اتخاذ القرار يمكن تمييز بين: [64]

- ديمقراطية الأغلبية؛ القائمة على أساس اتخاذ القرار وفق الاغلبية أو حكم الاغلبية.
- ديمقراطية التوافقية؛ هي نوع من الأنظمة الديمقراطية التي تتميز ب: (وجود حكومة ائتلافية موسعة/تقاسم السلطة بين السلطة التشريعية والتنفيذية/نظام حزبي تعددي/نظام حزبي قائم على النسبية/بنية فدرالية للنظام والدستور)
- ديمقراطية الاجماعية؛ القائمة على فكرة الاجماع في اتخاذ القرار وليس الاغلبية فقط.
- ديمقراطية تساهمية؛ منظور جديد يكرس مسالة الجودة الديمقراطية، من حيث تفعيل أنماط مرافعة المواطنين ومشاركتهم في بلورة السياسات العمومية المحلية والوطنية.

لقد اتفق العديد من الباحثين على أن الأنظمة الديمقراطية/ المفتوحة هي "الأنظمة التي تقوم قوانينها على مساءلة المواطنين للمسؤولين علانية حول أفعالهم وذلك بشكل غير مباشر من خلال المنافسة والتعاون بين ممثليهم المنتخبين"؛ وقد عرض روبرت دال القائمة الاكثر قبولا بشكل عام للشروط الاجرائية الدنيا التي يجب توفرها من أجل ديمقراطية سياسية حديثة أو كما يسميها "التعددية":. [65]

1- أن يكون التحكم في قرارات الحكومة بشأن السياسة منوطا دستوريا بمسؤولين منتخبين.
2- يتم اختيار المسؤولين المنتخبين من انتخابات متكررة ونزيهة تخلو نسبيا من الضغوطات.
3- لجميع الراشدين الحق عمليا بالتصويت في انتخاب المسؤولين والترشح للمناصب الحكومية.
4- يحق للمواطنين التعبير عن آرائهم دون أي تهديد بعقوبة صارمة فيما يخص المسائل السياسية.
5- يحق توفر مصادر بديلة للمعلومات تكون محمية بالقانون وبحق المواطن الحصول عليها.

---

[63]- ايمان أحمد،**قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي**(تركيا:المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،2006)، ص ص2-3

[64]- عبد القادر عبد العالي،مرجع سابق، ص ص 46-47

[65]- لاري دايموند،**الديمقراطية أبحاث مختارة**(بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع،2016)،ص 56-57

6- يحق للمواطنين تأسيس جمعيات أو منظمات مستقلة نسبيا بما في ذلك تأسيس أحزا سياسية ومجموعات مصالح.
7- يجب أن يكون المسؤولون المنتخبون من الشعب قادرون على ممارسة صلاحياتهم الدستورية من دون الخضوع لتجاوزات (من قبل مسؤولين غير منتخبين).
8- يجب أن تمارس الحكومة الحكم الذاتي (كتعبير عن السيادة) خاصة بعد ظهور كتل وتحالفات وحلقات تأثير.

لا يكمن التحدي في إيجاد مجموعة أهداف تفرض إجماعا موسعا على قدر ما هو إيجاد مجموعة قواعد تجسد الموافقة المشروطة، ويمكن للشكل المحدد لهذه "الصفقة الديمقراطية" على حد تعبير دال أن يتغير بشكل كبير من مجتمع لآخر،فهو يعتمد على الانقسامات الاجتماعية وعلى عوامل شخصية كالثقة المتبادلة ومعيار العدالة والاستعداد للتسوية،فلا توجد ديمقراطية لا تتسم بدرجة معينة من عدم اليقين "حول من سيتم انتخابه" وحول السياسات التي سيسعون إليها،حتى في الدول التي يستمر فيها حزب واحد بالفوز في الانتخابات أو تطبق سياسة واحدة باستمرار،فان امكانية التغيير من خلال العمل الجماعي المستقل تبقى موجودة (حالة ايطاليا،اليابان..)أما اذا كان التغيير غير ممكن فيكون النظام غير ديمقراطي (المكسيك،السنغال..)، لكن لعدم ليقين الكامن في نواة كل الديمقراطيات حدود،فلا يمكن لأي ممثل أن يدخل المنافسة ويثير أي مسألة يرغب فيها-فثمة قواعد موضوعة مسبقا ينبغي احترامها، تعمل الديمقراطية على مأسسة عدم اليقين السياسي-العادي المحدود-وتختلف هذه الحدود طبعا من بلد لآخر،فالضمانات الدستورية لحقوق الملكية والخصوصية والتعبير وغيرها من الحقوق هي جزء من هذا.

في الديمقراطية المفتوحة يجب على الممثلين أن يجُمعوا ولو بشكل غير رسمي على أن أولئك الذين يفوزون بالأغلبية لن يستغلوا تفوقهم لحرمان الخاسرين من الوصول الى المراكز واحترم الخاسرون المؤقتون حق الفائزين باتخاذ القرارات؛فالانظمة المفتوحة تتعدى منطق الديمقراطية الشعبية بمفهوم الحصول على الاغلبية فهي تؤسس للديمقراطية اللبيرالية (حكومة دستورية محدودة/سيادة القانون/حماية الحقوق الفردية المدنية .

لهذا ربما يرفض كارل بوبر تسمية (حكم الأغلبية/حكم الشعب) لأنه حسبه لن يحكم نفسه عمليا بأي شكل من الأشكال، وقد استبدلها بوبر بعبارة "محكمة الشعب" أي عوض أن نهتم بطرح سؤال من سيحكم؟ نطرح سؤال اخر نعرف من خلاله كيف سنحكم؟ أي سنفكر واقعيا في أشكال الحكم التي تتيح لنا ممارسة الرقابة الدستورية على الحكام، من خلال امكانية التغيير السلمي لأي حكومة فاسدة بحكومة أخرى نتوسم خيرا فيها بدون اراقة الدماء وإستعمال العنف.[66] وهذا لن يحضر دون وجود مؤسسات تطبعها المنافسة الحرة نتيجة حضور عامل الثقة بين الحاكم والمحكوم، كرصيد تراكمي لتعزز الشرعية القانونية،والتي ليست سوى ضمانات لكل الأطراف وحماية لهم، فالحماية الرئيسية ضد الخروج على القانون على حد تعبير بيركليس تتمثل في إحترامنا للأنظمة والقوانين كحكام ومحكومين"،

[66]- خالد العبيوي،الديمقراطية بين الوهم والعقلانية في الفكر السياسي لكارل بوبر،**مجلة العربية للعوم السياسية**، ع ،ص78

ثانيا- النظم الشمولية المغلقة

وهي التي ينعدم فيها وجود مجال سياسي كمجال عمومي، ففي هذا النمط من الهندسة السياسية للمجال السياسي يقع تصميم المجال على مقاس النخبة الحاكمة ومصالحها، سيتتبع ذلك احتكار السلطة القائمة للمجال السياسي ، والحق في ممارسة السياسية فيه على نحو حصري ويحضر عادة في هذا المجال السياسي علاقات القمع واهدار الحريات وعدوان مادي ورمزي على الجماعات السياسية والاجتماعية المعارضة، بل قد يحتسب فعل المعارضة بمثابة بدعة وخروج عن الاجماع، وهو ما يدفع المعارضة عادة للرد على عنف السلطة بعنف رديف[67].

اذا أردنا أن نتحدث عن الأنظمة المغلقة يجب أن نتحدث أكثر ليس عن الأنظمة التي تغيب فيها الديمقراطية، يعرفها الباحثون بأنها تلك الأنظمة التي يمارس فيها مجموعة صغيرة من الأفراد السلطة على الدولة دون أن يكونوا مسؤولين دستوريا أمام المجتمع (فالمواطن) لا يلعب دورا هاما في هكذا أنظمة لا في عملية الاختيار، ولا في عملية اقالة القادة من مناصبهم، مع ما يصاحب ذلك من تقييد لحريات الفرد (التعبير والاجتماع).

هناك من يذهب الى وصف النظام الشمولي "بنظام القوة الشاملة"، حيث الدولة تفاضل من أجل التساوي في الامتداد مع المجتمع؛ بمعنى اخر أن الدولة بأجهزتها السياسية تحاول أن تأخذ نفس عمق المجتمع وذلك من خلال ادماج المجتمع بالدولة، ونتيجة لهذه الوضعية فان توحيد المجتمع بالدولة واللجوء الى تعبئة الجماهير وتسييسهم هما خاصياتان تتميز بها الأنظمة الشمولية عن الأنظمة الاستبدادية، ويحدد فرانزنومنFranz.L.Neumann في مقالته "ملاحظات حول النظرية الدكتاتورية" يحدد خمسة صفات لهذا النوع من الأنظمة: [68]

- تحول الدولة من دولة القانون الى دولة بوليسية.
- تحول الدولة من دولة حرية الى نظام استبدادي.
- سيطرة حزب سياسي واحد.
- سيطرة الاستبدادية على المجتمع ومنع أي تعددية.
- النظام التوتاليتاري يقوم على الارهاب.

أطلق هذا الوصف على نموذجين بصفة رئيسية من الانظمة السياسية في ثلاثينيات القرن العشرين، وهما النظام الاشتراكي الشيوعي في عهد الاتحاد السوفياتي بقيادة ستالين ونظام أدولف هتلر النازي في ألمانيا، ولكنه توسع فيما بعد وفي اطار النقاش الفلسفي والنظري والدراسات التاريخية للأنظمة السياسية ليشمل أنظمة في العصور القديمة، وانظمة متطورة صناعيا،وأخرى لمجتمعات زراعية وتقليدية[69]؛ منها(الحكم الشخصي الملكي (عهد الملوك والقياصرة والزعماء)، معروفة باسم الابوية وهي شكل من انتاج للزبونية السياسية،فمن يملك السلطة هنا هو من يقدم المنافع مقابل الدعم السياسي./الحكم العسكري (غالبا انتشر نتيجة عملية التحديث التي خلقت اضطرابات اجتماعية وطبقات جديدة، يجعل المؤسسة العسكرية تتدخل وقد تحوز دعما شعبيا اذا

---

[67]- عبد الاله بلقزيز،**المعارضة والسلطة في الوطن العربي:أزمة المعارضة السياسية العربية**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 20.

[68]- Franz.L.Neumann ,**Notes Theory of dictatorship,In Roy_c Macrids.Bernard.E.Brown.comparative politics.**Third Edition the darsey press,1986,p 182-183

[69]- عبد القدر عبد العالي،مرجع سابق، ص 53

ساد اعتقاد بقدرتها على محاربة الفساد والعنف السياسي./الحكم الديني (حكم يقوم على النصوص المقدسة كأساس للحكم؛ قيادة دينية وسياسية تندمج في سلطة واحدة..
ولعل هذا ماجعل الكواكبي يصف النمط الأكثر استبدادا هي حكومة الفرد المطلق الوارث للعرش،القائد للجيش الحائز على سلطة دينية، ان الحكومة من أي نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والاحتساب الذي لا تسامح فيه[70].كما يوضح الشكل رقم: (03) "رسم بياني لأسس الشرعية في الأنظمة السياسية المغلقة التسلط".

هذا النمط من الحكم ينتمي الى الأنظمة التقليدية المغلقة التي تتسم بمجموعة من الخصائص كما يقول جون واتر بيري John Waterbury: [71]
- إستخدام الولاء وليس الكفاءة في تقريب الأنصار و المخلصين.
- الطابع الشخصي للسلطة.
- مجتمع مدني مفبرك يراقب المجتمع المدني الحقيقي.
- العداء للمؤسسة حيث تضل السلطة غير مقيدة.
- ميل السلطة الرعوية الى إظهار الروح العسكرية.
-هيمنة الدين الرسمي للدولة.
-الإرتكاز على أسس تاريخية ضاربة في عمق المجتمع.

ثالثا- النظم المختلطة (الهجينة).

طرح لاري دايموند سنة 2008في كتابه روح الديمقراطية:النضال من أجل بناء مجتمعات حرة عبر العالم:" The Spirit of Democracy:The struggle to build Free Societies Throughout The world

وضمن كتابه هذا طرح فكرة فحص بعض المواضيع في العلوم السياسية بما تمثله ولا تمثله؛ وأي أنظمة تشكل ديمقراطيات وأي منها لا، هل روسيا ديمقراطية؟ ماذا عن أوكرانيا،نيجيريا،أندونيسيا،تركيا،فنزويلا؟..والحقيقة التي توصل لها دايموند أننا وبعد ربع قرن من الموجة الثالثة للديمقراطية التي تحدثت عنها الدراسات المقارنة لا نزال بعيدين عن الاجماع حول ما يشكل الديمقراطية.

لقد ربط البعض بين توفر "الحد الأدنى" من المعايير (وجود صراع تنافسي على أصوات الشعب عن طريق انتخابات شفافة مثلا) كما فعل جوزيف شومبيتر وصامويل هنتغتون؛ ولكن السؤال هنا: هو كيف لنا أن نعرف ان كانت الأحزاب حصلت على فرصة عادلة في الحملة الانتخابية، وأن الناخبين عبرو بحرية عن آرائهم؟ وكيف يمكننا أن نعلم أن المسؤولين المنتخبين هم بالفعل "صناع القرار الأقوى نفوذا"، بحيث لا تكون هناك مناصب محجوزة للحكم العسكري أو البيروقراطي؟

[70]- عبد الرحمان الكواكبي،**طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**(بيروت:دار النفائس،2006)، ص 38.
[71]- John Waterbury,The commander Of The faithful,The Morrocan Political elite,A study in segmented Politics,New York,Columbia University Press,1970,p 144

هذه الأسئلة حازت في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة لعدة أسباب وهي: [72]

- أن هناك أكثر من السابق أنظمة تتبنى نموذج الديمقراطية الانتخابية مع انتخابات منتظمة وتعددية.
- أن كثيرا من الأنظمة تطبق نموذج الديمقراطية الانتخابية شكليا ولكنها تفشل في النجاح في الاختبار الجوهري.
- مع ارتفاع معايير الديمقراطية الانتخابية لعالمية (مراقبة الانتخابات دوليا)،ازداد التدقيق العالمي في ممارسات الدول الفردية أكثر من السابق.

مصطلح الأنظمة الهجينة Hybrid regime ظهر في حقل أدبيات الدمقرطة مع بداية سنة 1990 بالتحديد مع ما عرف بالموجة الثالثة Third wave للتحول الديمقراطي، باشرتها بعض البلدان منذ سنة 1970-1980، بداية من أروبا الشرقية مرورا بأمركيا اللاتينية وبلدان جنوب شرق اسيا، عقود بعدها ما تزال هذه الانظمة تظهر انسدادها في سياق الانتقال نحو الديمقراطية بين شموليتها التاريخية و اصلاحاتها الديمقراطية غير المكتملة (المنطقة الخضراء)، ومصطلح الخليط جاء من مفهوم اخر وهو (الديمقراطية غير اللبيرالية/الديمقراطية المزيفة/التنافسية الاستبدادية)[73]. ما يجعلنا أمام منظومة حكم يسميها برومبارغزBrumberg's "بنظام الحكم الاستبداد اللبيرالي"liberalized autocracy"؛ وهو النظام الذي يمنح هامشا من الانفتاح، إنتخابات تشريعية،تعددية حزبية،إعلام...ولكنه في النهاية يبقي ضمانات تجعل من إحتكار السلطة الفعلية بين يديه[74]، وعليه وفق مفهوم برومبارغز هذا النوع من أنظمة الحكم لا يكتفي بتعددية مُراقبَة، وانتخابات فلكلورية مع حضور أشكال من القمع الانتقائي للمعارضة، بل يعمد الى قطع أي فعل قد يقود الى مسار الديمقراطية، ضمن هذا السياق نتذكر ما قاله الرئيس المصري السابق أنور السادات "الديمقراطية صمام الأمان، ولهذا أعرف جيدا ما يخطط له أعدائي".

عمليا كل الأنظمة الهجينة في العالم اليوم هي ديمقراطيات زائفة؛ يعبر عن هذا هنتغتون بشكل أفضل عن طريق توظيفه لمفهوم "اللبرلة"Liberalization "على أنها اختبار جزئي من قبل النظام السلطوي لا يتضمن امكانية اختيار المسؤولين الحكوميين من خلال انتخابات تنافسية حرة فالأنظمة السلطوية ربما تفرج عن السجناء السياسيين، تسمح بمناقشة عامة وواسعة لبعض القضايا،تخفف الرقابة، تتعهد بإجراء انتخابات لشغل مناصب غير حساسة، تتيح بعض التجديد في المجتمع المدني من دون اخضاع صناع القرار في الأعلى للاختبار الانتخابي"؛ مثل هذا المفهوم قيم،لأنه يصيب العنصرين الجوهريين لعملية اللبرلة؛أولهما، انفتاح النظام السياسي بشكل يمكن

---

[72]- لاري دايموند،مرجع سابق، ص ص 367-369

[73]- Katharina Obuch, **Challenges and Limits of CSOs in Hybrid Regimes:The Case of Nicaragua,** Paper presented at International Society for Third Sector Research 11th International Conference, Muenster, Germany, July 22-25, 2014,p3.

[74]- Brumberg, Daniel. 2005**. Democratization Versus Liberalization in the Arab World**: Dilemmas challenges for U.S Foreign Policy. Strategic studies institute. http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB620.pdf (accessed May 1, 2008),p1.

النشاط المستقل للمواطنين أو فئات منهم، وثانيهما الطبيعة المحدودة لهذه العملية؛ فعلى الرغم مما يبدو عليه أن تنازل للسلطة لبعض صلاحيتها تبقى البنية الجوهرية فيها سليمة كما هي[75].

غالبا ما يمتاز هذا النوع من الأنظمة بهيمنة "الاستبدادية" خلف "الدمقرطة الشكلية"؛ وتمتاز بمجموعة من الثوابت ان صح القول: [76]

- تفتقر هذه الانظمة لميدان من المنافسة المفتوحة والحرة والنزيهية، بحث يمكن اخراج الحزب الحاكم من السلطة بسهولة.
- في حين أن انتصار المعارضة غير ممكن في نظام هجين.
- المعالجات الاكاديمية لهذا النوع من الأنظمة جديدة نسبيا، ولكنها جاءت مع مقاربات كل من (أودونيل O'Donnellوفيليب شميترPhilippe Schmitter) اللذين ركزا على عدم اليقين المتجذر تجاه نتائج تحولات الأنظمة؛ فيمكن للتحول من نظام حكم استبدادي أن ينتج الديمقراطية، أو يمكن أن ينتهي الى نظام استبدادي لينDictablanda أو نظام استبدادي ديمقراطيDemocradura.

وهذا ما يوضح سبب لجوء بعض الأنظمة (بلدان العالم الثالث) وتحت الضغوط الى تبني عملية اللبرلة،ولسبب غير مجهول، وهو انعدام الحياة السياسية التمثيلية في قسم من هذه البلدان ،أو فسادها وفساد النظام التمثيلي في قسم آخر منها ، وقع اختصار الديمقراطية في التمثيل الصحيح والنزيه، فظن أن مؤشراتها تتحرك بين التعددية السياسية والانتخابات الحرة والنزيهة، والبرلمانات ذات السلطة التشريعية الفعلية، ثم الحكومات المنبثقة منها، وكان من نتائج هذا الاختصار المبسط إغفال أبعاد ووجوه ومضامين أخرى من الديمقراطية هي من صميمها كنظام، وتقع في ما وراء التمثيل والنظام المؤسسي والانتخابات...الخ،وأهم تلك الأبعاد والمضامين كلها،الحرية أو الحريات: الحريات الفردية،حرية الرأي والتفكير،الحق في الاختلاف..وهي الحريات التي قام النظام الديمقراطي من أجل كفالتها على النحو الأمثل.

إختصار الديمقراطية في الانتخابات والتمثيل النزيه بتر لمعنى النظام الديمقراطي:القائم على مبدأ الحرية كجوهر له في تاريخيه، اذا تهددت قيمة الحرية باعتبارها قيمة مؤسسة للنظام الاجتماعي وللنظام السياسي، لا تبقى حينها معنى للديمقراطية كآليات سياسية شكلية، قد تصبح في تلك اللحظة نظاما لشرعنة الاستبداد باسم الأغلبية،والشعب وأصوات الناخبين، وهذا خطر حقيقي لا مفترض، تعرضت له مجتمعات حديثة حكمتها أنظمة سياسية وصلت الى السلطة بأصوات الأغلبية (حالة النازية بألمانيا،الفاشية بإيطاليا مثلا)، "فالديمقراطية لا تخرج من صناديق الاقتراع،وانما صناديق الاقتراع نتيجة وثمرة من ثمرات المشروع الديمقراطي "، فالتصور الأداتي للديمقراطية يولد ثلاثة (3) ظواهر سياسية غاية في الخطورة هي: [77]

---

[75]- Graeme Gill,**The Dynamics of Democratization Elites,Civil Society and the Transition process**,dar elttakwin, 2009, p65

[76]_ لاري دايموند،مرجع سابق، ص ص 372-373

[77]- عبد الاله بلقزيز،**السلطة والدولة والشرعية**(بيروت:منتدى المعارف،2013)ص، 194-201

-أولها أنه يقود الى إنتاج مفهوم شعبوي للديمقراطية، من طريق تقديس الشعب باعتباره مصدرا للشرعية الديمقراطية،وهكذا ليست الديمقراطية هي ما يقع الاتفاق عليه من مبادئ وقواعد حديثة لتنظيم المجال السياسي،وانما هي ما يقوله الشعب (حيث تتكافأ الأصوات في عقيدة الاقتراع).
-ثانيها ان التصور الأداتي للديمقراطية المختزل لها في صناديق الاقتراع ، في غياب أي عقد اجتماعي أو اتفاق، يحولها الى مجرد منافسة انتخابية غرضها الوحيد الوصول الى السلطة(تصور جميع الأحزاب السياسية في الجزائر لها موالاة ومعارضة).
-ثالثهما أن المفهوم الأداتي المحمول على نزعة "الشعبوية الديمقراطية، والمجرد من أي مضمون تعاقدي وتوافقي، يقود حكما الى ما سماه جان ستيوارت ميل ب"ديكتاتورية الأغلبية"،حيث الأكثرية السياسية تفرض إرادتها.
وعموما قد نتفق بشكل عام الى ما ذهب اليه كارل ويتفوجل Karl Wittfogel ضمن هذا السياق أن الأنظمة الإستبدادية_ الشرقية-تتسم بالغياب الكلي لفعل الرقابة الإجتماعية الفعالة، ووجود دساتير لا يعني أبدا حضور الرقابة الدستورية ولا الالتزام بمضمون الدستور، الأمر الذي يفسر المظهر المشخصن للأنظمة الاستبدادية-التوتاليتارية التي تسعى أكثر من غيرها الى خلق الأساطير حول شخصية الحاكم، وقلبها ثم تبريرها وتحويلها الى مصادر للشرعية كالتاريخ والدين والنسب الشريف وهالات القداسة[78].

المحور الرابع: المداخل النظرية لدراسة النظم السياسية المقارنة

سيهتم هذا المحور بالمداخل النظرية التي تعبر عن الأطر المعرفية والمدارس الفكرية السائدة في حقل السياسة المقارنة؛ بداية بالتطرق الى أهم الاقترابات التي ظهرت في الحقبة التقليدية ألا وهي (القانوني/المؤسسي/النخبة)، مرورا بالمرحلة السلوكية النظامية مع كل من (الاقتراب النسقي/الوظيفي/الاتصالي)، وصولا الى مرحلة ما بعد السلوكية(الاقتصاد السياسي/التبعية/علاقة الدولة بالمجتمع).

في البداية طبعا قبل أن نلج للتفصيل في هذه المداخل الرئيسية التي ذكرناها سابقا، يجب أن نؤكد على تعريف (الاقتراب أو المدخل) الذي سنستعمله هنا؛ على أنه" اطار تحليلي يؤخذ كأساس

[78]- هند عروب،مرجع سابق، ص ص 46-47

عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية،كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الامر بوحدات التحليل المستخدمة أم الأسئلة التي نثار، وتحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة عن ذلك وكيفية التعامل معها؛ والاقتراب طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية_بعد اكتشافها وتحديدها_ بقصد تفسيرها، وهذا بالاستناد الى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفا"، فقط تجدر الاشارة الى وجود اقترابات عامة مثل: السلوكي/الوظيفي..، واقترابات خاصة من قبيل:القانوني/المكانة/صناعة القرار...الخ[79].اذن يمكن القول أن المدخل أو الاقتراب ماهو الا المنظار المعرفي الذي يختاره الباحث حسب نوع الظاهرة التي يريد أن يدرسها، وقد يحتاج لاقتراب واحد وربما مجموعة من الاقترابات اذا كانت الظاهرة مركبة ومعقدة؛ هذه الاقترابات ياتي تفصيلها كما هو مبين في الشكل أدناه :

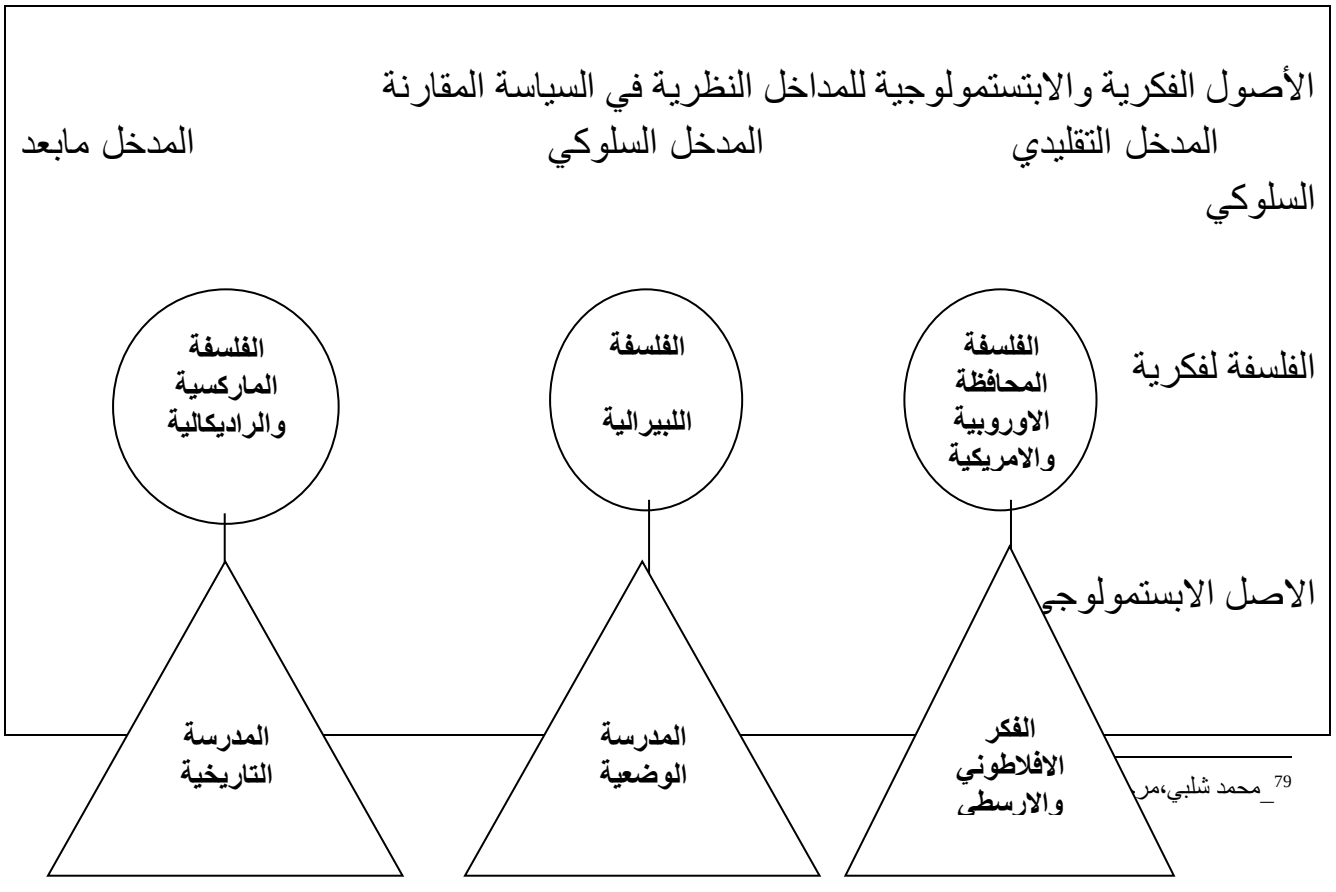

[79]_محمد شلبي،مر

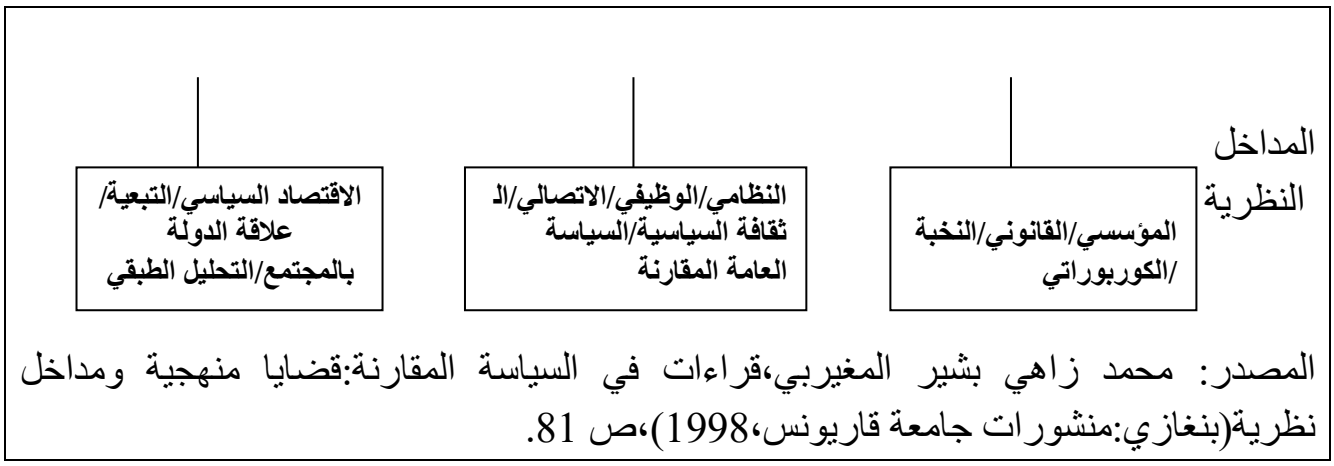

المصدر: محمد زاهي بشير المغيربي،قراءات في السياسة المقارنة:قضايا منهجية ومداخل نظرية(بنغازي:منشورات جامعة قاريونس،1998)،ص 81.

أولا-المدخل التقليدي

تعرف المرحلة التقليدية في السياسة المقارنة بأنها المرحلة التي سبقت المرحلة السلوكية، وفي هذه المرحلة بدأ علم السياسة يستقل عن الفلسفة والقانون والتاريخ وعلم الاجتماع.

على الرغم من ان علم السياسة تطور في الولايات المتحدة الامريكية في أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20 كحقل متميز في العلوم الاجتماعية، الا أن السياسة المقارنة كانت الفرع الأصغر داخل علم السياسة، وهذا يعود أساسا الى التجربة الأمريكية، والاعتقاد آنذاك بأن الولايات المتحدة الأمريكية أرقى من الدول الاروبية ودول العالم، وأن هناك القليل جدا من الذي يمكن أن يتعلمه الأمريكيون من الاخرين،لذلك كان حقل المقارنة يركز على أروبا وكان معظم باحثي علم السياسة في أروبا قبل الحرب العالم الأولى من المهاجرين ذوي التكوين القانوني، لذلك كان من الطبيعي أن يكون الاقتراب القانوني والمؤسسي الاكثر استخداما، لأن ببساطة علم السياسة في أروبا في تلك المرحلة كان جزء من القانون، وحتى عندما نشر الباحثان كارل فريديريكkarl Friedrich ولوي نشتاينLoewenstein المتخصصان في حقل القانون دراسة بعنوان" القوى الاجتماعية والسياسية"اعتبرها الباحثون الأوربيون دراسة في علم الاجتماع أكثر منها في السياسة؛ و عندما ترجمت في الولايات المتحدة نظر اليها على أنها قانونية أكثر منها سياسية.[80]

هذه المرحلة التي شهدت ظهور مدارس فكرية في علم السياسة؛ لعل اهمها:

- المدرسة المثالية الرشيدة (قائمة على فكرة: حتمية انتشار الديمقراطية/التجانس بين مصالح الشعوب..) انتهت بصدمة الحرب العالمية الاولى التي أثبتت فشلها.
- المدرسة الوضعية المادية (جاءت نتيجة فشل الافكار السابقة،فلا الديمقراطية نجحت ولا الامن الجماعي انتشر مع بروز الفاشية ..لهذا انطلقت من أفكار اخرى قائمة على الشك في القدرة على الحصول على تعميمات استقرائية،فحالولت ان تضفي العلمية على علم السياسة.

في ظل هاتين المدرستين ظهر الاقتراب القانوني والمؤسسي في حقل السياسة المقارنة؛

1-الاقتراب القانوني:

[80] _محمد نصر عارف،مرجع سابق، ص ص 200-201

يركز هذا المدخل في دراسته للأحداث،والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية؛أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، والقواعد المدونة وغير المدونة؛ وبصيغة اخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أولا، فالدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل أو المؤسسة أو العلاقة أو عدم شرعية ذلك، كما تهتم بالافعال والجزاءات.

هذا الاقتراب يفترض وجود مجموعة من المعايير والضوابط يستخدمها لاحقا للتثبت من شرعية الفعل أو عدمه، وهو اقتراب وصفي، يصف الظواهر من خلال استعماله لمفاهيم كالحقوق والصلاحيات،التطابق/الخرق/الانتهاك/الازام/المسؤولية..الخ[81].

ويقوم هذا الاقتراب على على مجموعة من المبادئ أهمها:

- مبدأ الفصل بين السلطات (جون لوك قسمها الى :تنفيذية/تشريعية/فدرالية، ومونتيسكيو الى:تنفيذية/تشريعية/قضائية.)،رغم انتقاد هذا المبدا فيما بعد بسبب وجود سلطات اخرى (بيروقراطية/الاعلام/جماعات المصالح..).
- مبدأ الفدرالية (التقسيم العمودي للسلطة).
- مبدأ حكم القانون ودولة القانون (للحد من التعسف).
- مبدأ فصل الدين عن الدولة (حماية الحريات العامة).
- مبدأ الديمقراطية والمجتمع المدني (لتقييد السلطات وحماية مصالح العامة).
- مبدأ رقابة المدنيين على العسكريين (للحفاظ على الطابع المدني للسلطة). [82]

كما يعتمد هذا المدخل على فلسفة الالية الرسمية والتي يترتب عليها مجموعة من الأسس أهمها مايلي:

- الهيكل التنظيمي الرسمي هو الاطار الذي تتم فيه العلاقات الوظيفية داخل الأجهزة الادارية.
- التنظيم الرسمي لا بد وأن يحكم العلاقات غير الرسمية داخل الاجهزة الادارية.
- اتخاذ القرارات مسئولية المستويات الادارية العليا ولا بد أن تتم وفق التسلسل الاداري داخل وحدات الجهاز الاداري .
- انفراد السلطة والاجهزة التشريعية بمهمة تحديد وصياغة السياسات العامة واصدارها وتطويرها وتعديلها[83].

كما يفترض وجود في دولة القانون حقوق للأفراد محمية من تجاوزات السلطة العامة من جهة، ومن اعتداءاتهم على حقوق بعضهم البعض من جهة أثانية، وبذلك ثمة ضمانة لسيادة العدالة والمساواة بين الجميع.

2-المدخل المؤسسي

---

[81] _ محمد شلبي،مرجع سابق، ص 117.

[82] _ عبد العالي عبد القدر،مرجع سابق، ص 20

[83] _ طاشمة بومدين،مرجع سابق، ص ص 149-150

يعرف هنتغتون المؤسسات على أنها:"أنماط من السلوك الثابت والمتواتر بين الافراد؛ والمأسسة هي العلمية التي تكتسب بها التنظيمات والاجراءات درجة متزايدة من الثبات والانتظام والاستمرارية.ففي دراسة قام بها صامويل هنتغتون Samuel Phillips Huntington استنتج بأن النظم السياسية تختلف فيما بينها في امتلاك مؤسسات فعالة متعددة الأبنية والوظائف؛ وأن هناك امكانية لمقارنة الأنظمة السياسية وفقا للمعايير الاربعة المعروفة،هذه العملية يسميها بعملية المأسسة Institutionalization الذي أضاف لها فيما بعد عنصر "الإستمرارية"، وقد حدد معايير نجاحها(الأربعة):

- مرونة المؤسسة Adaptability :وقدرتها على التكيف وتقاس بمدى إستمرارية المؤسسة عبر الأجيال .
- إستقلالية التنظيم Autonomy : بمعنى استقلال التنظيم المعني عن القوى المجتمعية، بحيث لا يصبح أداة في يد جماعة أو أسرة أو طبقة معينة.
- التماسك والإندماج Coherence : وجود حد أدنى من الوفاق أو الاتفاق العام بين العناصر النشطة في النظام على تلك الأطر.
- التعقيد Complexity بمعنى تعدد الوحدات الفرعية وتنوعها هيراركيا ووظيفيا[84].

ويقصد بالتوجه المؤسسي (كاقتراب) مجمل النظريات التي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكات والمخرجات السياسية على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيرا مستقل يؤثر على:

- تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية.
- تحديد نمط الاستراتيجيات التي ينتهجونها.
- تؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه.

فمن جهة المؤسسيين الجدد فان الصراع السياسي داخل الانظمة السياسية ذات القدرة المؤسسية العالية يميل الى التأسيس وبالتالي فالبناء المؤسسي والترتيبات المؤسسية هي التي ستؤدي الى التغير في موازين الصراع بين القوى السياسية؛وأن العملية السياسية هي افراز للمؤسسات
فالمؤسسة يمكن أن تكون متغيرا مستقلا يشكل البيئة ويؤثر فيها_وذلك على الاقل- بمقدار ما تتشكل المؤسسة بأثار البيئة،والمؤسسة لها دور رئيسي في عملية ادارة التحديث الذي يمكن أن تؤديه أو تعجز عن ذلك؛ وهي تنقسم المؤسسية الحديثة الى : [85].

- المدرسة التاريخية (تركيز على مخرجات المؤسسات والسياقات التاريخية والمؤسسية لوقوع الاحداث،
- مؤسسية الخيار العقلاني (هدفهم الكشف عن القوانين التي تحكم السلوك السياسي وبناء أطر نظرية للتنبؤ به ايضا)
- المؤسسية السوسيولوجية(ان سبب نشأة المؤسسات كان كاستجابة لنمط واسع من القيم المتداولة، ولتعزيز الشرعية الاجتماعية للمنظمة)

3_ إقتراب النخبة:Elite Approach

[84]- _ أماني صالح،مرجع سابق، ص 456
[85]- _ عبد العالي عبد القادر،مرجع سابق، ص ص 23-24

تعتبر دراسة النخب في الواقع دراسة لعلاقات القوى والسلطة والسيطرة والنفوذ،وهي تستهدف بالأخص تحديد طبيعة نظام الحكم، ويمكن اعتبار دراسة بنية النخبة احدى الوسائل التي تتيح لنا فهم طبيعة النظام السياسي، الذي يعكس بالضرورة النظام الاجتماعي الكلي.في نهاية القرن التاسع عشر تأصل نقد جذري للديمقراطية اللبيرالية في دولتين هما ألمانيا وايطاليا، حيث أكد المنظرون تركيز السلطة في الأنظمة اللبيرالية في يد فئة قليلة ألا وهي النخبة كما تأصل لديهم رفض قطعي للادعاءات الماركسية ومعتقداتها بشأن الثورة الاشتراكية وحكم الطبقة العاملة.

وقد عاش الرواد الثلاث الأوائل لنظرية النخبة في ايطاليا، حيث ولد جيتانو موسكا Gaetano Mosca وولفريدو باريتو Vilfedo Pareto وانتقل اليها روبرت ميشلز Robert Michels من ألمانيا؛ وقد عرف هذا البلد في تلك المرحلة ديمقراطية ناقصة كان من أهم مظاهرها؛ انتشار الفساد والمحسوبية وهيمنة كبار رجال الصناعة والفلاحة، وعليه انتقد هؤولاء التفاوت اللبيرالي السائد آنذاك بشأن تحقيق نظام ديمقراطي تمثيلي يحقق مزيدا من المساواة، واعتبروا ذلك ضربا من ضروب الخيال الإيديولوجي، ذلك أن الحكم سيضل دائما تحت رحمة الاقلية ،وأن الديمقراطية تعد زيفا يخفي صعود نخبة جديدة من الرأسماليين الصناعين الا وهم البرجوازيون[86].

لقد تعايش اقتراب النخبة مع الاقترابين المؤسسي والقانوني منذ أواخر القرن الماضي الى بداية المرحلة السلوكية بل يعتبر بمثابة النموذج المعرفي المضاد للأسس النظرية التي سادت المرحلة التقليدية،باعتباره يركز على القواعد المؤسسية والرسمية والذي دفع بدوره الى ظهور اقتراب الجماعة (الذي ينفي هيمنة نخبة أو جماعة معينة،ويعتبر ان جميع الجماعات لها تاثير.

هذا وتقوم نظرية النخبة (الطبقة السياسية/الاوليجارشية)على مجموعة من المسلمات هي: [87]

- على أن كل المجتمعات تنتظم حول قيم معينة (الثروة/القوة/الهيبة/المكانة)، وهي قيم تختلف من مجتمع لأخر واختلاف توزيعها يصنع تصنيف تراتبي في المجتمع.
- أن كل النظم السياسية تنقسم الى شريحتين (من يحكم والمحكومون)؛ الشريحة الأولى هي النخبة، وهي الاكثر أهمية في النظام السياسي لأنها تملك القوة السياسية، ومن خلال تشريح هذه النخبة يمكن فهم النظام السياسي.
- في كل مجتمع هناك مجموعة من النخب وليس نخبة واحدة، فكما يرى ريمون ارون "أن وجود نخبة موحدة يعني نهاية الحرية ووجود نخب متعددة مشتتة يعني نهابة الدولة.

وقد انقسم هذا الاقتراب بدوره الى أربع اتجاهات رئيسية لدراسة النخبة؛الأولى، هو الاتجاه التنظيمي الذي يمثله موسكا Mosca وتلميذه روبرت ميشلزMichels ، والثاني هو الاتجاه السيكولوجي تمثله كتابات باريتو pareto، والثالث هو الاتجاه الاقتصادي يمثله بيرنهام Burnham،أما الاتجاه الرابع والأخير فهو الاتجاه النظامي ويمثله س.رايت ميلزMills.

ومع ما في التفرقة من تعسف الا أنها قد تنطوي على بعض الفوائد خاصة اذا ماكان هدفنا هو القاء الضوء على وجهات النظر المختلفة حول الصفوة[88]

---

[86]_ دانليفي باتريك وأوليري بريندان، **نظريات الدولة سياسة الديمقراطية اللبيرالية**:ترجمة مركز الخليج للأبحاث(القاهرة:ط1، 2013)، ص ص 99-100.

[87]_محمد نصر عارف،مرجع سابق، ص 224.

[88]- بوتومور، **الصفوة والمجتمع:دراسة في علم الاجتماع السياسي،ترجمة محمود الجوهري**(الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1988)، ص 7.

ضمن هذا السياق يشير موسكا Mosca الى أن جميع المجتمعات تظهر فيها طبقتان من الناس تلك الطبقة التي تحكم والطبقة التي تحُكم،فالطبقة الأولى دائما قليلة العدد، وتشكل وتحتكر كل وظائف القوة وتستمتع بالمزايا التي تجلبها القوة، بينما الطبقة الثانية وهي الاكثر عددا فتخضع للحكم والسيطرة من قبل الطبقة الأولى،بأسلوب أكثر أو أقل قانونية وبقدر يقل أو يكثر من العنف، وهي تمد الطبقة الاولى ظاهريا على الاقل بالوسائل المادية والحيوية لبقاء النظام السياسي.

أما الصفوة عند باريتو pareto فهي ذلك العدد الصغير من الأفراد الذين نجحو في كل مجالات النشاط الاجتماعي ووصلوا الى مرتبة أعلى في الهرم، يسميها باريتو "الصفوة" الحاكمة التي يفرزها المجتمع كنتيجة حتمية لعدم قدرة الناس حكمهم أنفسهم بأنفسهم ديمقراطيا،بالتالي لا بد من وجود طبقة تسود[89].

بينما اعتبر ميشلز في كتابه "الاحزاب السياسية" أن جميع الاحزاب بما فيها التي تدعي اعتناقها الديمقراطية تكون اوليغارشية في تنظيمها الداخلي،وتعرف سيطرة نخبة قيادية صغيرة،فدراسته للحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني الذي كان حزبا كبيرا وقويا،دراسة منهجية تجريبية قادته الى جملة من الخلاصات أهمها؛

- أن هذا الحزب الذي يدعي خدمة الطبقة العاملة وتمثيل الناخبين العاديين كان في الحقيقة يخدم مصالح زعماءه.
- وان ما يعرفه الحزب ينطبق على جميع المنظمات الجماهيرية بما فيها الدولة،التي تخضع لحكم القلة وللقانون الحديد للأوليغارشيةIron Law of oligarcgy، ومفاده أن القائد الذي يحصل على السلطة السياسية ويعتاد على ممارستها يصعب عليه التخلي عنها،فيستخدم بذلك السلطة للاستمرار فيها.

لهذا اعتبر ميشلز في خلاصته ان اي ثورة ماركسية ستولد بشكل حتمي قلة حاكمة جديدة،قد ينتصر الاشتراكيون ولكن ليس الاشتراكية التي سوف تفنى في لحظة انتصار أتباعها.[90]

بعد انهزام الفاشية في الحرب العالمية الثانية،أصبحت نظرية النخبة يتيمة في أروبا، ويشكل انتقالها الى الولايات المتحدة الامريكية بعد هذه الحرب وتبني أفكارها من طرف عدد من المفكرين الأمريكيين محطة فاصلة بين نظرية النخبة الكلاسيكية ونظرية النخبة الراديكالية في أمريكا، حيث أصبحت أبحاثها أكثر تجريبية ومنهجية،كما أصبحت أكثر التصاقا باليسار المتطرف منذ الخمسينات من القرن الماضي؛ ومن لرواد الأوائل الممثلين لنظرية النخبة الحديثة نجد:جيمس بيرنهام Burnhamو س.رايت ميلزMills.

وبالرغم من النجاح الذي حققه اقتراب النخبة والانتشار الواسع الذي عرفته في علم الاجتماع وغزوها للعلوم السياسية وفروعه، الا أنها لم تسلم من الانتقادات يمكن الاشارة الى مايلي:[91]

---

[89] _ طاشمة بومدين،مرجع سابق، ص 218

[90]-Michels Roberto**,Political parties,**New York,dover,1959,p 391.

[91] _ محمد الرضواني،مرجع سابق، ص128

- أن ادعاء رواد النخبة الكلاسيكية بشأن تطبيق أساليب العلوم الطبيعية لدراستها لم يظهر له تأثير كبير في دراساتهم وافكارهم وفشلوا في امكانية تطبيق هذه الاساليب.
- ان التشبث بحتمية حكم النخبة وتحول التنظيمات السياسية سواء اللبيرالية أو الاشتراكية الى هياكل تسيطر عليها قلة، من طرف رواد النظرية تعتبر فكرة أقرب الى الايديولوجيا منها الى العلمية ومبالغ فيها، بحيث تحولت الى فكرة اعتقادية نهائية لا تقبل النقاش.

ثانيا- المدخل السلوكي

يمكن القول أن السلوكية تعتبر السلوك السياسي هو وحدة التحليل وليست المؤسسات، وفي ه\ا الصدد ركزت على دراسة السلوك الانتخابي خاصة ،وعلمت على تكديس بيانات كبيرة،كما عملت على تجاوز أدوات الاقترابات التقليدية واستخدام بدلا منها أدوات البحث الامبريقي (كالقياس/المقابلة/المؤشرات الكمية المختلفة).

وتم ادخال مفاهيم جديدة في هذه المرحلة الى حقل السياسة المقارنة، من مثل:النظام/القرار/السلوك/الحدود/البيئة..الخ، مع ضرورة الاستفادة من العلوم الاجتماعية الأخرى.

لقد كانت اهم التطورات التي صاحبت الثورة السلوكية في علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية بروز فكرة النظام كأحد المفاهيم التي استندت عليها بعض المداخل النظرية والأطر التحليلية التي سيطرت على علم السياسة وحقل السياسة المقارنة في هذه المرحلة .

يمكن القول أن استعارة مفهوم النظام في السياسة المقارنة قد اتخذ اتجاهين في هذه المرحلة؛

- أولا، يتجسد في بصورة أساسية في المدخل النظامي الذي طوره دافيد ايستون، والذي يسعى لبناء نظرية عامة وكبرى، بغية تفسير الظواهر السياسية والنظام السياسي يدخل هنا في هذا الاطار مدخل الاتصالي لكارل دويتش، هذا التوجه تأثر بالعلوم الطبيعية والسبرنطيقية.
- يتجسد في صورة أساسية في المدخل البنيوي-الوظيفي الذي يطوره غابريال ألموند،الذي يسعى لإيجاد نظريات وتفسيرات متوسطة المدى وقد تأثر بالبنيوية الوظيفية في علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا.

1-الاقتراب النسقي (النظمي)Systemic Approach

يعتبر دافيد ايستون Easton من أول العلماء السياسيين الذين حاولوا استعمال مفهوم النظام في الدراسات السياسية؛ ويعرف ايستون النظام على أنه:" تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي ولكنه تفرع عنه بقصد البحث والتحليل..ويتكون النظام السياسي من تلك العناصر المتصلة بالحكم وتنظيماته وبالجماعات السياسية والسلوك السياسي، ويمكن التعرف على حدود النظام السياسي من خلال مجموعة

الاعمال التي تتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الالزامية للمجتمع، ومن ثم فان كل عم اجتماعي لا تتوافر فيه هذه الخاصية يجرد من مكونات النظام السياسي ويمكن اعتباره فورا أحد العوامل البيئية المحيطة.[92] و يقترح ايستون فصل النظام السياسي عن باقي الأنظمة، فقسم بذلك البيئة السياسية الى جزئين (الداخلية والخارجية):

-الجزء الأول يسميه نظام المجتمع الداخلي Intrasocietal System، الذي يشكل قسم من المجتمع والذي يكون النظام السياسي جزء منه بالإضافة الى الاقتصاد والثقافة، البنية المجتمعية، الشخصيات (الرموز)، هذه الأنظمة تشكل وترسم شروط إشتغال النظام السياسي (طبيعة الثقافة و الاقتصاد...)، وكلها تمتلك تأثير في الحياة السياسية.

-الجزء الثاني يسميه المجتمع الخارجي The extrasocietal، يشمل كل الأنظمة خارج مجتمع معين، قد يشكل نظام فوقي الذي قد يكون النظام السياسي جزء منه (النظام الثقافي الدولي)[93].

الهدف الذي يريد ايستون الوصول اليه هو كما شارنا سابقا ايجاد نظرية امبريقية عامة للسياسة، وذلك عبر البحث ورصد العمليات الاساسية التي يستطيع النظام السياسي من خلالها – بغض النظر عن طبيعته- ان يحافظ على استمراريته كنظام من السلوك في عالم من الاستقرار والتغير، هذا ويقوم تحليل نموذج ايستون على أربعة مفاهيم رئيسية هي: المدخلات/عملية التحويل/المخرجات/التغذية الاسترجاعية

- المدخلات:Inputs فكل نظام سياسي حسبه يحتوي على مطالب و تأييد من الشعب، المطالب التي تشتمل في الحاجات والاوليات التي يوجهها الافراد نحو النظام السياسي؛ التي قد تصل مرتبة الضغط ، قد تكون عامة أو خاصة ،مادية أو معنوية (مثلا: مطالب العمال لتحسين الاجور، وتقديم الحماية الاجتماعية للأقليات وضمان الحقوق الفردية)، بينما نجد مظاهر الدعم والتأييد تتجلى في دفع الضرائب، عرض المساعدة والمشاركة في الحياة العامة، وعبر مزج تفاعلهما فقط بامكاننا أن نعرف الى اي حد تؤثر البيئة على النظام السياسي[94]. فأي نظام سياسي يعتمد على ضمان استمرار حد أدنى من الولاء والمساندة،واذا نقص التأييد بات النظام في خطر.هذا التأييد الذي يمكن أن يكون عام كنتاج لعملية التنشئة التي تؤكد على معاني الوطنية والولاء للقيادة والدستور والدولة؛ ويمكن أن يكون خاص وهو التأييد الذي يحصل عليه النظام مقابل ما يقدمه من منافع خاصة لأعضائه.
- عملية التحويل:conversion Process يقصد به استيعاب المطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية،فالمطالب تمر بعملية تحويل طويلة داخل أبنية النظام قبل أن تظهر في شكل مخرجات[95].
- المخرجات:Outputs تمثل المخرجات عند ايستون استجابات النظام السياسي للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي تأتيه من البيئة..وتصدر هذه الاستجابات في شكل قرارات وأفعال معينة يقوم بها النظام السياسي؛ وهي مستقلة عن النتائج التي تنتج عنها(هذه الاستجابات

---

[92] _ محمد بشير المغيربي،مرجع سابق، ص 147.

[93]-John.T.Ishiyama,Ibid, p 72

[94]-DAVID EASTON, **A Systems Analysis of Political Life, December**, Library of Congress 1964, pp27-32

[95] _ ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص 85.

طبعا تختلف من نظام لآخر؛ فهناك نظام يعدل من نفسه تلبية للمطالب التي يتلقاها،وهناك انظمة لا تستجيب فعليا وتقوم بدلا من ذلك بتوفير بعض المخرجات الرمزية كالوعود واثارة الحماس والتخويف من الخطر الخارجي والتخريب الداخلي..وفي أسوء الحالات قد تلجأ الى استعمال القسر لضمان استمرارها دون رضوخ للمطالب.[96] كما هو موضح في الشكل أدناه:

تصور ايستون لأداء النظام السياسي

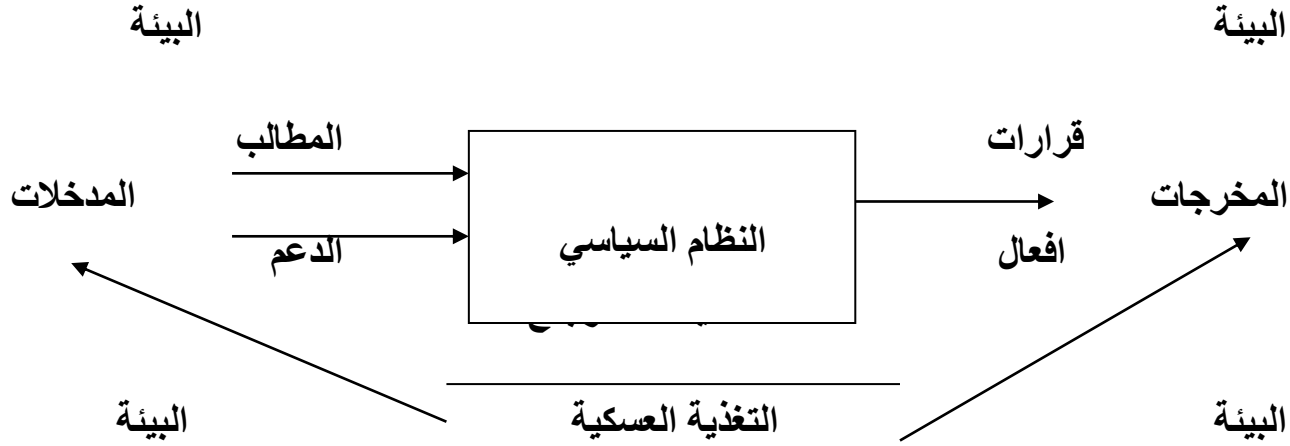

Source:DAVID EASTON, **A Systems Analysis of Political Life, December**, Library of Congress 1964, p-32.

عموما يمكن القول أن اهتمام ايستون بالبحث عن "سر ديمومة" واستقرار النظام بغض النظر عن نوعه وأساليب حكمه، بل واغفال كل الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يفترض من النظام أن يحققها (أي كيفية توزيع القيم في المجتمع) يجعل من توجه ايستون (توجه محافظ)،فالاستقرار لا يجب أن يكون هو الهدف الوحيد الذي يسعى اليه النظام السياسي؛ بالمقابل يمكن اعتبار أيضا الفرضيات التي بنى ايستون عليها تحليله (فرضية التوازن بين المدخلات والمخرجات) ليست واقعية، بحكم أن لا يمكن تحديد مطالب معينية ان لم يقم بتوفيرها أي نظام سياسي ستكون نهايته الانهيار؛ فالعديد من الأنظمة بتعبير بريزورسكي استمرت رغم فقدانها لأي شرعية حقيقية عبر استخدام أساليب التخويف/تغييب البديل/استعمال القوة/توظيف الريع....الخ.

2- الاقتراب البنائي الوظيفي

تاريخ الوظيفيين يعود الى عهد أرسطو Aristote وبحثه عن الأسباب النهائية في الطبيعة أو الأفعال وعلاقتها بالنهايات، ليطورها مونتيسكيو Montesquieu في القرن 17 بفرنسا، بفضل عقيدة فصل السلطات التي بناها أساسا على مفهوم الوظائف وإنفصالها عن بعضها البعض، والذي من شأنه حسبه ضمان الاستقرار والأمن، هذه الأفكار التي ستظهر بعدها مع الأنثربولوجيين ثم السوسيولوجيين بشكل ضمني مع أعمال إميل دوركايم Emile Durkheim وبشكل صريح مع أعمال بارسونز Parsons، هذه الأفكار التي ستصبح مركزية في العلوم الاجتماعية (مقدمة

[96] _ محم زاهي بشير المغيربي،مرجع سابق، ص 152.

غابريال ألموند Gabriel Almond في السياسة بالمناطق النامية) تطبيق لأفكار الوظيفية في الحياة السياسية[97].

للمدخل أو التحليل الوظيفي صلة وثيقة بالمدخل النسقي، من حيث كليهما ينظر الى الظواهر السياسية على أنها نظام من العلاقات والأنماط المرتبطة المتبادلة؛ يبقى الفارق ربما فقط في تحديد الاقتراب الوظيفي لشروط معينة يحسبها أنصارها ضرورية في سبيل استمرارية النظام، وبالتالي فهو الاكثر تخصصيا.

يطلق أصحاب هذا المدخل اسم وظائفFunctions على هذه الشروط التي يفترضون وجودها في كل نظام وعلى رأسهم غابريال ألموند، من هنا أطلق عليه اسم "المدخل الوظيفي"، ويتميز النظام السياسي عند ألموند بخصائص معينة: [98]

- الشمول: أي أن النظام السياسي يشتمل على جميع التفاعلات سواء من جانب المدخلات أو المخرجات، والتي قد تؤثر على استخدام القسر المادي أو امكانية استخدامه والنتائج والعلاقات التي تترتب عن ذلك(فالنظام السياسي يتكون بالاضافة الى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من الجماعات الطبقية/الاسرة/القبيلة..)
- الاعتماد المتبادل: أي أن أي تغيير يحدث في أي من مكونات النظام يؤثر في مكوناته الاخرى، بمعنى أن العمليات السياسية مهما كانت فرعية قد تؤثر في الظواهر الفرعية .
- وجود حدود للنظام السياسي: أي أنه توجد نقاط تنتهي عندها النظم الاخرى، ويبدأ منها النظام السياسي،فمثلا لا تعتبر الشكاوي والتذمر في الاسواق والمقاهي مشكلة حقيقية الا اذا تحولت الى حركات وأعمال احتجاجية.

فالنظم السياسية حسب ألموند جميعها لها بنى سياسية مهما اختلفت؛ ولها وظائف متعددة تؤديها ، وانه لا يمكن الحديث عن ثقافات وبنى بدائية وتقليدية بالكامل أو حداثية بالكامل..فالنظم السياسية تختلف فقط في درجة السيطرة النسبية لإحدى هذه الثقافات والبنى على الاخرى.

وما يحسب لمفهوم "الوظيفة أو الدور" مقارنة بمفاهيم أخرى مثل:المؤسسات والتنظيمات..أنه شامل ومفتوح؛ فهو يمكن أن يحتوي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية،المؤسسات المنتخبة،جماعات المصالح..،فاستعمال المفاهيم السابقة قد يثير عدة التباسات وهذا ليس تعصبا للمفهوم ولكن على أساس التحقيق التجريبي،فمفهوم الوظيفة والدور يجعل الباحثين يواجهون المشكلات الحقيقية .[99]

وبناء على الخصائص السابقة انتقل ألموند الى تحديد الوظائف الأساسية والضرورية والتي يجب على النظام السياسي أن يقوم بها حتى يحافظ على حيويته وديمومته: [100]

أ- على مستوى المدخلات رصد أربعة وظائف هي:

---

[97]- John.T.Ishiyama Ibid, p 75

[98]_ ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص 60

[99]- Gabriel Almond,Ibid,p394

[100]- Ikvo Kabashima,Lyann T.**white.Ibid**,1986,p 7.

***التنشئة السياسية والتوظيف** (نقل الثقافة السياسية من جيل الى جيل اخر،أما التوظيف فيعني اختيار وتدريب القيادة السياسيين)؛ وتساهم فيها عدة مؤسسات كالأسرة/المدرسة/دور العبادة/الاحزاب/الاعلام...الخ

***التجنيد السياسي:** وهو عملية اسناد الأدوار السياسية الى الأفراد واكسابهم الخبرات اللازمة للقيام بهذه الأدوار؛ومن بين أدوات التجنيد:النقابات/البرلمان/البيروقراطية..الخ

التعبير عن المصالح: أي تهيئة الأدوات والقنوات والوسائل التي توفر الفرص أمام الجماهير للتعبير عن مطالبها؛ ذلك أن الجماعات المختلفةلو لم تجد قنوات شرعية للتعبير عن مطالبها فانها تعمد الى استخدام العنف، ما يترتب على هذا تهديد الاستقرار العام للنظام السياسي، ويتم التعبير بأساليب عديدة: من قبيل الاتصال الشخصي/التمثيل النخبوي/ووسائل الاعلام الجامهيري/المظاهارات والاضرابات..الخ.

***تجسيد المصالح**: يقصد به تجميع أو بلورة المطالب في صورة اقتراحات، تتولى الأحزاب السياسية عادة القيام بهذه الوظيفة؛ ولعل وجود أبنية متخصصة في تجميع المصالح يخفف من العبء الملقى على عاتق صانع القرار، ويزيد بالتالي من قدرة النظام السياسي على الاستجابة

***الاتصال السياسي**(الاتصال بين عناصر النظام أو بين النظام وبيئته)؛ ويقصد به توفير قنوات الاتصال بين مختلف أجزاء النظام السياسي ليتسنى تأدية وظائف النظام المختلفة؛ هاته الوظيفة التي يمكن أن تؤدى من قبل أبنية عديدة كوسائل الاعلام/الاحزاب/جماعات المصالح وقادة الرأي..

ب- ثلاثة وظائف على مستوى المخرجات=

* تشريع القانون(تؤديه السلطة التشريعية)

*تنفيذ القانون(تؤديه السلطة التنفيذية)

القضاء بالقانون(تؤديه السلطة القضائية

ما يُلاحظ على هذه الوظائف السابقة انها غير متساوية بطبيعتها، حيث أن الاتصال السياسي يمثل الوسيلة التي يتم بها انجاز بقية الوظائف في جانبي المدخلات والمخرجات. لقد قدم ألموند هذه الوظائف على أنها مجرد اقتراح مبدئي لمقارنة النظم السياسية، ولقد وجهت بعض الانتقادات لهذا التصور الذي قدمه ألموند تركز اغلبها حول عدم حركية هذا الاطار وعدم قدرته على استيعاب حالات التغير والتطور التي قد تصيب الانظمة السياسية؛ وفي مواجهته لهذه الانتقادات قام ألموند بتعديل هذه الوظائف وقدمها في شكل جديد مع كتابه: السياسة المقارنة /مدخل تنموي Comparative politics:A Developmental Approach؛ وقد فرق بين ثلاث مستويات من الوظائف على النحو التالي: [101]

- **وظائف القدرة Capability Function**

وتشمل الوظائف التنظيمية Regulative والتوزيعيةDistributive والاستخراجية Extractive والاستجابية Responsive والرمزية Symbolic ؛ وهذه الوظائف تحدد مدى أداء النظام السياسي في البيئة التي يعيش فيها؛ فوظيفة التنظيم تعني السيطرة والتحكم في سلوك الأفراد والجماعات داخل النظام، ووظيفة التوزيع تعني تخصيص القيم في المجتمع، ووظيفة الاستخراج

[101] _ طاشمة بومدين،مرجع سابق، ص ص 160-162

والجباية تعني استغلال الموارد البشرية والمادية في المجتمع،أما وظيفة الاستجابة فتشير الى العلاقة بين المدخلات والمخرجات،أي مدى استجابة النظام السياسي في شكل قرارات يتخذها،هذه الاستجابة التي قد تكون ايجابية أو سلبية.

- **وظائف التحويل conversion Function**

تشمل توضيح المصالح/تجميع المصالح/تشريع القانون/تنفيذ القانون/القضاء بالقانون والاتصالات السياسية..وهي كلها وظائف تخص النظام السياسي ذاته، تتضمن جانب المدخلات والمخرجات.

- **وظائف التلاؤم مع البيئة والمحافظة على النظام السياسي** System Maintenance and Adaptation Function

حتى يحافظ النظام على بقاءه واستمرار أداء وظائفه،لابد أن يتكيف مع التغيرات التي تطرأ من داخله أو خارجه،شأنه بذلك شأن جميع الانظمة الاجتماعية الاخرى؛ ووسيلته في ذلك هي عملية التنشئة والتجنيد السياسي، علما بأن التنشئة هي عملية يقوم بمقتضاها حصر الفرد أو اذابته في الجماعة يأهل للتفاعل الايجابي والانسجام معها.

ان مشكلة ألموند تكمن في عدم تبريره لماذا وكيف اختار هذه الوظائف بالذات على أنها الوظائف الرئيسية التي تساعد على بقاء أي نظام؟.والملاحظ أيضا أن النموذج الوظيفي مشتق كله من النظم السياسية الغربية التي تمتاز بالتخصص البنيوي والتعدد الوظيفي وبالتالي يطرح اشكال تطبيق هذا النوع على مستوى حالا أخرى مختلفة أين تسود (لقبيلة/الاعيان/الزوايا...) والعملية السياسية فيها مشخصنة؛ والمشكلة الاعمق تواجهنا عندما نبحث عن تعريفات عملية واجرائية للمفاهيم الاساسية الخاصة بهذا المدخل (ديمومة/بقاء/استمرارية النظام السياسي..) فالى أي حد يمكن تحديد الوضع الصحي والطبيعي للنظام السياسي وقياس مدى قربه للانهيار أو الاستقرار؟.

3- الاقتراب الاتصالي

إعتبر هولت وريتشاردسون في دراستهما عن "النماذج المعرفية المتنافسة" في السياسة المقارنة النموذج الاتصالي جزءا من نظرية النظم، ذلك وان كان كارل دويتش Karl Deutshاستخدم مفاهيم مغايرة للمفاهيم التي استخدمها ايستون الا أنه عبر عن كامل مضمون نموذج النظمي لدى ايستون، من مدخلات وتحويل ومخرجات وتغذية عكسية، محاولا أن يتفادى قصور النموذج النظمي عبر صياغة ما سماه ب"ذاكرة النظام"؛أين جعل الصندوق الأسود عنصرا فعالا وليس أداة محايدة، فأعطاه امكانية أن يوجد مدخلات وأن يعدل ويكيف المدخلات الواردة اليه من البيئة، ومن ثم يعدل في ميكانيكية التحويل[102].

يستمد مدخل الاتصالات افكاره ومفاهيمه الاساسية من العلوم السبرنطاقية Cybernetics التي تهتم بدراسة الاتصالات والسيطرة في جميع المنظمات؛ وكنتيجة للتطورات التي شهدها حقل هندسة الاتصالات زاد اهتمام بعض العلماء بمحاولة تطبيقها على الظواهر الاجتماعية؛ولقد كان نوربرت واينر Norbert Wiener من أوائل العماء الذين استخدموا الأفكار السبرنطاقية في

[102] _ محمد نصر عارف،مرجع سابق، ص 267

دراسة التنظيمات الاجتماعية، بينما أدخل كارل دويتشKarl Deutsh مدخل الاتصالات لأدبيات علم السياسة.

من خلال عملية الاتصالات،يرتبط النظام السياسي بالبيئة المحيطة، ويواجه مطالبها؛فالنظام يستقبل الرسائل باستمرار، ويجب أن يكون قادرا على قراءتها وتحليلها والاستجابة لها، وهذه هي الطريقة التي يحقق بها النظام أهدافه، بما فيها هدف المحافظة على بقائه.[103]

في وصفه "كارل دويتش *Karl Deutsh"للعملية السلوكية التي يتصرف بها النظام السياسي في التعامل مع الملعومات الصادرة عن محيطه الداخلي أو الخارجي يقول: أن سلوك وتفاعلات النظم السياسية يمكن تحليلها بشكل أفضل باستخدام مفهوم الاتصلات؛ ولتحقيق ذلك يجب توفر مكونات العملية الاتصالية:

أ- المرسل: أو مصدر الرسالة الذي تنطلق منه الملعومات سواء كان فردا أو جماعة مؤسسة.

ب- الرسالة: التي تتضمن المعلومات ويمكن أن تصف مشكلة واقعة أو ظاهرة أو تأييد لموقف أو احتجاج على رأي أو سلوك.[104]

ج- القناة؛ هي الواسطة أو الوسيلة التي تنقل الرسالة الى الجهة المعنية(قد تكون هذه القناة لغة منطوقة/مكتوبة/عبر الصور/عبر وسائل الاعلام..وتختلف في نمط نقلها وتاثيرها.

د-المستقبل: هي الجهة التي تتلقى الرسالة من أجل الاستجابة لمضمونها.

ه- التغذية الاسترجاعية: أولى دويتش أهمية كبيرة لهذا المفهوم، بل اعتبره جوهر العملية كلها[105].

كما هو موضح في الشكل الاتي:

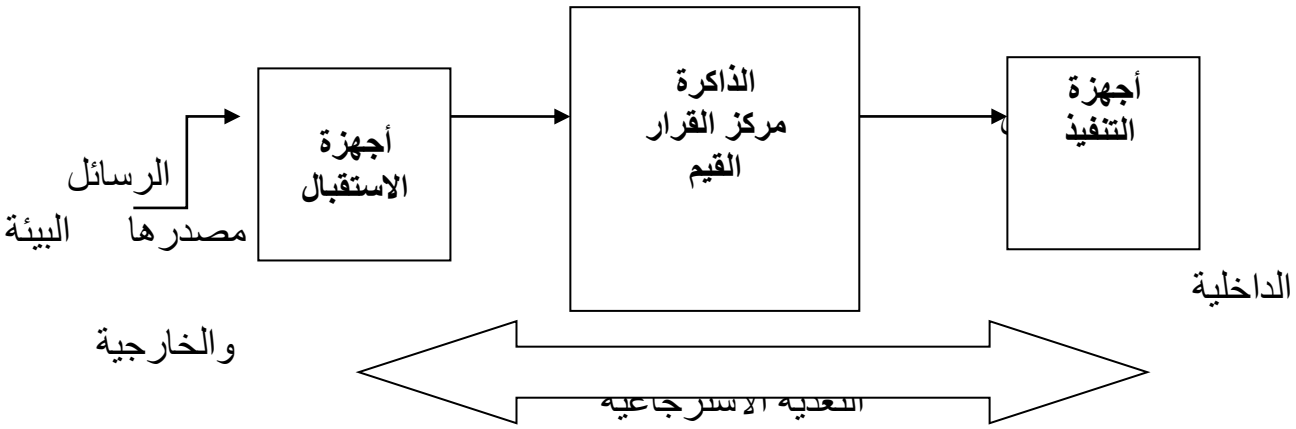

المصدر: محمد شلبي،المنهجية في التحليل السياسي(الجزائر:دار هومة، ط5، 2007)،ص 149

---

[103] _ محمد زاهي بشير المغيربي،مرجع سابق، ص 164-165

*-**كارل وولفانج دويتش** Deutsch Wolfang Karl 1912-1992 استاذ النظم السياسية في جامعة هارفرد الامريكية، من أصل تشيكي، حصل على مؤهله الجامعي من تشيكوسلوفاكيا عام 1934 ومؤهل اخر في القانون من ألمانيا عام 1938،هاجر الى الولايات المتحدة الامريكية عام 1939 وحصل على الدكتوراه عام 1951، كان عضوا بالوفد الامريكي في محادثات سان فرانسيسكو عام 1945 لانشاء الامم المتحدة؛ من أهم مؤلفاته في مجال النظم كتاب: أعصاب الحكومةThe Government of Nerves

[104] _ طاشمة بومدين،مرجع سابق، ص 179

[105] _ محمد شلبي،مرجع سابق، ص 153

ويصف كارل دويتش كيف تجري العلمية السلوكية التي يتصرف بها النظام السياسي في تعامله مع المعلومات الصادر من محيطه الداخلي والخارجي عبر المراحل الاتية:

- فترة الابطاء:Lag فأول عملية تتمثل في استقبال كمية من المعلومات عبر القنوات المتخصصة في الاستقبال، وهناك قدرات محدودة أمام النظام السياسي في التعامل مع كمية وكثافة المعلومات؛ وهي تمثل عملية التكيف للنظام، فكل نظام سياسي له طاقة محدودة لاستقبال ومعالجة المعلومات، والامر مرتبط بعدد القنوات المستقبلة و دقة المعلومات الواردة وحجم التشويش؛ كلما كانت فترة الابطاء كبيرة كلما كان النظام أقل كفاءة، أي أن قدرته على مواجهة مطالب البيئة ضعيفة،والسرعة في الاستجابة من دون معلومات كافية قد يعطينا قرارات غير سليمة.
- الاستدعاء(التعلم): وهي العلمية الثانية في معالجة المعلومات، وتتمثل في معالجة المعلومات وتصفيتها عن طريق استدعاء الخبرات السابقة المخزنة في نسق الذاكرة، في أي موقف يقوم فيه النظام بالاستجابة لمطالب البيئة؛ يوجد نوعان من المعلومات ذات العلاقة وهي المعلومات الجديدة والمعلومات السابقة المخزونة في الذاكرة (فالنظام قد يتفاعل مع مشاكل متكررة).[106]
- التحويل: تحويل المعلومات الى استجابة عن طريق صياغة البدائل والخيارات، تلعب سرعة الاستجابة دورا كبيرا في اصابة الهدف المتحرك، كلما كانت الفترة طويلة بين الحمل وصناعة القرار دل ذلك على أزمة النظام في التكيف مع بيئته.

التغذية العسكرية: ويقصد بها عملية تدفق معلومات جديدة من البيئة الى النظام كتعبير ورد فعل عن نتائج أفعاله وقراراته السابقة، فهي الملعومات التي يستقبلها النظام،وهي تمثل حملا جديدا عليه،الا أنه يمكن أن تكون مقياس للكسب الذي حققه النظام؛ وقد تكون هذه التغذية على أنواع:

- تغذية استرجاعية ايجابية/تغذية استرجاعية سلبية/ تغذية تستتبع تغيير الهدف الأصلي[107].

ان التركيز على الاتصالات يعطي ميزة للبحث السياسي بسبب انتشار السيطرة والتوجيه في كل المنظمات الاجتماعية، وبسبب امكانية وصف سلوك هذه المنظمات عن طريق مفاهيم وأفكار مدخل الاتصالات؛ الا أن مقدرة هذا الاقتراب على ايجاد تعميمات وتفسيرات للنظام السياسي والعملية السياسية يتوقف أساسا على قدرته على تطوير وحدات قياس يمكن من خلالها تحديد أهمية تدفق المعلومات الى النظام السياسي.

ثالثا- المدخل المابعدسلوكي

لقد سيطر المنظور التحديثي ومدرسة التنمية السياسية على حقل السياسة المقارنة في أواخر الخمسينات ومعظم الستينيات، ومع أوائل السبعينيات بدأت تظهر الانتقادات تجاههما؛ لعل أهمها:

---

[106] _ عبد القادر عبد العالي،مرجع سابق، ص 28

[107] _ محمد شلبي،مرجع سابق، ص 153.

- الاطار الدولي للتنمية بالبلدان النامية الذي يتميز بالتبعية، يختلف تماما عن مراحل التنمية التي مر بها الغرب في أوائل القرن التاسع عشر (تمت بعيدا نسبيا عن تاثير العالم الخارجي).
- التحيز الايديولوجي Ideological Bias الذي ظهر جليا مع اقتراب النظم لايستون و الوظيفية لغابريال ألموند، بحيث ظهر في مقاربتهما نوع من التحيز للمقاربة اللبيرالية التعددية في الغرب، وطرح مهمة الحفاظ عليها ونشرها في بلدان اخرى في اطار المنظور التنموي المتحيز، الذي صور مثالية النظام السياسي الامريكي، وتجاهل ظواهر من قبيل: الصراع الطبقي/السوق الدولي/التبعية الدولية..ويقدم من جهة أخرى أنماط جامدة لبلدان العالم الثالث[108].

وسنحاول التطرف الى ثلاث مداخل أساسية ضمن هذه الفترة ؛ الاقتصاد السياسي/التبعية/علاقة الدولة بالمجتمع

1- إقتراب الاقتصاد السياسي

لقد كان عدم اهتمام الأدبيات المبكرة للتنمية السياسية بالمتغيرات الاقتصادية هو أحد أهم الانتقادات التي وجهة الى هذه الادبيات؛ ويمكن ارجاع تجاهل تأثير دور المتغيرات الاقتصادية على التنمية السياسية الى :

- في الخمسينيات؛ ومع بداية تطور مفهوم التنمية السياسية، كانت الخطوط الفاصلة بين مختلف العلوم الاجتماعية أكثر وضوحا مما هو عليه الان، كان افتراض استقلالية المتغيرات السياسية هو التفكير المنتشر في حقل السياسة المقارنة، لهذا لم يكن هناك اعتقاد ضرورة استناد التحليل على الاقتصاد السياسي.
- الدراسات المبكرة حول التنمية والتحديث عموما قام بها علماء الاقتصاد؛ مثل روستو Rostow وهاجنHagen أو مفكرون في علم الاجتماع مثل ليبيست Lipset وليرنرLerner؛ وقد أعطو للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية دور العوامل المستقلة في تحديد المتغيرات السياسية؛ لهذا جاء رد فعل علماء السياسية بمحاولة ابراز دور علم السياسة المستقل في الدراسات التنموية.
- منظور التنمية السياسية تم تطويره وصياغته جزئيا كبديل مواجهة اغراءات حلول الماركسيين (الماركسية اللينينية في الدول النامية)، لهذا تجنبت ادبيات التنمية السياسية تفسيرات مدخل الاقتصاد السياسي التي يمكن أن يخلط بينها وبين التفسيرات الماركسية بسهولة.[109]

يعد اقتراب الاقتصاد السياسي من أقدم الاقترابات المستخدمة في تحليل النظم والظواهر السياسية، ففي القرن 19 تناول ماركس السياسة وظواهرها من مدخل الاقتصاد، على أساس أن الظواهر السياسي تتشكل بفعل الحقائق الاقتصادية؛ وتشهد الفترة الحالية لدراسات تسعى الى ربط مستوى النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية، يقول ليبيستLipset ضمن هذا السياق في مقال له

[108] _ محمد نصر عارف،مرجع سابق، ص 300
[109] _ محمد زاهي بشير المغيربي،مرجع سابق، ص 176-177

سنة 1959؛" كلما كان حال الامة أفضل كانت فرص تعزيز الديمقراطية أعظم"، ويعتبر أن تحقيق مجموعة من الشروط الاقتصادية أساس الديمقراطية السياسية، انطلاقا من مجموعة من الفرضيات هي: [110]

- ينجم عن النمو الاقتصادي تغير في القيم لدى السكان، اذ يصبح المواطنون نتيجة لانتشار التعليم أكثر تثمينا للديمقراطية وأكثر اعتدالا وعقلانية بخصوص السياسة والمعارضة السياسية.
- يهيئ النمو الاقتصادي الفرصة لمستوى أعلى من الدخل ومن الأمن الاقتصادي لجماهير السكان، وهو ما من شأنه أن يقلل من حدة الصراع الطبقي.
- يغير النمو الاقتصادي وجهات نظر من هم في عداد الطبقة الاقتصادية_الاجتماعية الاعلى ويشجعهم ليرو الطبقة الادنى أقل تهديدا وتستحق أكثر حقوقا سياسية ومشاركة في السلطة.
- لا تستطيع البنى السلطوية تحمل أو احتواء الضغوط الناجمة عن سيرورات النمو الاقتصادي؛فهذا النمو يتضمن تغييرا هاما في البنية الطبقية (نمو طبقة وسطى وبرجوازية تجارية وصناعية/نشوء اتحادات مهنية خاصة بالطبقة العاملة/هجرة الفقراء من الريف نحو المدينة يعيد تشكيل البنية الطبقية في سياق عملية تفكك الروابط والقيم الريفية والاقطاعية القديمة المميزة للنظام القديم.

تعد اغلب العوامل التي ذكرناها في جوهرها عوامل ممكنة ومعجلة؛انها قد تفسر التأييد الشعبي والواسع للديمقراطية،لكنها لا تكشف الأسباب التي قد تدفع القوى السياسية للعمل من أجل استبدال حكم سلطوي باخر ديمقراطي،فهي مجرد تفسيرات ذات طابع سوسيولوجي_اقتصادي تقيم سياقات وأطرا للحدث السياسي دون أن تفسر السبب الذي يجعل قوى سياسية معينة تتصرف وتفعل على هذه الصورة أو تلك.

يرى كثيرون أن هذا الاقتراب ماهو الا رد فعل على الدراسات الأولى في التنمية السياسية_بداية الخمسينيات_ التي تجاهلت المتغيرات الاقتصادية، نظرا لغياب ما يسمى بالدراسات مابين الحقول في تلك المرحلة Interdisciplibary وحتى وان وجدت تكون أقل تقديرا، وكان استقلال المتغيرات السياسية عن المتغيرات الاقتصادية أمرا مؤكد بقوة،لأن ارتباطهما معا كان فكرة ماركسية؛ ولكن عموما وعلى الرغم من ارتباط اقتراب الاقتصاد السياسي بفهم عملية التنمية الا أن السعي لايجاد نظرية اقتصادية للسياسة كان أعم؛فمنذ أن نشر أنتوني دوانز Anthony Doweny كتابه "نظرية اقتصادية للديمقراطية"، كانت هناك العديد من المحاولات لتطبيق نظرية "الفعل الرشيد Theory of Rational Action "في تحليل السلوك السياسي والمؤسسات السياسية، وقد ساهمت في تطوير ماعرف "بالاقتصاد السياسي الجديد New Political Economy وقد اعتبرت اسهامات الاقتصاد السياسي أسلوبا جيدا لتطوير "نظرية الفعل الرشيد"،التي يمكن اعتبارها من أحسن الوسائل لتحليل وفهم السلوك السياسي[111].

2-اقتراب التبعية

---

[110]- Graeme Gill,Ibid, p14-15

[111]_ محمد ناصر عارف،الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة،مرجع سابق، ص 25.

لقد شكل اقتراب التبعية أحد الاقترابات البديلة لدراسة مواضيع التنمية والتخلف نظرا لعجز الاقترابات السلوكية والتنموية التي سادت منذ منتصف الستينات من القرن الماضي في تفسير ظاهرة التخلف؛بالاضافة الى عدم قدرة المنظور الماركسي في فهم وتفسير ما يحصل في الانظمة الرأسمالية، والمجتمعات التي استقلت حديثا.هذا وتعود الأصول الفكرية لاقتراب التبعية الى الفلسفة الماركسية،التي استقت منها ابعادها الاساسية المتمثلة في العناصر التالية: [112]

- أن تقسيم العمل في المجتمع هو الحقيقة الاجتماعية الأولى، وهو المحرك الاجتماعي الأساسي.
- أن النشاط السياسي لا يتم من خلال الأفراد،انما من خلال طبقات تدور حول محور تقسيم العمل وطبيعة الملكية.
- رفض الاثنية كمحدد اجتماعي أو متغير سياسي، ومن ثم رفض أي دور للقبيلة أو الجماعات الدينية والعرقية.

وتنطلق مدرسة التبعية من النظام العالمي كوحدة للتحليل،فالدولة لا تصلح كوحدة للتحليل والتفسير في ظل وضع دولي يتميز بهيمنة الاقتصاد العالمي الرأسمالي، ومن ثم فان النظر الى الحركة السياسية والتطورات داخل الدول الوطنية كنتائج واثار لحركية النظام الرأسمالي العالمي،بمعنى أن المحددات الخارجية التي تنبع من النظام الرأسمالي العالمي هي العنصر الأساسي لتفسير سلوك الدول (الوطنية)، على الصعيد الداخلي وكذلك الدولي؛ لذلك تسمى "نظرية النظام العالمي"، بحيث تفترض أنه لا يوجد سوى عالم واحد وسوق عالمية واحدة وتقسيم دولي موحد للعمل تسيطر عليه المراكز الرأسمالية العالمية، وأن أغلب الظواهر والعمليات التي يظن أنها تجري في اطارات قومية ووطنية تتأثر حقيقة بالتفاعلات على المستوى العالمي؛ يقول بول بران:" ان تاريخ مجتمعات العالم الثالث يرتبط بتاريخ العالم الرأسمالي، كما يذهب جوندر فران وسمير أمين والشتين ..الى أن هناك تطورا غير متكافئ يطبع العلاقة بين المراكز والاطراف، والنظام العالمي هو وحدة التحليل الاساسية، يسيطر على هذا النظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي والدولة ليست كذلك، بحيث انها تكونت في ظل النظام العالمي لذلك لا تعتبر فاعلا أساسيا[113].

فمما لا شك فيه أن دول الشمال تنتج تبعية من خلال لعبة تنافسها، وايضا نتيجة مفعول استراتيجيتها السياسية والدبلوماسية التي تؤدي بها الى عملية تقوم على تراكم القوة، فيما يتعدى ذلك تبرز علاقات التبعية ايضا من خلال تصادم قدرات هذه الدول بالدول النامية، فصيغة كلاغي Callaghy المطبقة على هذه الدول تبدو في غاية الدلالة، ذلك أنها تظهر هذه الدول بمثابة تنين أعرج، كما ان أبحاث غالتونغ Galtung نبهتنا بصورة واضحة الى هذا الواقع، المنطلق أساسا من فكرة أن الامبريالية لا يمكن تحقيق كامل قدراتها الا اذا حافظ الفاعلون الفرديون والجماعيون على بعض من نمط الانسجام من جهتي الحدود التي تفصل داخل النظام الدولي بين المركز والأطراف؛ هذا الانسجام يفترض انسجاما بين مصالح نخب المركز و نخب الأطراف،كما انه يفترض أن تكون النزاعات بين النخب وعامة الناس ذات حدة في الطرف أكثر منها في

[112] _ طاشمة بومدين،مرجع سابق، ص 169

[113] _ محمد شلبي،مرجع سابق، ص ص 192-193.

المركز،وأخيرا يقضي الانسجام بأن تكون مصالح شعوب المركز وشعوب الطرف مصالح تنازعية..فخلف هذه المعطيات البسيطة يمكن ملاحظة استراتيجية التعاون بين أمراء الجنوب وأمراء الشمال،وهي استراتيجية تقتضي أن تكون التبعية مجزية لأمراء الجنوب(اعادة انتاج)، وذلك بإجراء فصل وظيفي بين المجالات المجتمعية والمسرح السياسي الرسمي من أجل ادامة مشروع التبعية.[114]

ويرتكز اقتراب التبعية في بنيته التحليلية على أن الرأسمالية العالمية World Capitalism تتكون من أربع طبقات مترابطة فيما بينها على النحو التالي:[115]

- المركز الرأسمالي:تمثله الطبقات الرأسمالية في الولايات المتحدة وأروبا الغربية واليابان.
- محيط المركز: الطبقات التي تقع تحت الاستغلال في العالم الرأسمالي المتقدم.
- مركز المحيط:البرجوازية التابعة في أمريكا اللاتينية ولإفريقيا واسيا.
- محيط المحيط: الفلاحون في الريف والطبقات الدنيا في دول العالم الثالث.

والاقتصاد السياسي الرأسمالي يخلق ويبقي على عملية استخراجية اكراهية من شأنها استنزاف الموارد من المحيط الى المركز؛ فيصبح مقدرا للمحيط أن يظل على حالة التخلف،أو التنمية المشوهةDistorted Development ، هذه الحلقة المفرغة لا يمكن كسرها الا من خلال تغير جوهري في المحيط والمركز بإزالة الرأسمالية وادخال الاشتراكية ، وهكذا يشير اقتراب التبعية الى الثورة والاشتراكية كبدائل للنظام الرأسمالي العالمي.

3- علاقة الدولة بالمجتمع

والذي جاء به " جويل ميجدال"Joel Migdal بعد انتقاده للدراسات التي تناولت العالم الثالث وخصوصا عملية التغير فيه ، فقد انتقد نظريات التحديث والتنمية، والنظرية الماركسية،لافتقارها إلى تفسير علمي للعديد من ديناميات مجتمعات العالم الثالث ، بالاضافة الى تركيز النموذج التنموي على مدخلات النظام السياسي وعدم اعطاء اهتمام مساو للمخرجات السياسية،وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات؛وذلك انطلاقا من النظرة اللبيرالية التي ترى الدولة حكم بين الجماعات ليس أكثر،لذلك كان اقتراب الدولة_المجتمع يعد بمثابة محاولة تصحيح لهذه الرؤية من خلال التعرض للكيفية التي تمارس بها الدولة_في بعض الاوقات_ تاثيرا قويا على البنية الطبقية،صراع الجماعات والمصالح، كما تتأر بهم، وعليه أعاد هذا الاقتراب الدولة_مرة أخرى_ الى بؤرة الاهتمام بوصفها متغير مستقل، بعدما كانت حكما محايدا بين الجماعات(الرؤية اللبيرالية)،او جزءا من البناء الفوقي يتأثر ولا يؤثر طبقا (للماركسية).

أسس ميجدال هذا الاقتراب الذي أولى فيه اهتماما كبيرا للتغيير والنظام في الدولة. وفي دول العالم الثالث خصوصا، ذلك أن بحث الدور الذي تلعبه فعليا تلك الدول يتطلب اقترابا متشابكا للمحافظة على الأنواع الخاصة من النظام وعملية التغير في المجتمع ككل...إن تاريخ العلاقات بين تنظيم الدولة والتنظيمات الاجتماعية كان دائما و في الغالب محكوما بالمواجهة بين دولة تسعى إلى

---

[114]_ برتران بادي،**الدولة المستوردة غربنة النصاب السياسي**:ترجمة شوقي الدويهي(بيروت:دار الفرابي،2006)، ص ص 26-27

[115]_ طاشمة بومدين،مرجع سابق، ص 171.

فرض أنماطها ومعاييرها وتمرد التنظيمات الأخرى عليها، لقد كان الصراع على من يصنع القواعد ومن يفرض الحقوق الخاصة التي تحدد استخدام الممتلكات والموارد في المجتمع.
وتنعكس تنمية مستويات الضبط الاجتماعي للدولة في مقياس له ثلاثة مؤشرات كما يقول" جويل ميجدال" Joel Megdal: [116]
-الإذعان: حيث يتم الانقياد و الإذعان من قبل الشعب للدولة، وتلعب القوة دورا تقليديا في عملية الإخضاع.
-المشاركة: فقادة تنظيم الدولة يسعون إلى أكثر من الإذعان، فهم يحصلون على القوة أيضا من خلال تنظيم الشعب لأداء مهام خاصة في التكوينات المؤسسية لتنظيم الدولة، والمشاركة الفعلية في الأنشطة التي تحددها الدولة.
-الحصول على الشرعية: ذلك أن أعظم عامل قادر على تحديد قوة الدولة هو الشرعية، فهي أكثر شمولية من الإرغام والمشاركة. فهي اعتراف شعبي بأي نظام اجتماعي معين، وبالمقابل، فان التنظيمات الاجتماعية الأخرى تحاول مدافعة سيطرة الدولة وهيمنتها، ويسعون إلى تحقيق ضبط اجتماعي من خلال استخدام العملية ذاتها والمتمثلة في استخدام الإذعان، والمشاركة، والشرعية لحماية مناطقهم وتقويتها.[117]

ويقدم هذا الاقتراب برنامجا بحثيا من لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويعد مدخلا لتحليل ومقارنة النظم السياسي:

- تحت أي ظروف يختلف توزيع السيطرة الاجتماعية في بيئة صراعية معينة؟ وكيف يمكن تفسير الاختلافات في السيطرة الاجتماعية من مجتمع لآخر؟.
- هل نستطيع التعميم فيما يتعلق بتأثير القوى العابرة للقوميات في توزيع السيطرة الاجتماعية أو التحكم الاجتماعي؟ وكيف تؤثر هذه القوى على الدور الذي تلعبه المؤسسات المحلية للحفاظ على نظام معين أو تحقيق تغير اجتماعي؟.
- كيف تتأثر أنماط النظم السياسية سواء الديمقراطية أو السلطوية بتوزيع السيطرة أو الضبط الاجتماعي؟.
- متى تمارس المنظمات الاجتماعية الضبط الاجتماعي الفعال أو المؤثر الى جانب الدولة؟ وكيف تؤثر قدرة الدولة في الموضوعات المختلفة؟.[118]

لقد لاحظ جويل ميجدال أن أنماط الضبط الاجتماعي تختلف عبر المجتمعات؛ ففي الدول المتقدمة تتميز بارتفاع مقدار الضبط (أي أعلى تمركزا وانتشار)، حيث أن المستوى الكلي للضبط الاجتماعي يكون عاليا في هذه المجتمعات،كما يتمركز الضبط الاجتماعي في قمة هرم الدولة، بينما في الضبط الاجتماعي الاخر ينتشر عبر مختلف المنظمات الاجتماعية المستقلة بشكل ملائم،وهذه الانماط تختلف عن أنماط المجتمعات الضعيفة، حيث يكون المستوى الكلي للضبط

---

[116]- محمد شلبي،المرجع السابق ،ص ص 218،219 نقلا. عن:
Joel.S.Migdal ,**Strong societies and Week State**,(New Jersey- Princeton University Press,1988),pp 50-51

[117]-Daniel Lambach **, State in Society:Joel Migdal and the limits of state authority**, Paper for presentation at the conference "Political Concepts Beyond the Nation State, University of Copenhagen, Department of Political Science Copenhagen, 27-30 October 2004,p 5.

[118]- محمد نصر عارف،الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة،مرجع سابق، ص 29.

الاجتماعي متدنيا؛ وقد قدم مصفوفة يبرز فيها صور توزيع الضبط الاجتماعي بين الدولة والمجتمع كما هو موضح في شكل رقم06:

	الدولة	
	قوي	ضعيف
قوي	-	منتشر سيراليون
المجتمع	هرمي	فوضوي (الصين1939/1945)(المكسيك1910/1920)
ضعيف	(فرنسا/اسرائيل)	

المصدر: محمد شلبي،المنهجية في التحليل السياسي(الجزائر:دار هومة، ط5، 2007)، ص 121.

لقد استخلص جويل ميجدال Joel.S.Migdal من هذا الاقتراب نموذج رباعي يقوم على معياري القوة والضعف في كل من المجتمع والدولة، فيكون هناك الانماط التالية: [119]

- نمط دولة قوية ومجتمع قوي؛ وهو نموذج غير قائم_فعلا_ في الواقع الراهن.
- نمط دولة قوية ومجتمع ضعيف، وهذه الحالة أطلق عليها النموذج الهرمي، وينطبق على كل من فرنسا والكيان الصهيوني في فلسطين.
- نمط دولة ضعيفة ومجتمع قوي، هذه الحالة تسمى النموذج المشتت تنطبق على دولة سيراليون.
- نمط دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف، وهذه حالة النموذج الفوضوي، تنطبق على الصين والمكسيك كما هو موضح في الشكل السابق، والصومال فيما بعد الحرب الاهلية.

[119]-Joel Migdal,**Strong Societies and Weak State: State_Sositey Relation and State Capabilities in the Third World** (New jersey: Princeton university press ,1988).p 35

المحور السابع: العمليات السياسية

أولا_ الثقافة السياسية

1_ مفهوم الثقافة السياسية

قبل الحديث عن الثقافة السياسية من المهم فهم معنى الثقافة كمدخل لإستيعاب معنى الثقافة السياسية؛حيث عرفت على انها وحدة متكاملة من المعلومات والأفكار والمعتقدات وطرق التفكير والتعبير،وطرف كسب الرزق وتربية الأطفال وغيرها من الظواهر،والتي تنتقل من جيل لآخر ،ويكتسبها الأفراد عبر الاتصال والتفاعل الإجتماعي لا عبر الوراثة البيولوجية.ولكل ثقافة جانبان؛ جانب مادي متعلق بما ينتجه عقل الجماعة من أشياء ملموسة(البناء،الملابس،الأطعمة)،وجانب معنوي متعلق (بالمعارف والفنون والقيم) [120].

بينما يقصد بالثقافة السياسية الأعراف والمعايير ورؤى العالم وأساليب الحياة في مجتمع ما، بالإضافة إلى جوانب الثقافة الرفيعة، أي أنها تنطوي على مجموعة من القيم، والمعتقدات، والعواطف السياسية المسيطرة في أمة، وفي وقت معين، وحيث إن التصورات تنبعث منها، كما أنها تتحكم في الإتجاهات، وتنظم صيغ إلتزام الأفراد، فهي إذا عنصر كبير في العمل السياسي، إذ تنظم التبادل السياسي، وتهيمن على نماذج المساهمة والإتصال في الحياة العامة، كما تعني أيضا واجبات الأشخاص الذين يمثلون الدولة.[121] ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم و إتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية،وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه،ويشكل الأفراد قناعاتهم بخصوص طبيعة مؤسسات النظام الرسمية وغير الرسمية التي تحدد بشكل أو بآخر مكانتهم كمواطنين[122] .

هذه التوجهات إتجاه النظام السياسي يمكن أن تأخذ ثلاثة أشكال كما يقول غابريال ألموند وسيدني فيربا Gabriel Almond and Sidney Verba هي: [123]

_ **التوجهات المعرفية؛** تخص الجانب الإدراكي للفرد، ومدى إيمان الفرد بأدوار النظام السياسي وشاغلي هذه الأدوار، والتي تتمظهر على مستوى التوازن الموجود بين المدخلات والمخرجات.

_ **التوجهات العاطفية؛** وتتمثل في مشاعر الرضى والرفض لدى الأفراد إتجاه النظام السياسي،والتي يحدد طبيعتها مستوى أداء وفعالية هذا النظام .

_ **التوجهات التقييمية؛**وتتضمن الآراء والأحكام الفردية على القضايا السياسية،والتي تكون مزيج من قيم معيارية و معايير ذاتية تحددها المعلومات والمشاعر التي يكملها كل فرد.

وتشمل هذه التوجهات ثلاثة أبعاد؛أولها متعلقة بالنظام السياسي العام بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية، والثانية مرتبطة ببعض الوظائف الخاصة والبنى داخل النظام كالسلطة التشريعية والجهاز البيروقراطي،وثالثها متعلق بشاغلي الوظائف كالمشرعين ، ورابعها له علاقة بالسياسة العامة من حيث إتخاذ القرار وتنفيذه.

---

[120] - محسن جابر،الثقافة السياسية واثرها على النظام السياسي،مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية،ع7، الجامعة الاسمرية الاسلامية ليبيا،2016، ص 307.

[121]- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 225.

[122]- ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص114.

[123] -Tommaso Pavone, Political Culture and Democratic Homeostasis:A Critical Review of Gabriel Almond and Sidney Verba's The Civic Culture, Princeton University, 2014,p1

فالثقافة السياسية إذن في المحصلة تتضمن توجهات الفرد نحو النظام السياسي؛ وهي من يحدد كيفية تفاعله معه سلبا أو إيجابا؛وتشمل أيضا نظرة الفرد إلى إختلاف الآراء، وإلى أنماط الصراع أو التنافس بين الأحزاب، ومجمل القوى التي تحرك الحياة السياسية وغير ذلك.كما تظهر طبيعة توجهاته نحو النشاط السياسي؛ فهي من يعطي لنا مفهومه و نظرته للسياسة في حد ذاتها، وفي إسهامه بها، وكيف يمكن أن يؤثر وضعه الإجتماعي، الإقتصادي في تشكيل آرائه ومواقفه السياسية[124].

تنطوي الثقافة السياسة على موقف الأفراد من المؤسسات السياسية المكونة للنظام السياسي أو بتعبير آخر، إنها تتعلق بنظرة أو كيفية تقييم هؤلاء الأفراد للمؤسسات السياسية القائمة؛ ومن هنا ينجم التأثير الذي تتركه الثقافة السياسية على علاقة الأفراد والجماعات بالعملية السياسية، ففي الثقافة السياسية تتحدد طبيعة علاقة النظام السياسي بالقوى الإجتماعية ومن ثم فإن المشاركة السياسية للأفراد والجماعات، كتعبير عن علاقة التفاعل بينهم وبين النظام السياسي والمكرسة في إطار بنية سياسية معينة، تتحدد بطبيعة الثقافة السياسية المقابلة لهذه البنية[125].

والحديث عن الثقافة السياسية بهذا المعنى لا يعني أنها تكون واحدة مشتركة بين جميع السكان المنتمين إلى النظام، فالواقع يثبت أنه قد يبلغ هذا الإتفاق في التوجهات درجة مهمة،كما قد تظهر إختلافات في التوجهات حسب مستوى التعليم، والإنتماء العرقي،والموقع الجغرافي،والمكانة الإقتصادية والإجتماعية،وحتى الإيمان الديني،و عندما تتكون في المجتمع مجموعة خاصة من السمات السياسية قابلة للتميز عن غيرها داخل النظام هنا يمكن الحديث عن ثقافة سياسية فرعية[126].

2_ مقومات الثقافة السياسية وأنواعها

أ_ مقومات الثقافة السياسية

تتكون الثقافة السياسية بحسب غابريال ألموند وسيدني فيربا كما رأينا سابقا من عناصر إدراكية وعناصر عاطفية وعناصر تقييمية؛ بمعنى أن الثقافة السياسية هي في وقت واحد كل ما نعرف،وكل ما نشعر، وكل ما نعتقد بشأن السياسة؛ إن العناصر الإداركية تفيد كل ما نعرفه أو نعتقده عن المؤسسات والأحزاب،أما العناصر العاطفية فتتكون من مشاعر الأفراد إتجاه مؤسسات النظام،والتي تتراوح بين الإنجذاب أو الإشمئزاز،و الإعجاب والإحتقار،أما العناصر التقييمية فتتألف من القيم والمعتقدات والمثل العليا،والإيديولوجيات التي تؤثر بدون شك على السلوك السياسي[127].

فالمرجعية هنا مرتبطة بالإطار الفكري الفلسفي المتكامل،وهي إن شئنا القول المرجع الأساسي للعمل السياسي،فهو يفسر التاريخ،ويحدد الأهداف،ويبرر المواقف والممارسات،ويكسب النظام الشرعية؛ فغالبا ما يتحقق الإستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على مرجعية النظام ووجود

---

[124]- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 225.

[125]- حسين علوان، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي(بيروت:مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط1، 2009)، ص ص.15-16.

[126]- محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص 204

[127]- ثامر كامل محمد الحزرجي،مرجع سابق، ص ص 98_99.

قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم،وعندما يحدث الإختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية تبدأ الأزمات.[128] لهذا إقترح إيستون على أي نظام سياسي يرغب في تحقيق الإستقرار أن يقوم بتخصيص القيم وإقناع أغلب أعضاء المجتمع بها، والإلتزام معهم بإعتباره متغير مهم في الحياة السياسية.[129]ومن أمثلة المرجعيات الديمقراطية،والإشتراكية،والرأسمالية والعلمانية.. الخ.

فضلا عن ذلك هناك إتجاه في التحليل يحصر الثقافة السياسية فقط على التوجهات نحو النظام السياسي؛ فكل نظام سياسي يعمل على خلق درجة عالية من التأييد الكامن أو غير المحدد Diffuse Support وغير المرتبط بإشباع وتحقيق مطالب معينة، وهذا الرصيد من التأييد مرتبط ببناء ثقافة سياسية محورها خلق شعور بالوطنية والولاء للسلطات و الدستور والوطن بين أفراد المجتمع[130]. فالثقافة السياسية تعبر عن نفسها في التفكير اليومي للناس ونشاطهم وهم يمارسون أعمالهم في الحياة المدنية،تماما كما تعبر عن معتقداتهم ومشاعرهم في الجوانب الأخرى (السياسية) ،فالمحكومين ينظرون إلى ممارساتهم وإلى علاقاتهم الإجتماعية نظرة متعددة،ويمنحونها دلالات ليست بالضرورة دلالات الحكام، وهذا ما يمكن أن يساعدنا في تفسير ممارسات السيطرة المعقدة،وعدم إعتبار التقبل والصمت والمشاركة على أنها إمتثال وخضوع، وعدم فهم المطاوعة على أنها موافقة، وهكذا يمكن تناول الشرعية من خلال ما يقوله الفاعلون صراحة،ولكن أيضا من خلال ما يصدر عنهم خلافا لما يقولون.[131]

ب_ أنواع الثقافة السياسية

مفهوم الثقافة السياسية هو قديم قدم تحليل السياسة نفسها؛ كتب أرسطو عن "حالة عقلية" يمكن أن تلهم إما للتغيير السياسي أو الإستقرار ؛بينما ركز ميكافيلي على دور القيم والمشاعر والهوية والإلتزام، لكن الفهم المعاصر للتنشئة السياسية تأثر بأعمال غابرييل ألموند وسيدني فيربا بشكل فريد في كتابهما الثقافة المدنية The Civic Culture سنة (1963)؛دراسة ألموند وفيربا هي انعكاس لهيمنة المناهج السلوكية والوظيفية في فترة ما بعد الحرب، لأنها رد فعل ضد النموذج المؤسسي القانوني الذي كان سائدا منذ نهاية القرن التاسع عشر،كما أن بعض الأحداث التاريخية كانت مهمة أيضًا في تعزيز الوعي بالاهتمام الخاص بالثقافة السياسية كموضوع بحث؛ على سبيل المثال : إنهيار الأنظمة الدستورية في ألمانيا وإيطاليا ،وقد شرع ألموند وفيربا في توضيح مفهوم الثقافة السياسية تجريبياً،عبر استطلاعات العينة التي طبقت في خمسة بلدان ديمقراطية: الولايات المتحدة ،المكسيك وبريطانيا العظمى وألمانيا وإيطاليا، أين توصل الباحثين الى تحديد ثلاثة أنواع مختلفة من الثقافة السياسية ، يمكن على أساسها تصنيف الأنظمة السياسية،وتم بناء نظرية "الأسس الثقافية للديمقراطية المستقرة"[132].

لقد ظل مفهوم الثقافة السياسية موضع جدل ونقاش بين علماء السياسة،وضمن هذا السياق يذكر سيدني فيربا قائلا: " نحن نعرف أن علماء الأنثربولوجيا يستخدمون عبارة ثقافة بطرف

---

[128]- ناجي عبد النور،مرجع سابق،ص 115.

[129]_ John.T.Ishiyama,Marijke Breuning,21 st century Political Science, University of North Texas,2010, p373

[130]- محمد زاهي بشير المغيربي،إتجاهات جديدة في السياسة المقارنة،مرجع سابق، ص16.

[131]- بياتريس هيبو،مرجع سابق،ص 30.

[132].- Filipe Carreira Da Silva, Terry N. Clark, Political Culture, The International Encyclopedia of Political Communication, 2015,p p 1_2.

مختلفة،وإننا عندما ندخلها الى قاموس علم الإجتماع السياسي فإننا نجازف بأن نجلب إليه كل جوانب الغموض،ولكن نجلب أيضا مزاياها".

وإذا كان مفهوم الثقافة السياسية حديث النشأة فإن جذوره تمتد إلى فلاسفة الإغريق الذين كانو يطرحون مفهوم" الفضيلة المدنية" بمعنى التمسك بالقيم؛ ويعود الفضل في ظهور المفهوم أساسا الى المدرسة السلوكية مع أعمال غابريال ألموند وسيدني فيربا.[133]

لقد حدد غابريال الموند وفيربا ثلاثة أنماط مثالية من الثقافة السياسية هي:

_ **الثقافة السياسية المغلقة**: The parochial culture و تكون سائدة عندما يكون الأفراد غير مسيسين ولا يبالون بسياسات الحكومة، ولا يرون انفسهم منخرطين في العملية السياسية.[134]

_ **الثقافة السياسية الرعوية**: The subject culture ضمن هذا النوع من الثقافة الأفراد مهتمون بمخرجات سياسة النظام، لكنهم يفتقرون الى التوجيه للمشاركة في مدخلاته ،فهم يتكيفون معها،فالأفراد لا يستوعبون الطرق التي تمكنهم من التأثير في النظام السياسي،كما تظل صورتهم عن أنفسهم كمواطنين نشطين غامضة ومحدودة،كالتركيز على مقابلة ممثل السلطة على المستوى المحلي.[135]

_ **الثقافة السياسية المشاركة:** The participant culture والتي تتميز بإهتمام الأفراد بكل العملية السياسية،فهم مبالون بالحكومة، والمراحل التي تمر عليها المدخلات والمخرجات الحكومية،ويتبنون رؤية مشاركتية كمواطنين، هم يدركون جيدا أنه بإستطاعتهم التعبير عن تفضيلاتهم عبر جماعات المصالح والأحزاب السياسية،عن طريق إدلائهم بأصواتهم في الإنتخابات لمرشحيهم المفضلين،أو عبر نشاطات سياسية أخرى[136].

وتجدر الإشارة إلى أن الأنواع الثلاثة المذكورة من الثقافة السياسية تنسجم مع بنى سياسية معينة؛ فالنوع الأول يتلائم مع بنية تقليدية لا ممركزة،وتتلائم ثقافة الخضوع مع بنية سلطوية ممركزة، أما النوع الأخيرة المتعلق بثقافة المساهمة فتتناسب مع بنية سياسية ديمقراطية؛ ومن ثم فإن التلاؤم بين نوعية الثقافة وبين طبيعة النسق هو الذي يحدد درجة إستقرار النظام السياسي؛ وهي أنواع لا تحضر بشكل خالص،وإنما هي متداخلة فيما بينها.[137] فقد يستمر نظام سياسي فاقد للشرعية بشرط أن يؤسس لثقافة سياسية من نفس مصدر شرعيته (التقليدي).

ويمكن عموما التمييز بين الثقافة السياسية المشاركة والثقافة السياسية التابعة من خلال مقارنة طبيعة الإدراك والإحساس والتقييم كما يوضح الشكل الاتي:

---

[133]- ثامر كامل محمد الحزرجي،مرجع سابق،ص 95.

[134]_Russell J. Dalton and Christian Welzel,The Civic Culture Transformed, Cambridge University Press,2014,p p 3.

[135] - محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص207.

[136]_ Russell J. Dalton and Christian Welzel, op. cit,p 4.

[137] - ثامر كامل محمد الحزرجي،مرجع سابق،ص 102.

الثقافة السياسية المشاركة	الثقافة السياسية التابعة
الإيمان بالحرية المسؤولة على التأثير السياسي	إفتقاد حرية التأثير السياسي
الإيمان بالمساواة	التمييز بين الأفراد
الثقة في السلطة الحاكمة	التشكيك في السلطة الحاكمة
التسامح وقبول الاخر	عدم قبول الآخرين
الإنصياع لسلطات الدولة بقناعة	الإنصياع نابع من الخوف
الانصياع للإجراءات الديمقراطية	لا توجد إنتخابات أو عمل ديمقراطي
وعي سياسي بالمشاركة السياسية	ضعف الميل إلى المشاركة في الحياة العامة
التشديد على إحترام حقوق الأقليات والجماعة	عدم الإهتمام بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات

المصدر: محسن جابر،الثقافة السياسية واثرها على النظام السياسي،مجلة العلوم الإقتصادية والسياسية،ع7، الجامعة الأسمرية الإسلامية ليبيا،2016، ص 317.

3_ تأثير الثقافة السياسية على النظام السياسي

إن أي نظام سياسي يحتاج الى وجود ثقافة سياسية تغذيه و تسمح باعادة انتاجه، فالحكم الفردي تناسبه ثقافة سياسية متمركزة حول الخوف من السلطة والإذعان لها، وضعف الميل الى المشاركة، وعدم الاهتمام بكرامة الإنسان،مع عدم السماح لظهور المعارضة،أما الحكم الديمقراطي فيتطلب ثقافة تؤمن بحقوق الانسان و اعتبار كرامته غير قابلة للمس حتى من السلطة ذاتها، كما يشترط لاستمرار هذا النظام توفر مناخ اجتماعي تسوده الثقة والتعاون، مع السماح للمعارضة بالنشاط تحت قواعد واضحة[138].

فنمط الثقافة السياسية السائدة هي من يحدد علاقة النظام السياسي بالقوى الإجتماعية وتنظيماته المكرسة في بنية سياسية معينة،ومن غير الممكن اقامة بنية سياسية خارج الإطار الثقافي السائد في المجتمع؛ ومن هذه الزاوية يمكن التمييز بين الثقافة السياسية المشاركة والثقافة السياسية التابعة،ومعيار التفرقة بين النمطين يحيلنا إلى وضعية المواطنة في هذا المجتمع أو ذاك،وتأثيرهم في البنية السياسية[139]ويتمظهر ذلك من خلال السلوك الانتخابي الذي يعتبر أحد

[138] - ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص ص 116_117.
[139] - أحمد شكري الصبيحي،مرجع سابق، ص 226.

العناصر الأساسية للنظام،فالثقافة السياسية تحدد السلوك السياسي للفرد من حيث نضجها، ففي ظل الثقافة السياسية الهامشية التي تسود الجماعات القبلية والمناطق المنعزلة يفتقد المواطن للوعي السياسي مما قد يختار الإمتناع عن التصويت،وفي ظل الثقافة السياسية الخاضعة،فالسلوك الإنتخابي إما يكون عقلانيا عشوائيا نتيجة لحالة من اليأس في عدم القدرة على التأثير،أو تصويتا إكراهيا نتيجة لخضوع المواطن للنظام،وللسبب ذاته قد يتخذ شكل الإمتناع العقلاني بكل أشكاله،أما المجتمعات التي تنتشر فيها ثقافة المشاركة فإن السلوك يكون فيها عقلانيا.[140]

وهي ما سماه غابريال ألموند Gabriel A. Almond وبينغام باول G. Bingham Powell بالعلمانية الثقافية التي صنفا على أساسها الأنظمة السياسية،أين يصبح الأفراد داخل المجتمع أكثر قدرة على تحكيم العقل والمنطق العقلاني في نشاطهم السياسي؛فالعلمانية الثقافية تسمح ببروز أسلوب جديد للحياة السياسية قوامه ميزتان: [141]

_ خصوصية الصراع: حيث يصبح التنافس السياسي متمحورا حول مواضيع محددة، ومركزا على الوسائل التي توصله اليها.

_براغماتية الصراع: هنا يصبح الصراع بين الفاعلين السياسيين خاضعا لقواعد المساومة والتوافق والتسوية،وليس على أساس التصلب الإيديولوجي أو الديني.

غير أن هذه الثقافة السياسية النابعة عن إيديولوجية معينة قد تواجه ثقافات سياسية مضادة، هذه الثقافات التي قد تنبعث من قوى أخرى خارج السلطة أو إيديولوجيات مغايرة أو منافسة لإيديولوجية للنظام،أو ربما هيئات إجتماعية مختلفة تتمسك بثقافات فرعية،والسؤال هنا : كيف يمكن إحكام سيطرة النظام السياسي عبر الصراعات الثقافية وخلالها؟

وهنا يذهب الدكتور صادق الأسود إلى القول بإمكانية تصور إحتمالين؛أولهما أن تستخدم قوى النظام السياسي بفرض ثقافة وطنية رسمية(عبر القسر)،أو اللجوء إلى إستخدام الجهاز الإيديولوجي.[142] إنه عنف أيضا كالأول لكنه عنف مخملي رمزي،حتى أنه قد لا يتم ملاحظته.

حين يعجز النظام السياسي عن تجديد شرعيته من طريق مراكمة الإنجازات وتقديم الأجوبة السياسية عن مشكلات المجتمع،وحين تدخل شرعيته طور أزمتها،يعود للإيديولوجيا أمر إعادة إنتاجها،غير أن إعادة إنتاج الشرعية(وما يصاحبها من تشكيل للثقافة السياسية) وإن أمكنها أن تستمر لها تاريخ صلاحية[143] .

ثانيا_التنشئة السياسية

تعتبر تجارب الحياة المبكرة بشكل عام بمثابة الخلفية التي تحدد شكل المواقف السياسية؛ على سبيل المثال (القيم السياسية والهوية) ، والمشاركة السياسية ، المصلحة السياسية و الفعالية السياسية)؛ والسلوكيات السياسية، في نهاية المطاف سواء تعلق الأمر بالأشكال التقليدية أو الأشكال غير التقليدية للمشاركة السياسية؛ يعتقد البعض أن فئة الشباب لم يصلوا بعد إلى تحديد مواقفهم السياسية،وبالتالي يسهل عليهم التأثر بالعوامل الخارجية، ومع ذلك لا يوجد إتفاق اليوم

---

[140] - ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص ص 116_117.

[141] - محمد الرضواني،التنمية السياسية في المغرب،مرجع سابق، ص10.

[142] - ثامر كامل محمد الحزرجي،مرجع سابق،ص 100.

[143] - عبد الاله بلقزيز،الدولة والسلطة والشرعية،مرجع سابق،ص ص70_71.

حول مدى إستمرار هذه التنشئة السياسية (التي هي جزء من التنشئة الإجتماعية المبكرة)؛يجادل البعض على مرونة وتغير هذه القيم، بناءً على أن هذه القيم يتم تحديثها إنطلاقا من تفضيلاتهم وسلوكهم وخبراتهم الحياتية،بينما يجادل آخرون بأن التوجهات الأساسية التي قد إكتسبها الفرد في وقت مبكر تميل إلى أن تكون دائمة ومستمرة[144] .وهو ما يجعلنا هنا نبحث في مفهوم التنشئة السياسية وتاريخه والوظائف التي يساعد في بلورتها؛ وكذا طبيعة الفواعل الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في بلورته كأحد العمليات السياسية الرئيسية.

1_مفهوم التنشئة السياسية

ترتبط التنشئة السياسية بمفهوم أعم هو التنشئة الإجتماعية،والتي يمكن تعريفها بأنها :" تلك العملية التي يتعلم بها الأطفال أو الأعضاء المستجدون في المجتمع أساليب الحياة في مجتمعهم؛ وتهم نقل القيم والمعايير والأدوار والسلوكيات الإجتماعية المكونة للثقافة التي ولد فيها الطفل،أو التي يعيش فيها وأكتسبها، وبالتالي تلعب دورا مهما في نقل الثقافة من جيل الى آخر[145] .بينما يتم الحديث عن التنشئة السياسية كعملية فوضوية ، ومراوغة من بعض النواحي بإعتباره مفهوم يفسر على نطاق واسع ،فالتنشئة السياسية هي نقل الثقافة السياسية إلى الأجيال الجديدة من المواطنين في مجتمع معين كما يقول ألموند وفيربا (Almond and Verba)؛ إنه نتاج تشابك مجموعة من الظواهر على المستوى الكلي و الجزئي؛و السؤال الأساسي الذي يقوم عليه المستوى الكلي في أبحاث التنشئة السياسية هو: كيف تنقل الأنظمة السياسية القيم والمواقف والمعتقدات والآراء والسلوكيات للجمهور؟، بينما تتساءل دراسات المستوى الجزئي حول: كيف ولماذا يصبح الناس مواطنين؟.[146]

توصف التنشئة السياسية بأنها "العملية التي من خلالها الناس يكتسبون توجهات ثابتة نسبيًا تجاه السياسة بشكل عام ونحو سياسة أنظمتهم السياسية، إنها عملية تعلم غير رسمية إلى حد كبير، كنتيجة حتمية لتفاعل الأفراد طوال حياتهم مع الآباء والعائلة والأصدقاء والجيران والأقران والزملاء ..الخ. [147] لقد تعددت تعريفات مفهوم التنشئة السياسية بقدر من تناولوه بالدراسة؛وإنطلاقا من حقيقة أن التنشئة السياسية تمثل العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي والتي تقرر طبيعة تعاطيه مع الظاهرة السياسية؛ وهنا يمكن التمييز بين إتجاهين: [148]

_ **الإتجاه الاول؛** وهو الأكثر شيوعا،والذي ينظر إلى التنشئة السياسية كعملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة من القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع، بما يضمن بقاءها وإستمرارها عبر الزمن؛ وهو بهذا المعنى يرتكز على عملية تعلم الفرد لمعايير إجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة، بالشكل الذي يجعل الفرد يتعايش معها سلوكيا.

---

[144] - Anja Neundorf ,Kaat Smets, Political Socialization and the Making of Citizens, Oxford University Press, 2015,p2

[145] -محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسةمرجع سابق، ص183.

[146] - Diana Owen, Political Socialization in the Twenty-first Century:Recommendations for Researchers, Paper presented for presentation at "The Future of Civic Education in the 21st Century", Washington, September 21-26, 2008,p3.

[147] - Anja Neundorf ,Kaat Smets, op. cit.p2.

[148] - ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص 123.

_ **الإتجاه الثاني؛** يرى بأن عملية التنشئة السياسية عملية يكتسب من خلالها المرء تدريجيا هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مصالحه بالطريقة التي يراها مناسبة له؛ فالتركيز هنا لا ينصب على الإستمرارية والتوافق ولكن على التغيير والإختلاف.

وهو إتجاه مرتبط بحاجة الأنظمة السياسية أحيانا لتعديل أو تغيير نمط الثقافة السياسية داخل مجتمعاتها، وذلك تماشيا و نوعية الشرعية التي تستند إليها؛ فإستمرار وديمومة الأنظمة غالبا ما يحدده هذا التجديد.

ولكون التنشئة السياسية تستمر خلال مرحلة طويلة من عمر الفرد،فإنه لا يمكن إعتبارها مجرد تعلم سلبي،أو مجرد حشو قسري للقيم والمعايير السياسية في ذهن الأفراد؛وتجهيزهم بثقافة سياسية محددة، فالعملية معقدة تتداخل فيها العوامل البيولوجية والنفسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وتساهم فيها مؤسسات وفواعل مختلفة، وهذا من خلال عمليات التفاعل والتجارب الشخصية للفرد مع هذه المؤسسات[149].كالمدارس والمساجد وجماعات الأقران..الخ

فالتنشئة السياسية يمكن إعتبارها كوظيفة للنظام السياسي وإحدى عملياته التي يترتب عنها مجموعة من النتائج المؤثرة في أدائه، فالتنشئة هي وسيلة لدعم وتأييد النظام السياسي؛ فهي عملية يتم من خلالها خلق قيم ومعارف مناسبة لدى المواطنين إتجاه نظام سياسي معين، على إعتبار أن التأييد ضروري لإستمرارية أي نظام سياسي معين[150].خاصة النوع الثاني من التأييد الذي تحدث عنه غابريال ألموند وهو "التأييد الدائم".

ومهما إختلفت التعاريف ووجهات النظر بشأن مفهوم التنشئة السياسية فإن هذا المفهوم ينطوي على : [151]

_ أن التنشئة السياسية هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية، ولقيم و إتجاهات إجتماعية ذات دلالات سياسية.

_ أن التنشئة السياسية هي عملية مستمرة؛ بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طيلة حياته منذ الطفولة وحتى الشيخوخة.

_ أن التنشئة السياسية تلعب أدوارا رئيسية ثلاثا تتمثل في؛ نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، خلق الثقافة السياسية ثم تغيير الثقافة السياسية.

2_ وظائف التنشئة السياسية

تلعب التنشئة السياسية أدوارا رئيسية لعل أهمها؛

_توسيع المشاركة السياسية:

فلكي يشارك المواطن في السياسة فلا بد أن يكون لديه قدر من الفهم والمعرفة بنظامهم السياسي_المؤسسات الرسمية،الأحداث التاريخية،النظام الإنتخابي،الشخصيات السياسية والخلفية الإجتماعية؛ ولكي يشاركوا في السياسة أيضا ينبغي بأن يؤمنوا بأن السياسة مهمة للحد الذي يخصصوا لها وقتهم،فهي مهمة على سبيل المثال: لدرجة أن اثنين من ثلاثة مواطنين في النمسا

---

149 - محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسةمرجع سابق، ص 185.

150 - ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص 111.

151 - ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص 124.

،هولندا والنرويج يبدون إهتماما بالسياسة مقارنة بأقل من واحد من كل ثلاثة في مجتمعات العالم الثالث.[152] فالتنشئة في ظل أنظمة سلطوية يجعل الأفراد أكثر سلبية وعزلة، بينما يتحرر الافراد في ظل الأنظمة المفتوحة التي تشجع الحوار والمشاركة.

_من الثقافة الفرعية إلى التنشئة السياسية:

نظرا لأن شاغلي المراكز السياسية ينحدرون غالبا من ثقافات فرعية مختلفة؛ وهو ما يطرح الحاجة إلى بناء نمط مشترك من التفكير لتحقيق التماثل والإنسجام داخل مؤسسات الدولة،وهذه مهمة التنشئة السياسية،رغم أن رواسب التنشئة المبكرة في الجماعات الأولية قد يستمر تأثيرها على هؤولاء الأفراد حتى بعد تقلدهم لأي منصب سياسي،فحياة الفرد داخل الهياكل الأساسية للمجموعات الأولية تزوده بإتجاهات معينة،وحينما تكون هذه الهياكل ضعيفة مثل حال الدول المتخلفة، فإن التنشئة المبكرة لن تفيد في إضفاء الحيوية على النظام السياسي،وهنا قد تتضح أهمية التجنيد الإنتقائي[153]، و الحاجة لعمليات التأهيل السياسي.

_بناء الجماعة السياسية:

فالإجتماع السياسي ليس المقصود منه مجموع الممارسات التي يتيحها حقل سياسي معين للعناصر المكونة له، وطبيعة الأدوار والقيم التي يخلقها من أجل تنظيم هذه الممارسات بما يحقق الأهداف التي يضعها المجتمع لنفسه،ولكن المقصود،أكثر من ذلك، الفعل السياسي بما هو مبدأ مؤسس لكل إجتماع مدني،والذي تستمد منه كل سياسة بنيتها،غايتها،ووسائلها،وقيمها الأولى، وهو ما يجعل من حشد عام من الناس تجمعا ذات معنى،أي متكافلا متضامنا ومكونا لوحدة في الوعي والإرادة والشعور والهدف؛وليس موضوع الإجتماع السياسي الحقيقي الا أن تكون هذه القرابة النوعية التي تجعل الناس،أفراد وجماعات يتجاوزون ذواتهم الخاصة،قراباتهم الجزئية والطبيعة الموروثة،أي غير المختارة وغير المفكر بها، ويندمجون في وحدة نسميها جماعة وطنية.[154] فليست الدولة شيئا آخر غير المجتمع منظما،إنها فوق ذلك _وقبله_ فكرة عليا تستنبطها الجماعة الوطنية التي تقوم على أرض،وتمارس سيادتها عليها بوصفها ملكا خاصا جماعيا مستقلا،يتولد عن ذلك شعور جمعي بالتميز عن الجماعات السياسية الأخرى.[155]ولا شيء غير التنشئة السياسية من يؤسس الولاء لهذه الجماعة السياسية ويمنع تفككها.

_ تحقيق الإستقرار السياسي:

الدراسات التي تناولت ظاهرة الإستقرار السياسي كما فعلت(المدرسة النظمية)، تجعلنا نفهم أن عملية الإستقرار السياسي ماهي إلا قدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لإستيعاب الصراعات داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه، وقدرته على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح[156].وهذا لن يكون إلا عبر التحكم وتنظيم التدفقات أثناء التبادلات السياسية(التغيير)، بالشكل الذي يمنع حدوث تغيير جذري في البنية السياسية من جهة، ويضمن

---

[152]- كينيث نيوتن،أسس السياسة المقارنة،ترجمة: عبد الله بن جمعان(السعودية:دار جامعة الملك سعود للنشر،2014)،ص258.

[153]- عمر حمد عقيلة البرعصي، واخرون،مرجع سابق، ص124.

[154]- برهان غليون،مرجع سابق، ص 144

[155]- عبد الاله بلقزيز،الجماعة السياسية والمواطنة،مرجع سابق، ص51.

[156]_ عبد الحميد محمد علي زوم،أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا في تنميتها،مجلة الاسلام في اسيا،المجلد 10،ع2،ديسمبر،2013، ص 43 .

إستمرارية النظام لأطول مدة ممكنة، ويخلق بالمقابل نمطا من السلوك متفق عليه ضمنيا(العرف)، قبل أن يكون مقننا(القانون).

ويتوقف ذلك على تأدية أبنية النظام لوظيفة التنشئة السياسية، فهي من يعمق إحترام قواعد الدستور والنظام العام وزيادة حماسهم للإنخراط في العملية السياسية؛ ويرى إيستون هنا أن التنشئة السياسية لها بعدان يؤسسان لإستمرار النظام: [157]

_ البعد الأول؛ البعد الرأسي ويتحدد مضمونه في عمل الجيل الحالي على نقل ثقافته للجيل اللاحق.

_ البعد الثاني؛ البعد الأفقي والذي يتحدد مضمونه في وجود إتساق بين قيم وسلوكيات الجيل السائد، بما يضمن للبناء السياسي مستوى معين من الترابط.

3_أدوات التنشئة السياسية

في كل المجتمعات البشرية لطالما كانت لها أدوات تعمل على تنشئة المجتمع سياسيا غالبا وفقا للقيم المرغوبة للنظام السياسي؛ غير أنه في المجتمعات التقليدية لا تزال الأسرة والقبيلة والطائفة تلعب الدور الرئيسي في التنشئة السياسية،وكلما تمايزت وظائف النسق السياسي ولكما برزت المؤسسات الوطنية،أدى ذلك الى فقدان المؤسسات التقليدية دورها في العملية، وحل محلها أدوات التنشئة الحديثة[158] ، ولعل أهم هذه الأدوات هي:

_ **الأسرة:** يُنظر إلى الأبوين على أنهم يؤثرون على تنمية توجهات أطفالهم السياسية بطريقتين على الأقل؛ **أولاً**، يؤثر الآباء على مستويات أطفالهم من الوعي السياسي من خلال الخصائص السياسية الواضحة للحياة الأسرية ، قد يتبنى الآباء المسيسون للغاية رعاية إيجابية للتوجهات المدنية التي تحفز الإنخراط في السياسة ،علاوة على ذلك يقدم جينينغزJennings وستوكر Stoker و بوورز Bowers دليلاً على نجاح عمليات نقل القيم من الآباء للأولاد تحدث في كثير من الأحيان عندما تكون البيئة الأسرية أكثر تسييسًا ،بحجة أنه في هذه الحالة يقدم الآباء إشارات واضحة حول مكان وقوفهم سياسيا(الإنتماء)،فوجود القدوة مثل الأبوين على وجه الخصوص، قد يؤدي إلى التقليد ولاحقا يمكن أن يتم تبني السلوكات والمواقف. **وثانيا**،وهي طريقة متعلقة بالوضع الإقتصادي والإجتماعي للوالدين، هذه المكانة تسمح لهما في الإنخراط والتأثير في المجال السياسي،وهو ما يؤثر أيضا بطريقة مباشرة على الأولاد، فالوضع الإجتماعي الجيد قد يتيح للأطفال مستويات عالية من التعليم و المعرفة السياسية[159].

_ **المدرسة:**

فالمدرسة حسب دوركايم هي من يشكل الفرد ويعد للحياة الإجتماعية عبر غرس قيم التنشئة،فالطفل يتعلم عن طريق التربية الخلقية والنظام والضبط النفسي،والمدرسة تساعد على خلق إنسجام بين قيمه الذاتية وقيم مجتمعه، الأمر الذي يخلق عادة فرد لا يحاول الخروج عن قيم مجتمعه،لإقتناعه أو لاعتقاده بصحتها وشرعيتها[160].بالمقابل قد يشكل التناقض بين القيم التي

---

[157] _ ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص 126.

[158] _ رضا محمد هلال،التعليم والتنشئة السياسيّة في العالم العربي :نماذج البحرين، الأردن، الكويت، العراق، مصر(البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية،2015)، ص16.

[159] - Anja Neundorf ,Kaat Smets, op. cit.p7.

[160] _ فؤاد نعوم.المدرسة ودورها في تفعيل قيم المواطنة لدى التلميذ في ظل تحديات العولمة،مجلة سوسيولوجيا، ع2، 2018، ص69.

يتلقاها التلميذ في المدرسة و القيم السائدة في مجتمعه معضلة حقيقية قد تخلق حالة من الإغتراب والعزلة والسلبية.

وعليه يمكن القول أن عملية التنشئة السياسية وترسيخ قيم المواطنة هي عملية تشاركية تهدف أساسا لزرع خصائص الشخصية القوية/المسؤولة داخل المدرسة_خاصة في ثقافة التلاميذ_ كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية _في السنوات الأخيرة_أين أصبحت(المواطنة) تدرس للفئة الشبانية، بهدف زرع ثقافة المساواة والتضامن وغرس ثقافة إحترام الأخر،والدفاع عن المعتقدات وتنمية حس المسؤولية؛وهي القيم التي من شأنها أن تشكل وتعطي لنا مواطنا إيجابيا فعالا معنيا بكل ما يحدث في مجتمعه، وهذا للإشارة موجود في كتبهم المدرسية والتربوية[161].وهو الشيء الذي يمكن إعتباره يدخل ضمن عملية التأهيل السياسي لمواطني الغد؛ الذي من شأنه ترسيخ قيم المواطنة داخل أي مجتمع، بالأخص :

- قيم المدنية (إحترام المواطنين الآخرين في الفضاء العمومي).
- حس المواطنية (أولوية المصلحة العامة على الخاصة) .
- التضامن (وثقافة العيش المشترك).

_ الأحزاب السياسية:

تعتبر التنشئة السياسية من أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية؛ يتراوح هذا الدور بين دعم وتعزيز الثقافة السياسية القائمة، أو العمل على خلق ثقافة سياسية جديدة؛ وهي عملية تظهر أكثر في بلدان العالم الثالث، ففي ظل نظام الحزب الواحد أو الحزب المسيطر، تعمد على نشر ثقافة سياسية ذات مضامين تكرس الولاء والتأييد والمبايعة للنظام الحاكم (القيادة).أما في ظل نظام التعددية الحزبية؛ فالأحزاب الصغيرة لا تملك القدرة على تنشئة المواطنين، بينما الأحزاب الكبيرة فتمارس التنشئة كوظيفة في محورين: [162]

_ **أولا؛**داخل الحزب عبر تلقين الأعضاء مبادئ الحزب و إيديولوجيته، وتدريبه على ممارسة العمل التنظيمي والدعائي للحزب.

_**ثانيا؛**خارج الحزب،عبر محاولة التأثير في الحركة السياسية والأنماط السائدة، إما لترسيخها أو تطويرها.

_المؤسسات الدينية:

لا يمكن تقليل أهمية دور المؤسسات الدينية(المسجد،الكنيسة،والمعاهد الدينية..) في عملية التنشئة السياسية،ولا شك في أن النظام السياسي يستفيد كثيرا كلما زاد التطابق بين القيم التي يدعوا إليها، والقيم تتبناها المؤسسة الدينية؛ وقد يتعرض هذا النسق الى للمخاطر إذا ما تضاربت القيم التي يدعوا إليها مع قيم المؤسسة الدينية.[163]

_ وسائل الإعلام الكلاسيكية و وسائط التواصل الإجتماعي:

---

[161] _ Margaret ,Spellings, HelpingYour Child Become a Responsible Citizen, U.S. Department of Education Office of Communications and Outreach,2005,p5

[162]_ ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص112.

[163]_ رضا محمد هلال،مرجع سابق، ص17.

تتولى وسائل الإعلام التقليدية (الصحف_الراديو_التلفزيون) دور مهم في عملية التنشئة السياسية،عبر تزويده بالمعلومات السياسية،ففي بعض المجتمعات المتقدمة تتولى هذه الوسائل نقل المعلومات وسياسات النخبة الحاكمة للجماهير،وتعمل بالمقابل على نقل ردود فعل الجماهير الى هذه النخبة، ما من شأنه أن يربط المجتمع المحلي بالقومي، وتوعية المواطن بالقضايا القومية بل والعالمية[164].

بينما تلعب وسائل التواصل الجماهيري(اليوتوب،الفايسبوك،تويتر،المواقع الإلكترونية..) في السنوات الأخيرة دورا متزايدا في عملية التنشئة السياسية لا سيما في مرحلتها الثانوية،أي في سن الرشد؛ وهذا من خلال كمية المعلومات التي توفرها عن الأحداث السياسية وغيرها، ونشرها على نطاق واسع، قد يصل تأثيرها على المدى البعيد في تشكيل الأفكار السياسية للفرد، بل قد تساهم في تغيير المعتقدات التي تلقاها الفرد في تنشئته الأولية، على إعتبار أننا أمام الفئة التي سماها دفيد ريسمان David Resman بالموجهين من طرف الآخرين، المرشحين للوقوع بشكل أكبر فريسة للشك على الصعيد الفكري والوجودي[165].فالثقافة السياسية الحالية هي نتاج للإتصال الجماهيري، وربما تعتمد على هذا الإتصال في بقائها .

ثالثا_المشاركة السياسية

1_ماهية المشاركة السياسية

يعرض لوسيان باي Lucian Pye مفهوما مبسطا للمشاركة السياسية يقترب من مثيله غابريال ألموند Gabriel Almond وهو يشير إلى أنها تعني: " مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية، بينما تعني حسب صامويل هنتغتون: " ذلك النشاط الذي يقوم به مواطنون عاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا،متواصلا أو منقطعا، سلميا أو عنيفا،شرعيا أم غير شرعي،فعال أم غير فعال[166].

و يعني مفهوم المشاركة السياسية في مدلوله الإيجابي، ذلك الإنخراط الفاعل المنتج في الحياة السياسية في مجتمع ما، وبكل ما يرتبط به من إنتماء منظم أو تعاطفي ومن نشاط مستمر وممارسة مسؤولة للحق الإنتخابي ونهج سلوك سياسي واع وكذا إمتلاك ثقافة سياسية موجهة للتفكير والممارسة...مع إختلاف مستويات هذه المشاركة بين الأفراد والشرائح الإجتماعية. ونقيض هذه المشاركة هو ما يدعى عادة بالعزوف عن العمل السياسي أو النفور منه[167]. وهو مؤشر خطير لحالة من تجريد المجتمع من السياسة ما يجعلنا أمام مجتمع مستقيل أو مقال.

ويميز "جلال عبد معوض" بين المشاركة والإهتمام والتفاعل أو التجاوب؛فالإهتمام يعني عدم السلبية، بحيث يشعر المواطن العادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيرا وتأثرا، وسواء أدى ذلك الى إستخدام حق معين في عملية إتخاذ القرار

---

[164]_ ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق،ص 129.

[165]_ محمد الرضواني،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص 196.

[166]_ ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق،ص 181.

[167]_ مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، مجلة رهانات، ع.6-7(شتاء 2008)، ص ص 4-5.

السياسي أو لا،فإن الإهتمام يظل مفهوما مستقلا عن المشاركة،أما التفاعل فإنه يعني التجاوب،هذا التفاعل يشكل المنطقة الوسطى بين الإهتمام والمشاركة، فالإهتمام قد يؤدي الى التفاعل،وكذلك المشاركة تفرضه[168] .

وعلى الرغم من كل هذه الأهمية التي تكتسبها هذه العملية، إلا أنها كمفهوم لا زال موضع إختلاف بين الباحثين، فهي تعني عند كل من باي وألموند: " مساهمة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية...وأن أزمة المشاركة تتجه نحو تحقيق الديمقراطية بإشراك الجماهير في العمل السياسي.." [169].

ما يمكن تلمسه بناءا على التعاريف السابقة للمشاركة السياسية، هو أنه بالرغم من تباعد صورها وتعبيراتها، إلا أن هناك تقاربا في عناصرها ومقوماتها وبالتحديد عنصر المواطن كأصل لهذه العملية وهدفها الأسمى؛ من خلال نشاطات سياسية مباشرة كأن يتقلد الفرد منصبا سياسيا أو يحظى بعضوية حزب،أو يقوم بترشيح نفسه للإنتخابات أو يكتفي بمجرد التصويت أو مناقشة القضايا العامة،والإشتراك في الحملات السياسية، كما يمكن أن يمارس نشاطات سياسية غير مباشرة كأن يقتصر الفرد على مجرد متابعة قضايا الشأن العام[170].

من النافل القول أن مفهوم المشاركة السياسية وفقا لما سبق يأخذ عدة أبعاد وتمثلات؛

_ المشاركة السياسية نشاط وليست مجرد إعتقاد أو إتجاه ،فقد يشعر المرء بأهمية الإدلاء بصوته في الإنتخابات دون أن يدلي فعلا به، ومن ثم لا يعد ذلك مشاركة.

_المشاركة السياسية متعلق بنشاط الأفراد وليس الجماعات،فمشاركة الجماعات ماهي الا بيانات أو توقعات إحصائية خاصة بسلوك الأفراد اعضاء الجماعة.

_المشاركة السياسية عملية إختيار؛وعلى هذا هناك إختيار في طريقة المشاركة ونوعها، مثل التصويت أو الإنضمام الى تنظيم حزبي..الخ، فالمشاركة السياسية بهذا المعنى إختيار واعي،رغم أنه قد لا يحمل دائما هذا النشاط صفة العقلانية[171].

2_ أهداف المشاركة السياسية

تنطوي العلاقة السوية بين بين الدولة والمجتمع على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم (غير الحكومية) في إتخاذ القرارات ؛بمعنى أن المشاركة السياسية تحمل مؤشرا تفاعليا لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة؛ فبقدر ما تكون الدولة تعبير كليا عن مجتمعها بقدر ما تزداد المشاركة السياسية السلمية المنتظمة لأفراد المجتمع، سواء فرديا أو جماعيا عبر الإنخراط في الأحزاب السياسية أو تنظيمات المجتمع المدني[172].لذلك فقد أصبح لمصطلح المشاركة السياسية حضور واسع ومكثف في الدراسات الإجتماعية و السياسية،مما يجسد الإدراك العميق لضرورة المشاركة السياسية وحيوتها بالنسبة للعملية السياسية وتحقيق أهدافها،إنطلاقا من حقيقتين:

---

[168]- ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص ص 119_120.

[169]- علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009) ، ص 36.

[170]- ناجي عبد النور،مرجع سابق، ص120.

[171]- سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية:إتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا(مصر:جامعة عين شمس،2005)، ص ص 20_21

[172]- ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق،ص 182.

_**الأولى؛** أن ظاهرة السلطة المطلقة تنتج أساسا عن غياب المشاركة المجتمعية في العملية السياسية،أو تقييدها أو شكليتها، وهي أخطر المشكلات التي تواجهها الدول المتخلفة.

_**الثانية؛** أن الأخذ بالمشاركة السياسية وفاعليتها التطبيقية،بات من المعايير الأساسية للتميز بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة، التي تغيب هذه الصيغ فيها وعنها أو يكون حضورها شكلي[173].

وقد عبر هنتغتون عن ما سبق في مقاربته الإنتقالية عندما نشر دراسته سنة 1968(بعنوان النظام السياسي في مجتمعات متغيرة Political Order in Changing Societies)، أين ربط علاقة المشاركة السياسية بالمأسسة السياسية، على أنها من يضمن حالة الإستقرار للنظام السياسي من عدمها، والسبيل لتوسيع المشاركة السياسية حسبه لا يتحدد سوى عبر العمليات الإقتصادية والإجتماعية والإقتصادية المصاحبة لعملية التحديث، فتأثير التحديث على الإستقرار السياسي يمر عبر التفاعل الموجود بين التعبئة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية+ الإحباط الإجتماعي وفرص الحراك غير السياسي+ المشاركة السياسية والمأسسة السياسية، يعبر عن هذا هنتغتون بالمعادلة التالية: **174**

1- **الإحباط الإجتماعي** = التعبئة الإجتماعية
~~التنمية الإقتصادية~~

2-**المشاركة السياسية** = الإحباط الإجتماعي
~~فرص الحراك غير السياسي~~

3-**اللاإستقرار سياسي** = المشاركة السياسية
~~المأسسة السياسية~~

من المتفق عليه أن دوافع المشاركة السياسية تتوقف إلى حد كبير على كمية ونوعية المواقف السياسية التي يتعرض لها الفرد، فكلما كثرت وتنوعت هذه المواقف إزداد عمق ومدى هذه المشاركة والعكس صحيح، غير أن التعرض لمثل هذه المواقف لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة، وإنما يلزم أيضا أن يكون الفرد نفسه على قدر معقول من الثقافة السياسية والإدراك الواعي لمعطيات الحياة السياسية ومتغيراتها. مما يدفعه إلى الإنغماس في العمل السياسي والإقدام على المساهمة النشيطة في الحياة السياسية بكل مستوياتها[175].

و إذا كانت المشاركة السياسية تعني المساهمة في الشأن العام،فإن آلياتها وأدواتها قد تعددت وتنوعت مصادرها، وبقدر ما ترسخت فكرة الديمقراطية وتعززت مكانة المجتمع المدني، بقدر ما توسع حقل المشاركة وتكاثر عدد الفاعلين فيها،ومع ذلك تبقى الإنتخابات من الظواهر الأكثر تأثيرا

---

[173]- علي عباس مراد،مرجع سابق، ص ص 35_36

[174]- Samuel .p.Huntington,The change to change: Moderrnization,Developement and Politics,comparative politics, Vol,3.N 03(April 1971), p 314

[175]- حسين علوان، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص 24-26.

في هذا المجال،سيما بالنسبة للتجارب الدستورية الآخذة بمبدأ "التعددية السياسية" Pluralisme Politique التي تفضي بالضرورة إلى التنافس في مضمار إختيار الحكام.[176]

تشغل عملية المشاركة السياسية أيضا مكانة هامة في العمل التنموي عامة والعمل السياسي على وجه الخصوص، وما تقتضيه من تعبئة لكافة الجهود والإمكانيات المادية والبشرية، الفكرية والتنظيمية، - اللازمة للعمل التنموي- من ناحية، ومن طبيعة ونوعية التغيرات والمتطلبات التي تنجم عن عملية التعبئة الإجتماعية وما تستلزمه من جهود سياسات جديدة ومتطورة من ناحية أخرى[177].

يذهب البعض من الباحثين إلى مرادفة المشاركة بالديمقراطية، كما فعل عمر الخطيب الذي يرى في المشاركة السياسية أنها" حكم الشعب من الشعب والى الشعب...إنها ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في إتخاذ القرارات وصناعتها"[178].ولكن رغم أهميتها التي تتمظهر في الإنتخابات النزيهة، فلا يمكن أن ترادف معنى الديمقراطية،لأن العلاقة ليست ميكانيكية بل هي علاقة نسقية، بمعنى أن المشاركة في الإنتخابات ليست سوى عنصر لا معنى له خارج باقي عناصر النسف الأخرى المشكلة للبناء الديمقراطي؛[179]

_وهنا يمكن الحديث عن ضرورة وجود مؤسسات دستورية.

_مؤسسات قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات.

_التمايز الهيكلي بين المؤسسات ووجود مؤسسات حزبية حقيقية.

_وجود ناخبين مواطنين يمتلكون الحد الأدنى من القدرة على الإختيار العقلاني.

_تنافس حر في ظل ضمانات قانونية للمساءلة والمحاسبة.

3_ أزمة المشاركة السياسية والتنمية السياسية

لم تكن سياسة "دعه يعمل دعه يسير" كافية حتى يكتسب البرجوازي صفة المواطن أو حق التصويت أو المشاركة من قريب أو من بعيد في السلطة؛والأشخاص الخصوصيون ليسوا كذلك فقط لأنهم خارج المجتمع السياسي المسيطر،ولكنهم كذلك لأنهم محرومون من حق التعبير عن مواقفهم من الشأن العام؛ ولم يستمر هذا الواقع كثيرا،فسرعان ما بدأ البرجوازي يتجه من وضع الرعية الى صفة المواطنة،كنتيجة حتمية للتحولات الإجتماعية والثقافية العميقة للمجتمعات الغربية،والتي تدعمت بفعل الثورات التي شهدتها أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[180].

بالمقابل تعددت التسميات التي أطلقت على المشكلات السياسية للبلدان المتخلفة وتنوعت تصنيفاتها(في إطار مقاربة أنصار المدرسة السلوكية)، فأسماها غابريال ألموند "تحديات التنمية السياسية"، Challenges وأطلق عليها روستو تسمية "متطلبات التنمية Requirements

---

[176]- نبيل الأندلوسي،إنتخابات 2015 بأي حال عدت يا إنتخابات؟،مجلة وجهة نظر، ع65،2015، ص 4.

[177]- ساحلي مبروك، مرجع سابق، ص 85.

[178]- علي عباس مراد، مرجع سابق، ص 37.

[179]- نبيل الأندلوسي،مرجع سابق، ص 6.

[180]- مصطفى انشاء الله،مرجع سابق، ص 93.

السياسية" ،وإتفق لوسيان باي مع لجنة السياسة المقارنة الأمريكية على النظر إلى تلك المشكلات بوصفها "أزمات Crises التنمية السياسية؛ والتي حددتها اللجنة بخمس أزمات؛ أضاف لها لوسيان (الإندماج)، لتصبح ستة هي: أزمة الهوية،أزمة الشرعية،أزمة المشاركة،أزمة التوزيع،أزمة التغلغل،أزمة الإندماج[181] .

وتبرز أزمة المشاركة السياسية في أغلب الأحيان بسبب تزايد عدد الراغبين بالمشاركة بكل ما يلقيه ذلك من ضغط على النظام السياسي،لتكييف فلسفته وقوانينه وإجراءاته ومؤسساته من ناحية،ودفع النخبة الحاكمة بعدم شرعية مطالب وسلوك الأفراد والجماعات الساعية للمشاركة في العملية السياسية من ناحية أخرى[182]؛ وتزداد خطورة الأزمة عندما لا تتوفر مؤسسات سياسية يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة.ويمكن تحديد أبعاد خطورة أزمة المشاركة السياسية على عملية التنمية السياسية على النحو الآتي:

_الإختلال في شرائح المجتمع السياسي؛ بحيث تتسع شريحة غير المهتمين والمنعزلين سياسيا.

_مشاركة شكلية موسمية؛ بحيث تظهر ظاهرة المترشح الواحد، والإنتخابات المحسومة، مع إختفاء كلي للمعارضة الفعالة.

_مشاركة إجبارية متحكم فيها؛ تأخذ شكل التعبئة بفرض المساندة للنظم الحاكمة، دون أن تعبر عن مشاركة نابعة من إهتمام المواطن بقضايا مجتمعه[183].

من النافل القول أن المجتمعات المتخلفة تعاني من مشكلات سياسية عديدة،حيث تشمل هذه المشكلات قائمة طويلة تبدأ بفقدان النظم السياسية لشرعيتها،ومعاناتها مع مشكلات عد الإستقرار،ومحدودية التخصص الوظيفي أو إتساعه المفرط،مرورا بضعفها وقلة فاعليتها،وإفتقارها الى الإجراءات المؤسسية السلمية لتداول السلطة؛ وحظرها أو تعطيلها لصيغ المشاركة السياسية الشعبية،وعجزها عن تجسيد طموحات المواطنين،وإفتقارها للقواعد العادلة في توزيع الأدوار والموارد،وتدخلها المفرط في حركية المجتمع، وصولا الى رهن سيادتها الداخلية[184]، ولا شك أنها أزمات مرتبطة أساسا بحرمان المجتمع المدني من حقه في صياغة الإتجاهات الأساسية للعملية السياسية وتنفيذها،ما يجعله مجرد موضوع لأنشطة النظام السياسي.

رابعا- الإستقرار السياسي

تشير كلمة(مستقر **Stable**) إلى حالة من الثبات ليس من المرجح أن تتحرك، تتغير أو تفشل وقد تعني أيضا حالة من التوازن**[185]**؛ وهي كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني "Stabilis" وتعني البقاء واقفا، يشير تعبير Stable الى الأشياء ذات القاعدة القوية، الوضعية المتماسكة التي لا يمكنها أن تسقط، وقد يشار بالمصطلح الى ماهو دائم ومستمر[186].

---

[181]- علي عباس مراد،مرجع سابق، ص 22.

[182]- ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق،ص 185,

[183]- بومدين طاشمة،مدخل الى علم السياسة،مرجع سابق، ص 151.

[184]- علي عباس مراد،مرجع سابق،ص 21,

[185]-Oxford Learner's Pocket Dictionary,Oxford university Press,2008,p 431.

[186]- يسعد شريف صحراوي،مسألة المشروعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجزائر: مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والاعلام،2009)، ص 24 .

من هنا يبدأ حضور وتلازم خاصيتين أساسيتين مع المفهوم في تعريفات الباحثين؛ ألا وهي (الإستمرار والنظام)،خاصة عندما ننتقل إلى الحديث عن الإستقرار السياسي، ويؤكد هنا جان إريك جان Jean Erik lane أنه لا يوجد هناك تعريف منهجي إجرائي للإستقرار السياسي، بيد أنه يمكن الإعتماد سواء على تعاريف عامة بسيطة أو مركبة، ويحتوي الإستقرار السياسي على عنصرين:

أ-**النظام (اللافوضى):** ومعناه غياب العنف والقوة والإكراه والقطيعة مع النظام السياسي.

ب-الإستمرارية: وتعرف الإستقرار السياسي بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي، بتدني مستوى اللاإستمرارية في التطور السياسي، وبغياب قوى إجتماعية وحركات سياسية تسعى الى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي[187]. فالإستمرار هنا في هذا التعريف يأخذ معنى غياب التغيير خاصة النوع الجذري منه الذي قد يمس بنية النسق السياسي.

لهذا يعرفه ضمن هذا السياق كيث داودينغ Keith Dowding "بأنه قدرة النظام السياسي على تنظيم التدفقات أثناء حدوث التحولات السياسية، فكلما كان للنظام القدرة على ضبط وتنظيم هذه التدفقات كلما وفر قدر أكبر من الإستقرار، لدرجة أنه يمكننا القول أن أعضاء المجتمع (المواطنين) يُقيدون أنفسهم نسبة إلى نمط من السلوك النموذجي، والذي يقع داخل حدود متوقعة رسمت سلفا من السياسي**[188]**.

وأي فعل ينحرف عن هذه الحدود يعتبر مؤشرا عن حالة اللاإستقرار سياسي*، وعليه يُصبح الفعل أو السلوك السياسي منظم في حالة عدم تهديد وإنتهاك ماسماه داودينغ بالسلوك النمطي The Pattern behavior، ولكنه ينقلب الى سلوك غير منظم إذا هدد هذا النمط وخرج عن المُتوقع، فحالة حدوث الانقلاب تبقى واردة لاختلاف المنظومة القيمية والإيديولوجية لدى أعضاء المجتمع، وبالتالي إستعصاء عملية التوقع نفسها، من هنا جاءت الحاجة إلى إستخدام العُرف والقانون كأداة تحكيمية تضفي على البنية السياسية خصائص معينة ومحددة.

فالنظام القانوني والعُرفي لهما نفس التأثير في ضبط تقلب السلوك في حالات معينة، فهي مخولة لتحديد الواجب (Obligations) من الحقوق(rights)من السلطة (Powers) ، وهذا لا يعني أن هذه السلطة على حق دائما، بقدر ماهو إعتراف بهيمنة نظام معين من القوانين والأعراف تحدد هُوية نمط الحكم التاريخي(نظام السلطنة بالمغرب)، وتفصل خصائصه البنيوية**[189]**.وهو إن

---

[187] _كريمة بقدي،الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا:مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة تلمسان:2012)، ص 50 .

[188]-Keith Dowding,The Meaning and use of Stability,European Journal of Political Rasearch,May 2006,p 273.

***-حالة اللاإستقرار سياسي :** يختلف بين الباحثين ذلك انه لا يخلو مجتمع سياسي منه، كونه مفهوم نسبي مثله مثل الإستقرار السياسي، تزداد حدته في الدولة المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة، فالبعض يرى أن الاضطرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من عدم الإستقرار السياسي، لكن يرى البعض الاخر انها مجرد تعبير عن حيوية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه، ويرى اخرون ان التقلبات الوزارية الكثيرة واعمال الشغب وتغيرات النظام نفسه عبر الاطاحة به لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبير عن حرية الرأي،لأن تقلبات الحكومات الوزارية لا يعني تغيير في شخصيات الوزراء،أما أعمال الشغب فهي مسائل نسبية،وتغير النظام من شكل لآخر أو سقوطه حتى لا يعني أنه غير مستقر لانه قد يبقى نظام ما في الحكم لمدة طويلة ويشرف على الانهيار(لانه يتداعى بشكل بطيئ مثل الجمهورية الفرنسية لمدة 70 سنة).

أهم تعريف قدم للمصطلح، هو **تعريف حمدي عبد الرحمان حسن**:" الذي يرى أن عدم الاستقرار السياسي هو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على ادارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى"/= هذا التعريف يدرك أن وجود التناقض في المجتمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي الى الاستقرار، لكن ما اذا فشلت السلطة في التحكم فيه فسيقود حتما الى عدم استقرار سياسي بحيث يصبح أمر تغييره مقبولا من قبل بضعة مؤثرات داخل المجتمع، وان كانت هذه المؤثرات ليست سوى نتاج احدى الاقليات داخل المجتمع.

[189]- Claude Ake, A Definition of Political Stability, Comparative Politics, Vol. 7, No. 2 (Jan., 1975), p274.

شئنا القول مخيال النظام السياسي القابع في وعي ولاوعي الشعب بمفهوم عابد الجابري، بالقدر الذي يتيح له ذلك الإستمرار أو القطيعة معه في مرحلة معينة.

وبالتالي يجب التأكيد هنا على التمييز بين حالة الإستقرار وحالة الديمقراطية، صحيح أن إمكانية تزامن الحالتين واردة الحدوث، لكنه لا يجعل التلاقي حتميا، على إعتبار أن أي إستقرار سياسي يخضع لتأثير نوعين من العوامل، أولهما لها أثار إستقرارية أما الثانية فلها أثار غير استقرارية، وحالة النظام ماهي إلا نتاج التفاعل بين هذين النوعين من العوامل، وبذلك فكل سلطة تتجه أحد الإتجاهين:

- إما أن تتحول الى إدارة السلطة (تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة، الدستور، القانون..) فتنتمي الى أنظمة الاستقرار السياسي.
- أو تبقى متسلطة بأعرافها فتنتمي إلى سلطة الانقلابات.[190]

وعليه يتضح لنا جليا مفارقة الأمم الأكثر إستقرار سياسيا، يكون في المجتمعات التي تكون فيه اللُعبة السياسية متوقعة Predictable، فمثلا الأنظمة التسلطية (كحالة المغرب الأقصى) التي تدار من قبل نفس العائلة بصفة متعاقبة، لا يجد سؤال من يحكم؟ مكان له أو من سيحكم في المستقبل؟ أو من يأمر الجميع للخضوع لطاعة السلطة؟، كما يمكن أن تتحقق هذه الحالة من الإستقرار في حالة الديمقراطيات المترسخة مثل:(الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، السويد..)، بحكم أن ثقافة إحترام آليات الديمقراطية الضامنة للتداول على السلطة (كالإنتخابات مثلا) شيئ حاضر لسنوات في ثقافة هذه المجتمعات، لهذا يصبح حل الخلافات والصراعات في حال وجودها يتم بطريقة قانونية وسلمية[191].

ما يجعل عنصر الإستمرارية Longevity الذي أدخله سيمور ليبست S.M.Lipeset في كتابه الرجل السياسي Political Man، يضع مفهوم الإستقرار من زاوية (عدم التغيير) يكون مفيدا لتفسير (الحالات المختلفة) المستبدة والديمقراطية، ولكنه بالمقابل يرهن عملية فهم طبيعة هذا الإستمرار، ما يجعلنا نتحدث هنا عن التفاوت الموجود في مستوى وطبيعة هذا الاستقرار، فقط الحالات التي إعتنقت حديثا الديمقراطية أو الدكتاتورية وعاشت حروبا أهلية وعنف هي الأقرب لحالات اللااستقرار، رغم أن جميع الدولة تشترك في حضور بعض بذور من اللاإستقرار قد يعصف بها في أية لحظة:(أزمة دستورية في حالة بلدان الديمقراطية، تدخل خارجي أو حرب أهلية بالنسبة للأنظمة الشمولية..).

وهو ما دفع داودينغ للقول بمحدودية المفهوم (الإستقرار السياسيPolitical Stability) ومرد ذلك حسبه ثلاثة أشياء: [192]

أ- أن بعض من كتب حول المصطلح حاول أن يُسمي أشكالا معينة (كالتغير المتكرر للحكومة) كمرادف لحالة اللاإستقرار السياسي، من دون وعي أن تسمية هذه السلوكات وربطها باللاإستقرار تجعلنا نصنف علاقتنا بنمط معين من التبادلات السياسية، وهذا ما يحدث شرخا في مصداقية

---

[190]_كريمة بقدي،مرجع سابق، ص 51 .

[191]-J.Mc cullough,**what is political stability**! Journal of Political Rasearch,May 2008,p23

[192]-keith dowding,op. cit.p279-281.

المقارنة بين سياسات معينة لأنظمة مختلفة، التي يفترض أولا أنها تتمتع بنفس البنية السياسية Political Structure .

ب-مفهوم الإستقرار السياسي يُطرح كمرادف لغياب التغيير السياسي وهذا مجانب للصواب، فالتغيير السياسي يصبح مزعزع للاستقرار فقط عندما ينتهك نمط التبادلات السياسية الموجودة، فالفرق بين التغيير المتوافق مع الإستقرار السياسي والتغيير المزعزع، أن التغيير الأول يتم وفق نفس المعايير التي نستخدمها لفرز التبادلات السياسية غير المنظمة، لهذا عندما نريد أن نقيس درجة الإستقرار السياسي خلال فترة معينة علينا أن نتأكد من عدم تغير البنية السياسية أو نمط التبادلات السياسية في تلك المرحلة، ولهذا يقترح كيث داودينغ هنا ما يسميه "قاعدة النظم للتبادلات السياسية"، لضمان عدم الإعتراض على كل أشكال التغيير السياسي، وهو ماحاول دافيد إيستون David Easton في تعريفه للإستقرار السياسي وفق منهج تحليل النظم"على أنه القدرة على ضبط التغيير والتحكم فيه، فإيستون يربط بين درجة التغيير الإجتماعي وحدته في المجتمع، فالإستقرار عادة ما يرتبط بنوع التغيير البطيئ الذي لا يخلق إهتزازات سريعة ومفاجئة في العلاقات الإجتماعية، بينما يؤدي التغيير السريع والمفاجئ إلى ظهور أشكال من عدم الإستقرار في أي مجتمع[193].

ج- ثالثا لأن مفهوم الإستقرار يقدم عادة خال من تبيان مستوياته، من دون النظر جديا في إجمالي التبادلات السياسية، فمعيار قياس الإستقرار السياسي عادة يكون بالنظر الى حدوث مجموعة من الأحداث السياسية(كالانقلاب العسكري، العنف السياسي، أزمة دستورية، الفساد لدى النخبة الحاكمة، إغتيال القادة السياسيين، العصيان المدني..)،هذه الظواهر يتم النظر إليها على أنها أساس زعزعة الإستقرار في جميع الأنظمة، وهو ما يطرح تساؤل: لماذا يتم حصر ظاهرة اللاإستقرار في حدوث هذه الظواهر فقط دون غيرها؟[194]. والسبب يعود إلى المعتقدات التقليدية للفرد حول ظاهرة الإستقرار السياسي، ولهذا يجب إعادة إختبار هذه المعتقدات(لعل هذا هو السبب وراء رؤيتنا بأن النظم السياسية الغربية أكثر إستقرارا من باقي الأنظمة)، ولو نظرنا الى إجمالي تبادلات (الأحداث) سياسية ستكون مصداقية هذه المعتقدات غير بديهية وواضحة، فالمعتقد يبقى مفهوما ضبابيا وغير ملائم لقياس حالة اللاإستقرار سياسي.

2- متطلبات الإستقرار السياسي من منظور المدارس الفكرية

لقد إختلفت النظرة الى مفهوم الإستقرار السياسي، بين من يربطه بحضور العنف من غيابه، الى قدرة النظام على الإستمرار في إدارة شؤون البلاد بغض النظر عن أسلوب الإدارة، أكان ديمقراطيا منفتحا أو تسلطيا منغلقا، مادام أنه قادر على ضبط الصراعات الداخلية ومواجهة التهديدات الخارجية، وهي عملية يسميها دافيد إيستون بالقدرة على التكيف، هذا الاختلاف ليس سوى إنعكاس لنظرة الباحثين والمدارس الفكرية لمسببات تحقق الظاهرة من أفولها.

ضمن هذا السياق يمكن الحديث عن **ثلاث** مدارس فكرية، التي تناولت مفهوم الاستقرار السياسي وبحثت في متطلباته وهي:

---

[193]_ رضوان محمود المجالي،اثر الحركات الاحتجاجية في الاردن على الاستقرار السياسي،مجلة دفاتر السياسة والقانون،ع12،جانفي 2015، ص 53

[194]-keith dowding,op. cit.p282.

أ-المدرسة السلوكية:

وفق هذه المدرسة لا يعني الإستقرار سوى غياب العنف السياسي، وعليه هنا يصبح النظام السياسي المستقر يأخذ معنى النظام الذي يتمتع بالسلم ويفرض طاعة القانون، الذي غالبا ما تحدث فيه التغيرات السياسية والإجتماعية وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة العنف[195].ولعل هذا ماكان رايت ميلز Charles Wright Mills يقصده من وراء تعريفه للسلطة، مستعيرا وصف ماكس فيبرMax Weber عندما قال "سلطة للناس على الناس قائمة على أساس أدوات العنف المشروع، أي العنف منظورا إليه على أنه مشروع"[196]، فلا يمكن إذا لنظام سياسي بهذا المعنى أن يستغني عن حاجته للشرعية حتى وإن كان نظاما غير شرعي_ أي حائز على السلطة من غير طريق الشرعية الدستورية والديمقراطية_ بل يكون في هذه الحالة أدعى أن يعوض فقدانه لشرعية الميلاد، وهكذا إذن فإن رغبة هذه النخبة في تثبيت أركان النظام وإستقراره لا يتحقق لها من دون توفير القدر الضروري من الشرعية السياسية، التي تصنع له مقبولية لدى الناس(أي تجعله في أعينهم نظاما شرعيا).

ولا يُغير من حقيقة عدم شرعيته أن لا تقاومه قوة معارضة من المجتمع، أو أن يبدوا الناس غير مكترثين لتسلطه، ذلك أن معيار الشرعية لم يكن دائما درجة التفاعل_ الصراعي أو التوافقي_ بين النظام السياسي الحاكم والمجتمع الذي تقع عليه سيطرته[197]، وهذا ربما الذي دفع هارويتز Hurwitz لوضع خمسة(5) مقاربات لتمييز حالة الإستقرار(جعل على رأسها مقاربة الإستقرار بمعنى غياب العنف)، وهي المقاربة التي إنتشرت كثيرا مقارنة بالمقاربات الأربع الأخرى:

- الإستقرار بمعنى القدرة على التحمل.
- الإستقرار كتعبير عن وجود الشرعية الدستورية.
- الإستقرار بمفهوم غياب التغيرات البنيوية.
- الإستقرار كنمط من السلوك. [198]

فمعيار الإستقرار السياسي حسب هذه المدرسة هو تلافي حالة العنف، وذلك لا يكون إلا بخلق تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والإجتماعية المتفاعلة داخل النسق السياسي. ولا أحسب أن أجهزة القمع المادي (الشرطة، القانون..) وحدها لتسعف نظاما سياسيا بالبقاء والإستقرار، وفرض السيطرة السياسية كما علمَنا مفهوم (الهيمنة) Hegemony عند غرامشي، فلا بد من أجهزة السلطة الإيديولوجية كما يسميها لويس ألتوسيرLouis Althusser من أن تنهض بدور الهيمنة بدلا من أجهزة القمع، التي يكلف إستعمالها كثيرا لمن يستعملها (تجربة البلدان التي عاشت ماسمي بالربيع العربي)، بل إن ماتستطيع أن تصنعه الأجهزة السياسية والنقابية والدينية والثقافية والإعلامية من وعي جمعي متصالح مع قيم النظام السياسي لا تقوى

---

[195]_ سفيان فوكة، مليكة بوضياف،الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية ،ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر:واقع وتحديات 16-17 ديسمبر2008(جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف: كلية العلوم القانونية فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، ص 13 .

[196]_ حنة أرندت،في العنف:ترجمة ابراهيم العريس(بيروت:دار الساقي،ط2015،2)، ص 31.

[197]_ عبد الاله بلقزيز،الدولة والسلطة والشرعية،مرجع سابق، ص ص 61-62 .

[198]-keith dowding,op. cit.p,230

عليه أجهزة العنف المادي، وليس معنى ذلك أن فعل الإيديولوجيا ليس بالضرورة، فعل عُنف، إنه هو أيضا كذلك لكنه عنف مخملي رمزي حتى أنه قد لا يلحظ أو يلمس[199].

ب-المدرسة النظمية:

إنطلاقة هذه المدرسة تبدأ من منهج التحليل النسقي أو التحليل النظمي، والإستقرار السياسي يحمل معنى حكم النظام والإبقاء عليه، كما أنه يعني قدرة النظام على التكيف مع التحولات والأوضاع الجديدة، فالإستقرار السياسي هنا يشير الى حيادية المؤسسات والهياكل داخل المجتمع، كما يعني إستقلالية مؤسسة الخدمة والإنتاج عن صراعات السلطة، وفصل هذه المؤسسات أساسا عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج، وعدم توظيفها بهدف كسب مواقف ذاتية ترهن إستقلاليتها.[200]

وعليه يمكن القول أن ركائز الإستقرار وفق هذه المدرسة النظمية تكمن أساسا في قدرة النظام السياسي على التكيف مع متغيرات البيئة الداخلية (الإقتصاد، الثقافة، البنية المجتمعية..)، والنظام الدولي الذي أصبح يحدد بشكل كبير إستقرار الأنظمة، خاصة التي تعيش المرحلة الإنتقالية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة(المساعدات المشروطة للمؤسسات الدولية، أو عبر التدخل المباشر تحت مسمى التدخل الإنساني/التدخل باسم الديمقراطية):مثل(حالة العراق، سوريا وليبيا مثلا)، هذا التكيف لا يحمل سوى معنى:

- عملية إستكمال المأسسة التي تتيح هامش للمشاركة السياسية الفعالة للمواطن وهو ما يفضي الى توزيع عادل للسطة (التداول).
- القدرة على الجمع بين السلطة الإستخراجية والتوزيعية، وتعني الأولى قدرة النظام السياسي على إستخراج الأموال من البيئة الداخلية أو الدولية، أما الثانية فتشير إلى توزيع النظام السياسي للسلع والمراتب والخدمات والفرص على الأفراد والجماعات.
- خلق تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والإجتماعية المتفاعلة داخل النظام السياسي، عبر إستعمال محددات مختلفة (كاللغة، الدين، التاريخ..).الخ.
- **ج-المدرسة الوظيفية:**

وعموما يمكن القول أن المدرسة الوظيفية طرحت مسألة إستقرار النظام السياسي كمجموعة من الوظائف المتكاملة (التنشئة السياسية، التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، الإتصال السياسي، وضع القوانين وتنفيذ القوانين، الأحكام القضائية)، و التي يتعين على النظام السياسي أداؤها في سبيل حفاظه على حيويته وإستقراره، وأي إخلال بأحد هذه الوظائف قد يرهن هذا الإستقرار، لهذا يفضل ألموند الأنظمة الديمقراطية التي تمتاز عادة بمستوى عال من الفعالية والمرونة، تفسح لها المجال للتكيف مع الطوارئ.

---

[199]_ عبد الاله بلقزيز،الدولة والسلطة والشرعية،مرجع سابق، ص 69-70

[200]_ سفيان فوكة،مرجع سابق، ص 13 .

في الأخير يمكن القول أنه من مزايا هذا المفهوم السابق الذي قدمه كيث داودينغ keith dowding هي: [201]

- أنه ينتقد الإفتراضات الكلاسيكية التي تربط بين مجموعة من الأفعال و حالة الإستقرار (الإنقلاب العسكري، الإغتيالات السياسية، التغيرات العديدة للحكومة..) هي إفتراضات مضللة، على إعتبار أن نمط معين من السلوك الذي قد يكون سببا في إستقرار منظومة حكم ما قد يكون سببا في عدم إستقرار أخرى ، مثال(في الأنظمة التي تتداول سلطتها عبر الإنتخابات كل خمس سنوات، قد يمسي أمر تأجيل هذه العملية سببا في تعطيل النسق السياسي برمته، بالمقابل على مستوى أنظمة حكم مغايرة تكون فيه وسيلة الخلافة بالتوارث _حالة الملكيات العربية_ تصبح مسألة إستبدال الخلافة والبيعة بالإنتخاب سببا في إنعدام الإستقرار)، وعليه يصبح الإفتراض الأول صحيحا فقط في حالة واحدة، عندما نتأكد بأن جميع الأنظمة السياسية المقارنة لها بنية هيكلية واحدة.
- المفهوم أيضا يقدم لنا تمييزا واضحا بين اللاإستقرار سياسي و التغيير السياسي و كذا بين الإستقرار السياسي وغياب التغيير السياسي.

ليس مفاجئا إذن أن التحيز الظاهر على مستوى المدارس المعاصرة التي طرحت مفهوم الإستقرار السياسي سيفرز إرتباكا في القدرة على التمييز بين التغيير واللاإستقرار، والميل الى حصر السياسة كتفاعل بين النخب لدى الباحثين، ومحاولة تضخيم وتعقيد ماهية "الإستقرار السياسي"، وجعلها عملية نمطية (التجارب الغربية) تخفي وراءها مراحل محددة سلفا، ولما لا مجموعة من الوظائف الآلية التي تحققها(كما عبر عن ذلك ألموند).

قائمـــــــة المراجـــــــع

i: باللغـــة العربيـــة

أولا: الكـــــــتب

[201]- Claude Ake,op,cit,pp279-81.

1- بومدين طاشمة،**الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية:دراسة في المفاهيم،الأدوات،المناهج،والاقترابات**(الجزائر:شركة دار الأمة،ط1، 2013).
2- تامر كامل محمد الخزرجي،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**(عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004)
3-محمد الرضواني،**مدخل الى علم السياسة**(الرباط:مطبعة المعارف الجديدة،2016)
4-هند عروب، **مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي**(الرباط:مطبعة الأمنية،2009)،ص 42.
[1]_ جاك ماريتان،**الفرد والدولة**:ترجمة عبد الله أمين(بيروت:مكتبة الحياة، 1962)
5_ عبد العالي عبد القادر،**محاضرات النظم السياسية المقارنة** (جامعة سعيدة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2007)،
6- أماني صالح، **الشرعية بين فقه الخلافة وواقعها**(القاهرة:المعهد العالمي للفكر الاسلامي،ط2006،1)،
7_ محمد زاهي بشير المغيربي،**قراءات في السياسة المقارنة:قضايا منهجية ومداخل نظرية**(بنغازي:منشورات جامعة قاريونس،1998)
8_ امام عبد الفتاح امام،**الطاغية:دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي**(القاهرة:نيوبوك للنشر والتوزيع،ط 4، 2017)،
9_ علي جرو،**فضاء الديمقراطية**(الدرا البيضاء،ط1، 2013)
10-محمد فايز عبد السعيد، **قضايا علم السياسة العام**(بيروت:دار الطليعة للطباعة،1986)
11_نصر محمد عارف،**الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة:التحول من الدولة الى المجتمع ومن الثقافة الى السوق**(الاردن:مطبعة الجامعة الاردنية،ط1، 2006).
12_نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي،النظرية والمنهج**(بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،ط1، 2002)
13_برتراند بادي،غي هيرمت،**السياسة المقارنة**:ترجمة عزالدين الخطابي(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2013)
14_باتريك أونيل،مباديئ **علم السياسة المقارن:**ترجمة باسل جبيلي(سوريا:دار الفرقد للنشر، ط1، 2012).
15_صامويل هنتجنتون،**النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة:سمية فلوعبود(بيروت:دار الساقي، 2015)
16_محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي**(الجزائر:دار هومة، ط5، 2007)
17-محمد بهاوي،**الدولة والمجتمع:أصل المجتمع وغايته نشأة الدولة**(الدار البيضاء:افريقيا الشرق،2013)
18-ستيفن دي تانسي،**علم السياسة الأسس**(بيروت:الشبكة العربية للأبحاث،ط2012،1)
19- ايمان أحمد،**قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي**(تركيا:المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،2006)

20- لاري دايموند،**الديمقراطية أبحاث مختارة**(بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع،2016
21- خالد العبيوي،الديمقراطية بين الوهم والعقلانية في الفكر السياسي لكارل بوبر،**مجلة العربية للعوم السياسية،**
22- عبد الاله بلقزيز،**المعارضة والسلطة في الوطن العربي:أزمة المعارضة السياسية العربية**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)
23- عبد الرحمان الكواكبي،**طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**(بيروت:دار النفائس،2006)
24-عبد الاله بلقزيز،**السلطة والدولة والشرعية**(بيروت:منتدى المعارف،2013)ص، 194-201
25_ دانليفي باتريك وأوليري بريندان، **نظريات الدولة سياسة الديمقراطية اللبيرالية**:ترجمة مركز الخليج للأبحاث(القاهرة:ط1، 2013)
26-بوتومور، **الصفوة والمجتمع:دراسة في علم الاجتماع السياسي،ترجمة محمود الجوهري**(الاسكندرية:دار
27_ برتران بادي،**الدولة المستوردة غربنة النصاب السياسي**:ترجمة شوقي الدويهي(بيروت:دار الفرابي،2006)
28-علي عباس مراد، **المجتمع المدني والديمقراطية**(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009)
29-توفيق السيف، **رجل السياسة:دليل في الحكم الراشد**(بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر،ط 2013،2)
30_حنة أرندت،**في العنف:ترجمة ابراهيم العريس**(بيروت:دار الساقي،ط2015،2).

ثانيا: المـــــــجلات

31-مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، **مجلة رهانات**، ع.6-7(شتاء 2008)
32-حسين علوان، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009
33-جان مارك كواكو،**الشرعية والسياسة مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية**(الاردن:المركز العلمي للدراسات السياسية،2001)
34_عبد الاله بلقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية**(بيروت:منتدى المعارف،ط2013،1)
35_عليان بوزيان،**دولة المشروعية بين النظرية والتطبيق**(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2009)،ص 108 36_ جاك ماريتان،**الفرد والدولة**:ترجمة عبد الله أمين(بيروت:مكتبة الحياة، 1962)
37_ رضوان محمود المجالي،اثر الحركات الاحتجاجية في الاردن على الاستقرار السياسي،**مجلة دفاتر السياسة والقانون**،ع12،جانفي 2015
38_ عبد الحميد محمد علي زوم،أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا في تنميتها،**مجلة الاسلام في اسيا**،المجلد 10،ع2،ديسمبر،2013

39_ عبد الواحد العلمي،مصادر الشرعية وأنواعها في السوسيولوجيا السياسية لماكس فيبر، **مجلة التسامح**،ع 23،2008:للاطلاع انظر الموقع:
http://tasamoh.om/index.php/nums/view/27/537

ثالثا: الرسائـــل والأطروحـــات

40- يسعد شريف صحراوي،**مسألة المشروعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجزائر: مذكرة ماجستير غير منشورة**(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والاعلام،2009)

41_ كريمة بقدي،**الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا**:مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة تلمسان:2012)

رابعا: الملتقيـــات والنـــدوات والمؤتمـــرات المتـــخصصة

42_ سفيان فوكة، مليكة بوضياف،**الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية** ،ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر:واقع وتحديات 16-17 ديسمبر2008(جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف: كلية العلوم القانونية فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،

ii: باللغـــة الأجنبية

-Dectionary

43-Oxford Learner's Pocket Dictionary,Oxford university Press,2008

Books

44- M.J.C. Vile,**Politics in the USA,** edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2007

45-Timothy Lim, **Doing Comparative Politics:An Introduction to Approaches and Issues**, Lynne Rienner Publishers, SECOND EDITION, 2010

46-Johny Assi,**Theories of Transition to Democracy Reconsidering the Transition paradigm**,the palestinian Institute for the study of Democracy2006,

47-Franz.L.Neumann ,**Notes Theory of dictatorship,In Roy_c Macrids.Bernard.E.Brown.comparative politics.**Third Edition the darsey press,1986

48-John Waterbury,The commander Of The faithful,The Morrocan Political elite,A study in segmented Politics,New York,Columbia University Press,1970

49-DAVID EASTON, **A Systems Analysis of Political Life, December**, Library of Congress 1964

50-Michels Roberto**,Political parties,**New York,dover,1959
51-Graeme Gill,**The Dynamics of Democratization Elites,Civil Society and the Transition process**,dar elttakwin, 2009.

Magazines and conferences

52-John.T.Ishiyama,Marijke Breuning,**21 st century Political Science**, University of North Texas,2010
53-Ikvo Kabashima,Lyann T.**white.political system and change**,Princeton university press,1986
54-Claire Mcloughlin, **Researching State Legitimacy: A Political Approach to a Political Problem**, Research Paper N36, DEVELOPMENTAL LEADERSHIP PROGRAM, November 2015
55- David Easton ,**An Approach to the Analysis of political systems,World politics** Vol09,N3,April 1957
56-Mary Hawkes Worth and Maurice Kogan,Encyclopedia of Government and politics, volume I,1992
57-Gabriel Almond,**comparative political systems**,The journal of politics,V18.N03.Aug.1958
58-Vetalino Canas,**The Semi_presidential System,**Max-Planck-Institut für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht, ZaöRV 64 (2004)
59- Bruno S. Frey and Iris Bohnet, **Democracy by Competition:Referenda and Federalism in Switzerland**, The Journal of Federalism 23 (Spring 1993
60-Daniel Brumberg, Political Change in Democracies and Authoritarian Systems, **Georgetown university cours**
61-Algis Krupavičius and others, **Introduction to Comparative Politics: DIDACTICAL GUIDELINES**, Vytautas Magnus University on 12 December 2012
62-Katharina Obuch, **Challenges and Limits of CSOs in Hybrid Regimes:The Case of Nicaragua,** Paper presented at International Society for Third Sector Research 11th International Conference, Muenster, Germany, July 22-25, 2014
63-Keith Dowding,**The Meaning and use of Stability,**European Journal of Political Rasearch,May 2006

64-J.Mc cullough,**what is political stability**! Journal of Political Rasearch,May 2008

65- Samuel .p.Huntington,**The change to change: Moderrnization,Developement and Politics,comparative politics**, Vol,3.N 03(April 1971)

66-Claude Ake, **A Definition of Political Stability**, Ibid,p p279-81

67-Bruce Gilley ,**The meaning and measure of State Legitimacy :Results For72 countries**,Princeton university ,European Journal of Political Resrarch,N 45,2006.

68-Samuel Huntington, **the change to change, Modernization Development and Politics in Comparative Politics**, Vol 3,N03,April 1972

69-Claude Ake, **A Definition of Political Stability**, Comparative Politics, Vol. 7, No. 2 (Jan., 1975)

70-Joel Migdal,**Strong Societies and Weak State: State_Sositey Relation and State Capabilities in the Third World** (New jersey: Princeton university press ,1988)

Reports and papers

71-Gerardo L. Munck**, THE PAST AND PRESENT OF COMPARATIVE POLITICS**, University Press, forthcoming, October 2006, **Working Paper #330 – October 2006**

72-Brumberg, Daniel. 2005**. Democratization Versus Liberalization in the Arab World**: Dilemmas challenges for U.S Foreign Policy. Strategic studies institute. http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB620.pdf (accessed May 1, 2008)

73-Detlef Jahn, **What is Comparative Politics? Standpoints and Debates in Germany and The United States**, https://www.researchgate.net/publication/225795231, April 2010

74-Daniel Lambach **, State in Society:Joel Migdal and the limits of state authority**, Paper for presentation at the conference "Political Concepts Beyond the Nation State, University of Copenhagen, Department of Political Science Copenhagen, 27-30 October 2004

75- Claire Mcloughlin, **Researching State Legitimacy: A Political Approach to a Political Problem**, Research Paper N36, DEVELOPMENTAL LEADERSHIP PROGRAM, November 2015

الفـــــــــهرس

مـــــــــقدمة
المحور الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة المقارنة
أولا- مفهوم النظام السياسي
1-المعنى الضيق (المدرسة الدستورية
2-المعنى الواسع (المدرسة السلوكية
ثانيا- مكونات النظام السياسي
1-عناصر النظام السياسي
2-خصائص ووظائف النظام السياسي
3-اشكال الحكومات و الأنظمة السياسية
المحور الثاني: ماهية السياسة المقارنة
أولا- السياسة المقارنة وسؤال لماذا المقارنة؟
ثانيا-مراحل تطور السياسة المقارنة
ثالثا-خطوات التحليل المقارن واشكالاته
المحور الثالث:التصنيفات الكبرى للنظم السياسية المعاصرة
أولا- النظم الديمقراطية المفتوحة
ثانيا- النظم الشمولية المغلقة
ثالثا- النظم المختلطة (الهجينة

المحور الرابع: المداخل النظرية لدراسة النظم السياسية المقارنة
أولا-المدخل التقليدي
ثانيا- المدخل السلوكي
ثالثا- المدخل المابعدسلوكي
المحور الخامس: العمليات السياسية
أولا- الثقافة السياسية
ثانيا- التنشئة السياسية
ثالثا- المشاركة السياسية
رابعا- الاستقرار السياسي
قائمة المراجع